



الجمهورية التونسية

وزارة التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية

وحدة التصرف في الميزانية حسب الأهداف

# المشروع السنوي للأداء لسنة 2020 وفق منهجية التصرف في الميزانية حسب الأهداف

نوفمبر 2019

# المحتوى

المحور الأول: التقديم العام.....	3
1- إستراتيجية الوزارة وبرامجها.....	4
2- الميزانية وبرمجة نفقات الوزارة على المدى المتوسط.....	11
المحور الثاني: برامج الوزارة.....	14
البرنامج 1 البنية الأساسية للطرق	
1-تقديم البرنامج واستراتيجيته.....	15
2- أهداف ومؤشرات قياس الأداء الخاصة بالبرنامج.....	19
3- نفقات البرنامج.....	22
البرنامج 2 حماية المناطق العمرانية والشريط الساحلي والتحكم في المنشآت	
1-تقديم البرنامج واستراتيجيته.....	36
2- أهداف ومؤشرات قياس الأداء الخاصة بالبرنامج.....	40
3- نفقات البرنامج.....	46
البرنامج 3 التهيئة الترابية والتعمير والإسكان	
1-تقديم البرنامج واستراتيجيته.....	48
2- أهداف ومؤشرات قياس الأداء الخاصة بالبرنامج.....	59
3- نفقات البرنامج.....	68
البرنامج 9 القيادة والمساندة	
1-تقديم البرنامج واستراتيجيته.....	73
2- أهداف ومؤشرات قياس الأداء الخاصة بالبرنامج.....	77
3- نفقات البرنامج.....	82
الملاحق:	
بطاقات مؤشرات قياس الأداء.....	86
بطاقات مؤشرات قياس الأداء المراعية للمساواة وتكافؤ الفرص بين النساء والرجال وبين كافة فئات المجتمع.....	162

# المحور الأول التقديم العام للمهمة

## إستراتيجية القطاع والمهمة

### 1.1 تقديم استراتيجية القطاع والمهمة

يلخص هذا المشروع إطار القدرة على الأداء وأهم الأنشطة المبرمجة لمهمة التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية لسنة 2020 والتي تم إعدادها على ضوء التوجهات المستقبلية واستراتيجية الدولة في قطاع التجهيز بما يساهم في تعزيز مقومات الاقتصاد الوطني من خلال وضع التصورات الملائمة ورسم التوجهات الاستراتيجية للقطاع.

وبالرجوع إلى الأمر عدد 93 لسنة 1974 المؤرخ في 1974 المتعلق بضبط مشمولات وزارة التجهيز والنصوص والأوامر المنقحة والمتممة له فيمكن تلخيص مهمة التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية في النقاط التالية:

- توفير المنشآت والتجهيزات الجماعية الضرورية لتنمية البلاد،
- استكمال مراجعة مجلة التهيئة الترابية والتعمير،
- إعداد سياسة الحكومة في قطاع الإسكان،
- مباشرة وإقامة البنايات المدنية التابعة للدولة،
- منح المصادقة لمقاولات البناء والأشغال العمومية المصنفة بالدرجات 3 و4 و5.

أما بخصوص دور المهمة في تفعيل المخططات التنموية ومساهمتها في النهوض بالاقتصاد الوطني فيتمثل خاصة في توفير بنية أساسية حديثة بمواصفات عالمية مما يسمح برفع القدرة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية واقتحام الأسواق العالمية، كما أن ربط المناطق الصناعية بشبكة الطرقات والسكك الحديدية والمطارات والموانئ البحرية واندماجها في محيطها يساهم في دعم الاستثمار والحد من الكلفة اللوجستية المراد تقليصها من 20% من الناتج المحلي الإجمالي سنة 2015 إلى 15% سنة 2020 لتضاهي الاقتصاديات المماثلة<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> \* المخطط الخماسي 2016-2020 ص 101

وتساهم مهمة التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية في تطوير البنية الأساسية والحد من كلفتها كالاتي :

- تطوير شبكة الطرقات السيارة عبر الانطلاق في إحداث طريق السيارة الرابطة بين تونس وجلمة عبر القيروان واستكمال الطريق السيارة المغاربية.
- تطوير شبكة طرقات سريعة تربط المناطق الداخلية بالموانئ والمناطق الساحلية لضمان الاندماج بين مختلف الجهات .
- تطوير وصيانة شبكة الطرقات والمسالك الريفية .
- تدعيم البنية الطرقية بالبلديات للحد من الاختناق المروري وتسهيل النفاذ إلى المراكز العمرانية الكبرى.

كما تتمثل مساهمة المهمة في تفعيل المخططات التنموية عبر وضع إطار تشريعي جديد للتهيئة الترابية والعمرانية يتماشى مع ما تم إقراره بالدستور الجديد للبلاد في مجال التنمية المستدامة والحوكمة الرشيدة واللامركزية إلى جانب تطوير الإطار المؤسسي للتهيئة الترابية بهدف تدعيم دورها في مجال التنسيق بين السياسات القطاعية من ناحية والاستجابة لحاجيات المواطنين ومتطلبات التنمية المستدامة وضغوطات الموارد والإمكانيات من ناحية أخرى.

من ناحيته يمثل مجال السكن والتهيئة العمرانية أداة هامة لتحقيق تنمية شاملة وعادلة ومستدامة وتحسين مستوى العيش عبر توفير السكن اللائق خاصة للفئات الاجتماعية محدودة الدخل. وتتمثل أهم التوجهات في مجال السكن والتهيئة العمرانية في :

- توفير السكن اللائق لمختلف الشرائح الاجتماعية،
- توفير مدخرات عقارية للاستجابة لحاجيات التوسع العمراني،
- التحكم في كلفة السكن لجعلها تتماشى مع الإمكانيات الحقيقية لمختلف الشرائح الاجتماعية،
- وضع آليات للتحكم في أسعار مواد البناء ومقاومة الاحتكار،
- استنباط آليات تمويل مستدامة لتمويل المشاريع السكنية،
- ارساء آليات لمتابعة ومراقبة مشاريع التهيئة،
- الحد من التوسع العمراني العشوائي،
- ترميم الرصيد السكني القائم وخاصة في المراكز العمرانية القديمة.

من أبرز الأهداف الكمية في هذا المجال، إنجاز قرابة 300 ألف مسكنا منها 100 ألف مسكنا اجتماعيا جلها في إطار البرنامج الخصوصي للسكن الاجتماعي. وسيساهم القطاع الخاص من أسر وباعثين عقاريين في إنجاز القسط الأوفر من المساكن. كما تقدر الحاجيات من الأراضي الصالحة للبناء خلال المخطط 2016-2020 بحوالي 5550 هكتار وذلك لاستيعاب حوالي 250 ألف مسكنا جديدا وباعتبار كثافة سكنية بـ 45 مسكنا في الهكتار الواحد كما سيواصل القطاع البنكي دعمه للقطاع للمحافظة على دوره المحوري في تحسين ظروف عيش المواطنين وتنشيط الحركة الاقتصادية وذلك من خلال مختلف آليات التمويل المحدثة من قروض الادخار السكني إلى القروض المباشرة وقروض التمويل المسبق للباعثين العقاريين. في إطار المحافظة على الرصيد السكني القديم وتثمينه والنهوض بمستوى العيش داخل الأحياء والمدن العتيقة ستميز الفترة المقبلة بتكثيف تدخلات الصندوق الوطني لتحسين السكن.

وتمشيا بأحكام الفصل 18 من القانون أساسي عدد 15 لسنة 2019 المؤرخ في 13 فيفري 2019 المتعلق بالقانون الأساسي للميزانية، عملت مهمة التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية على إعداد ميزانية 2020 على أساس أهداف ومؤشرات تضمن المساواة وتكافؤ الفرص بين النساء والرجال وبصفة عامة بين كافة فئات المجتمع دون تمييز. فالمرأة تؤدي دورا أساسيا لدعم أسرتها من أجل تحسين مواردها المالية وتحقيق الأمن الغذائي لها. ومن بين القطاعات التي تساهم في فك عزلة المرأة الريفية والوصول للبنية الأساسية الصحية والتعليمية هي البنية الأساسية للطرق وخاصة منها شبكة المسالك الريفية المهيئة. وهنا يتجلى دور مهمة التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية في توفير هذه البنية التي تمثل منصة ورافعة هامة لبقية القطاعات. ويتعمق دورها خاصة مع فئة المواطنين والمستخدمين الأكثر هشاشة.

فالوزارة مطالبة بتوفير المسالك والمنافذ لفك العزلة عن المناطق المعزولة وهي بذلك تساهم في فتح الطريق أمام فتيات وفتيان هذه المناطق للوصول إلى المدارس والمعاهد والحد من نسبة الانقطاع عن الدراسة الذي ستظهر نتائج تحسنه لدى إحصائيات وزارة التربية.

كذلك ستمكن هذه الطريق متساكني المناطق المعزولة وخاصة منهم النساء من الوصول إلى مراكز الرعاية الصحية والاستفادة من خدمات هذا المرفق مما سيساهم في تحسن مؤشرات الصحة والخدمات الصحية لدى الوزارة الصحة،

كما ستساهم هذه الطريق في الإدماج الاقتصادي لهذه المناطق خاصة وأنها مناطق تزخر بإمكانيات وثروات طبيعية تسهر النسوة عادة على تحويلها إلى منتوجات محلية فهن يساهمن في الأعمال الريفية من فلاحة وأعمال متصلة بها من انتاج الغذاء وتصنيعه والحفاظ عليه وتسويقه، وهن بذلك يدعمن الاقتصاد المحلي والوطني لذا فإن توفير المسالك لهذه المناطق سيوفر التواصل والمشاركة في الدورة الاقتصادية. علما وأن المرأة الريفية تمثل 58% من اليد العاملة الفلاحية منها 15% قارة<sup>2</sup> وبالتالي إيلاء هذه الفئة من المجتمع العناية اللازمة سوف يساهم في تحسين ظروفها المادية والصحية والتعليمية مما يعزز مساهمتها في النمو الاقتصادي لمنطقتها بدرجة أولى وللبلاد بدرجة ثانية.

وفي هذا السياق، ونظرا للطابع العام والأفقي لخدمات التجهيز وصعوبة احتساب مساهمتها المباشرة في بعض القطاعات وأثرها المباشر على بعض المستعملين، فإننا نقترح إنشاء قاعدة بيانات هائلة على الصعيد الوطني تعنى بجمع المعلومات حول المنتفعين بالمرفق العمومي حسب الأجناس (un Big Data National Généré) مما سيمكن من احتساب أثر خدمات التجهيز على مختلف القطاعات والمنتفعين.

من ناحية أخرى تعمل مهمة التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية عبر نشاط "حماية المناطق الساحلية" على المساهمة في إنجاح برنامج " دعم النساء الجامعات المحار بتونس" والذي تشرف عليه وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري.

أما عن المساهمة المباشرة للمهمة في تطبيق مبدأ تكافؤ الفرص والمساواة فتكمن على صعيد البرنامجين الثالث والتاسع حيث تعمل الوزارة على تطوير النصوص القانونية والتشريعية لفائدة النساء لتمكينهن من الاستفادة من مختلف برامج السكن على نفس قدر المساواة مع الرجال كما تعمل على التصرف في الموارد البشرية والحياة المهنية للموظفات عبر تمكينهن من الوصول إلى مراكز هامة ووظائف عليا على قدر المساواة مع زملائهن الرجال.

وحرصا على إدراج مبدأ تكافؤ الفرص والمساواة ضمن سياستها ستعمل المهمة خلال سنة 2020 على رصد المعطيات واستنتاج المؤشرات الخاصة في القطاعات الراجعة لها بالنظر: البنية الأساسية للطرق وحماية المناطق العمرانية من الفيضانات والسكن وسيتم تركيز مؤشرات قائمة على مبدأ تكافؤ الفرص والمساواة تهدف إلى قياس مدى تحقيق المساواة بين النساء والرجال في الانتفاع

<sup>2</sup> صحيفة العرب عدد 11143 بتاريخ 2018/10/19

ببرامج مهمة التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية، وذلك عبر رصد اعتمادات وبرمجة دراسات تخص إحصائيات يتم توزيعها حسب الجنس.

وسيتّم خلال إعداد المشروع السنوي للقدرة على الأداء لسنة 2021 اعتماد مؤشرات قيس أداء يتمثل في النسبة التراكمية للنساء المنتفعات بمختلف برامج مهمة التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية.

## 2.1 تقديم برامج المهمة

تتضمن مهمة التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية لسنة 2020 ثلاثة برامج عملياتية وبرنامج قيادة ومساندة موزعة كما يلي.

- برنامج البنية الأساسية للطرق
- برنامج حماية المناطق العمرانية والشريط الساحلي والتحكم في المنشآت
- برنامج التهيئة الترابية والتعمير والإسكان
- برنامج القيادة المساندة

وتتفرع على 30 برنامجا فرعيا موزعة بين 06 مركزية و24 جهوية و42 نشاطا و15 هدفا و28 مؤشرا لقيس أدائها ويساهم في تحقيقها 24 إدارة جهوية و12 فاعلا عموميا (منشأة عمومية).

أما توزيع البرامج والبرامج الفرعية فهو كالتالي:





### 3. 1 تقديم أهداف ومؤشرات أداء المهمة

#### جدول عدد 1: إطار الأداء وأنشطة البرامج

عدد مؤشرات قياس الأداء	عدد الأهداف الإستراتيجية	عدد الأنشطة	البرامج
7	4	16	برنامج البنية الأساسية للطرق
7	4	10	برنامج حماية المناطق العمرانية والشريط الساحلي والتحكم في المنشآت
7	4	12	برنامج التهيئة الترابية والتعمير والإسكان
7	3	4	برنامج القيادة والمساندة
<b>28</b>	<b>15</b>	<b>42</b>	<b>المجموع =</b>

## بطاقة حوصلة أهداف المهمة ومؤشرات قياس الأداء

مؤشرات الأداء	الأهداف	البرنامج
المؤشر 1.1.1.1: النسبة التراكمية لتقدم انجاز المخطط المعتمد للطرق السيارة	الهدف 1.1.1: تنمية وتطوير الطرق والطرق السيارة على الصعيد الوطني والمغربي	البرنامج عدد 1
المؤشر 2.1.1.1: نسبة الطرق التي عرضها يستجيب للمواصفات الفنية	الهدف 2.1.1: تحسين وصول النساء والرجال من المناطق الريفية المعزولة إلى شبكة الطرق المرقمة	
المؤشر 1.2.1.1: النسبة التراكمية لتهيئة المسالك الريفية	الهدف 3.1.1: المحافظة على نوعية وجودة شبكة الطرق	البنية الأساسية للطرق
المؤشر 2.2.1.1: نسبة مخصصات نفقات استثمار البرنامج 1 لفائدة النساء الريفيات		
المؤشر 1.3.1.1: مؤشر جودة شبكة الطرق المرقمة	الهدف 1.2.1: إنجاز المشاريع وصيانة شبكتي الطرق المرقمة والمسالك الريفية	البرنامج عدد 2
المؤشر 2.3.1.1: مؤشر جودة الجسور		
المؤشر 1.1.2.1: نسبة إنجاز مشاريع السنة " n "	الهدف 1.1.2: التحكم في مياه السيول المتأتية من الأحواض السابكة على مشارف المدن والتجمعات السكنية وضمان وظيفية المنشآت المنجزة	حماية المناطق العمرانية والشريط الساحلي والتحكم في المنشآت
المؤشر 1.1.1.2: النسبة التراكمية لإنجاز مشاريع المخطط الإستراتيجي		
المؤشر 2.1.1.2: النسبة السنوية لجهر المنشآت المنجزة للحماية من الفيضانات	الهدف 1.2.1: المحافظة على الملك العمومي البحري وحماية الشريط الساحلي من الانجراف البحري واحكام إنجاز المنشآت المينائية	البرنامج عدد 3
المؤشر 1.1.2.1: النسبة التراكمية لإنجاز مشاريع حماية الشريط الساحلي		
المؤشر 2.2.2.2: مستوى الأداء الفني للمشاريع البحرية المنجزة	الهدف 2.2.2: تعزيز البناء المستدام بمثالية البناءات العمومية ومدى استجابتها لحاجيات جميع الفئات الاجتماعية	البنية الأساسية للطرق
المؤشر 1.2.2.2: النجاعة الطاقية للبنىات		
المؤشر 2.3.2.2: العدد التراكمي للدراسات المعلنة والمتضمنة لمبدأ تكافؤ الفرص والمساواة	الهدف 1.3.2: إحكام إنجاز المشاريع المفوضة بالجهات	البرنامج عدد 3
المؤشر 1.1.3.2: نسبة استهلاك الاعتمادات المفوضة		
المؤشر 1.1.1.3: نسبة تغطية التراب الوطني بدراسات التهيئة والرصد الترابي	الهدف 1.1.3: النهوض بالتهيئة الترابية ودعم الجماعات المحلية والفاعلين العموميين لتحقيق تنمية شاملة وعادلة ومستدامة	التهيئة الترابية والتعمير والإسكان
المؤشر 1.2.1.3: نسبة المطابقة بين استراتيجيات التنمية العمرانية وامثلة التهيئة العمرانية		
المؤشر 2.2.1.3: نسبة استهلاك الأراضي الفلاحية	الهدف 3.1.3: النهوض بالسكن الاجتماعي والميسر للرجال وللنساء وتهذيب وإدماج الأحياء السكنية	البرنامج عدد 9
المؤشر 1.3.1.3: عدد المساكن الاجتماعية والميسرة والمنجزة والمقاسم المهيأة		
المؤشر 2.3.1.3: النسبة التراكمية لتهذيب الأحياء السكنية ضمن البرامج الوطنية	الهدف 1.2.3: تحقيق النجاعة في إنجاز المشاريع المفوضة	البنية الأساسية للطرق
المؤشر 3.3.1.3: النسبة التراكمية للنساء المنتفعات بمسكن أو مقسم اجتماعي		
المؤشر 1.1.2.3: نسبة الدراسات المنجزة	الهدف 1.1.9: الإشراف على مختلف البرامج وتطوير العلاقة بين الإدارة والمتدخلين معها	القيادة والمساندة
المؤشر 1.1.1.9: نسبة الإطارات النسائية المنتفعات بتطوير القدرات من خلال المشاركة في المهمات والتربصات بالخارج		
المؤشر 2.1.1.9: نسبة تحقيق أهداف مختلف البرامج	الهدف 1.2.9: نجاعة الإدارة من خلال التوظيف الأمثل للكفاءات البشرية وتعزيز تمثيلية المرأة في الخطط الوظيفية وتطوير الإجراءات الإدارية وحسن التصرف في الإمكانيات المادية	البنية الأساسية للطرق
المؤشر 3.1.1.9: نسبة صرف اعتمادات التنمية إلى موفي سبتمبر		
المؤشر 1.1.2.9: تمثيلية المرأة في الخطط الوظيفية	الهدف 1.3.9: نجاعة الإدارة الجهوية من خلال التوظيف الأمثل للكفاءات البشرية والإمكانيات المادية	البنية الأساسية للطرق
المؤشر 2.1.2.9: عدد أيام التكوين لكل عون وحسب الجنس		
المؤشر 1.2.9.3: تطور كتلة الأجور	الهدف 1.3.9: نجاعة الإدارة الجهوية من خلال التوظيف الأمثل للكفاءات البشرية والإمكانيات المادية	البنية الأساسية للطرق
المؤشر 1.1.3.9: معدل عدد المشاريع التي يشرف عليها كل إطار فني		

البرنامج الجهوي / الأهداف والمؤشرات



## 2 الميزانية وبرمجة نفقات المهمة على المدى المتوسط 1-2 تقديم ميزانية المهمة لسنة 2020

تقدر ميزانية مهمة التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية لسنة 2020 بـ 1 479 112 أ.د مقابل 1 202 048 أ.د لسنة 2019 أي بزيادة قدرها 277 064 أ.د (23%) وتتوزع هذه الاعتمادات على النحو التالي:

- بلغت تقديرات نفقات التأجير لسنة 2020: 113 000 أ.د مقابل 97846 أ.د سنة 2019 أي بزيادة قدرها 15154 أ.د (15%) أما نفقات التسيير فتبلغ 55 291 أ.د مقابل 53681 أ.د سنة 2019 أي بزيادة قدرها 1610 أ.د (3%) ونفقات التدخلات 2 821 أ.د مقابل 2521 أ.د سنة 2019 أي بزيادة قدرها 300 أ.د (12%).

- أما نفقات الاستثمار فقد قدرت بـ 1226400 أ.د بعنوان سنة 2020 مقابل 898300 أ.د بالنسبة لسنة 2019 أي بزيادة قدرها 328100 أ.د بنسبة (36,5%).

وتتفرع هذه الاعتمادات بين البرامج على النحو التالي:

- البرنامج الأول: 1 049 814,5 أ.د أي ما يمثل نسبة قدرها 70,97%
- البرنامج الثاني: 114 043,4 أ.د أي ما يمثل نسبة قدرها 7,7%
- البرنامج الثالث: 272 578 أ.د أي ما يمثل نسبة قدرها 18,43%
- البرنامج التاسع: 42 676,1 أ.د أي ما يمثل نسبة قدرها 92,92%

وتبلغ نفقات العمليات المالية لسنة 2020 ما قدره 81600 أ.د (مع الإشارة وأنه في قانون المالية لسنة 2019 تقدر نفقات التمويل العمومي بـ 101700 أ.د).  
بالنسبة لصناديق الخزينة كانت سنة 2019: 48000 أ.د.

## جدول عدد 2:

### توزيع ميزانية المهمة لسنة 2020 حسب البرامج وطبيعة النفقة (اعتمادات الدفع)

الأقسام	نفقات التأجير	نفقات التسيير	نفقات التدخلات	نفقات الإستثمار	نفقات العمليات المالية	المجموع
البرنامج 1: البنية التحتية للطرق	51 314,5	45 100,0	0,0	873 400,0	80 000,0	1 049 814,5
البرنامج 2 : حماية المناطق العمرانية والشريط الساحلي والتحكم في المنشآت	16 820,2	2 033,2	0,0	93 590,0	1 600,0	114 043,4
البرنامج 3: التهيئة الترابية والتعمير والإسكان	17 514,2	1 322,8	350,0	253 391,0	0,0	272 578,0
القيادة والمساندة	27 351,1	6 835,0	2 471,0	6 019,0	0,0	42 676,1
<b>المجموع</b>	<b>113 000</b>	<b>55 291</b>	<b>2 821</b>	<b>1 226 400</b>	<b>81 600</b>	<b>1 479 112</b>

## 2-2 تقديم إطار النفقات متوسط المدى (2020-2022) لمهمة التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية

### جدول عدد 3:

### إطار النفقات متوسط المدى (2020-2022) للمهمة: التوزيع حسب طبيعة النفقة (اعتمادات الدفع)

البيان	إنجازات			ق م 2019		تقديرات		
	2016	2017	2018	التبويب القديم	التبويب الجديد	2020	2021	2022
نفقات التأجير	88595	91214	86457	97846	97846	113000	117223	122080
نفقات التسيير	54353	55605	52576	53681	53681	55291	58011	59119
نفقات التدخلات	2837	2999	2910	2521	2521	2821	2975	3158
نفقات الإستثمار	1131741	1398380,2	1464354	898300	898300	1226400	1370929	1473477
نفقات العمليات المالية	0	0	1620	0	101700	81600	2000	2247
بقية النفقات	1900	106000	29662	149700	0	0	0	0
المجموع دون إعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	1279426	1654198,2	1607917	1202048	1202048	1479112	1551138	1660081
المجموع بإعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات								

## جدول عدد 4:

### إطار النفقات متوسط المدى (2020-2022) للمهمة: التوزيع حسب البرامج (اعتمادات الدفع)

تقديرات			ق م 2019	إنجازات			البيان
2022	2021	2020		2018	2017	2016	
1178657	1101307	1 049 814,5	811321	1274323	1163655,2	926324	البرنامج 1: البنية التحتية للطرق
127825	119436	114 043,4	87193	81104	93518	92450	البرنامج 2 : حماية المناطق العمرانية والشريط الساحلي والتحكم في المنشآت
305455	285410	272 578	264373	221050	362999	221826	البرنامج 3: التهيئة الترابية والتعمير والإسكان
48144	44985	42 676,1	39161	31440	34026	38826	القيادة والمساندة
1660081	1551138	1 479 112	1202048	1607917	1654198,2	1279426	<b>المجموع</b>

# المحور الثاني

## تقديم برامج المهمة

## البرنامج 1: البنية الأساسية للطرق

إسم رئيس البرنامج: صلاح الزواري

تاريخ توليه مهمة رئيس البرنامج: 2019/09/13

### 1- تقديم البرنامج واستراتيجيته:

- تقديم خارطة البرنامج:

البرنامج 1 البنية الأساسية للطرق		البرنامج:	
24 برنامج فرعي: جهوي	برنامج فرعي 1: مركزي: تطوير وصيانة البنية الأساسية للطرق	البرامج الفرعية:	
24 إدارة جهوية للتجهيز والاسكان والتهيئة الترابية	الإدارة العامة للجسور والطرق	وحدات عملياتية	الهياكل المتدخلة
	مركز الاختبارات وتقنيات البناء	وحدات عملياتية	
	شركة تونس للطرق السيارة	فاعل عمومي	

- مخطط التنزيل العملياتي:

رمز البرنامج الفرعي	الفرعي البرنامج	متدخل أو فاعل عمومي	رمز الوحدة العملياتي	الوحدة العملياتي	رمز النشاط	النشاط
11	ب ف 11: تطوير وصيانة البنية الأساسية للطرق مسؤول ب ف 1: فاتن الهنتاتي	فاعل عمومي 1 - شركة تونس للطرق السيارة	111	وع 1- الادارة العامة للجسور والطرق	1111	تطوير شبكة الطرق السيارة
					1112	الطريق السيارة تونس جلمة
					1113	قطرة بنزرت
					1114	الطرق المهيكله
					1115	تهيئة وتطوير الطرق المرقمة
					1116	تدعيم الطرق المرقمة
					1117	بناء جسور
					1118	تهيئة المسالك الريفية
					1119	دراسات طريقية واتقان فني
					111C	استغلال وصيانة الطرق المرقمة
					111D	صيانة المسالك الريفية
					111E	تهيئة السلامة المرورية وإصلاح أضرار الفيضانات
					111Z	نشاط الدعم
		111A	طرق بداخل المدن			
111F	تعبيد المسالك الريفية					
1A - 1X	24 ب ف: جهوي المسؤول: 24 مديرا جهويا	متدخل - 24 مجلسا جهويا	112	وع 2 - مركز التجارب وتقنيات البناء	112B	متابعة تقارير التحاليل المخبرية والبحث العلمي
					1** 8	تهيئة المسالك الريفية
					1** C	صيانة شبكة الطرق المرقمة
					1** D	صيانة شبكة المسالك الريفية
					1** E	تهيئة السلامة المرورية وإصلاح أضرار الفيضانات
1** Z	نشاط الدعم					

يحتوي برنامج "البنية الأساسية للطرق" على 25 برنامجا فرعياً (1 مركزي يضم وحدتين عمليتين و 24 جهوي يضم وحدة عملياتي لكل منهم):

**البرنامج الفرعي 1 (مركزي)** "تطوير وصيانة البنية الأساسية للطرق":

يسهر على التخطيط و القيام بالدراسات و انجاز أشغال البنية الأساسية للطرق ومتابعة سير المشاريع بمساعدة وحدات الانجاز و الإدارات الجهوية للتجهيز. و تتمثل أهم الأنشطة في:



- ✓ متابعة دراسات الطرق السيارة، القيام بعملية تحرير حوزة؛ اقتناء الأراضي وتحويل شبكات المتدخلين العموميين و القيام بالمراحل الإجرائية الخاصة بطلبات العروض أو متابعتها أما فيما يتعلق بالطريق السيارة تونس جلمة فقد تم بعث وحدة انجاز حسب الأهداف للمتابعة انجاز هذا المشروع،
- ✓ القيام بالدراسات اللازمة لانجاز مختلف المشاريع الأخرى،
- ✓ تمكين المدن الكبرى من شبكة مهيكلة و مجهزة بمنشآت عصرية تساهم في تسهيل حركة المرور و الحد من الاكتظاظ على غرار انجاز المحولات و المنعرجات و تثنية الطرق،
- ✓ تطوير طول الشبكة المعبدة للطرق المرقمة و تهذيبها حتى تصبح مطابقة للمواصفات العالمية (عرض يساوي أو يفوق 7 أمتار) ثم تدعيمها لضمان ديمومتها وتوفير رفاة أفضل لمستعملي الطريق،
- ✓ بناء جسور على مستوى الأودية تتناسق مع الطرق التي تم تهذيبها، و تعويض القديمة والضيقة منها و ذلك لتأمين سيولة حركة المرور عند فيضان الأودية،
- ✓ تهيئة و تعبيد المسالك الريفية لفك العزلة عن المناطق الداخلية و في هذا الإطار تلعب العناية بالمسالك الريفية دورا أساسيا في الحد من الفوارق الإجتماعية والإقتصادية.
- ✓ الصيانة والتعهد الدوري لشبكة الطرق و المتمثلة في تجديد الطبقة السطحية للطرق المعبدة من نوعية **Monocouche و Bicouche و Enrobé**.
- ✓ الصيانة والتعهد الدوري لشبكة المسالك الريفية من خلال تدعيم و جديد طبقة السير

### 24 برنامج فرعي (جهوي) من 1A إلى 1X

تمثل الـ 24 إدارة جهوية للتجهيز والإسكان و التهيئة الترابية برنامجا فرعيا جهويا ووحدة عملياتية، وهي تمثل الوزارة على النطاق الجهوي والعمل على متابعة نشاط الوزارة على المستوى الجهوي. وفيما يتعلق بالبرنامج 1 "البنية الأساسية للطرق" فهي مكلفة بالمساهمة في وضع التوجهات الكبرى لقطاعات المنشآت الفنية والطرق المرقمة، و كذلك بالتصرف و صيانة الطرق المرقمة والمسالك الريفية و صيانة الأنفاق والجسور المتحركة والبطاحات والتدخل لمعالجة الأضرار عند حدوث الكوارث الطبيعية نتيجة تهاطل الأمطار أو الثلوج بنسب كبيرة.

ترتكز إستراتيجية البنية الأساسية للطرق إلى أفق 2030 على محورين أساسيين:

1) صيانة الرصيد المنجز من البنية الأساسية للطرق والمسالك الريفية وذلك عبر:

- ✓ إحداث طريقة عمل للتعرف على حالة المعبد بهدف تحديد أولويات الصيانة والعناية بالبنية الأساسية للطرق والمسالك الريفية،

✓ و تطوير طريقة صيانة الطرق من خلال القيام بصفقات إدارية للصيانة (البرنامج التحفيزي).  
2) تطوير شبكة الطرق السيارة والطرق المرقمة والمسالك على كامل تراب البلاد من أجل الحصول على شبكة مصنفة كما يلي:

✓ شبكة من الطرق السيارة بطول حوالي 1300 كلم

✓ شبكة من الطرق السريعة بطول جملي في حدود 2000 كم من الطرق، لها طابع الطريق السريعة تمكّن من تقسيم ترابي يسمح لحركة المرور العامة من الالتحاق بها أو بشبكة الطرق السيارة على مسافة لا تفوق معدل 60 كلم تقريبا،

✓ شبكة أساسية مكونة من طرق أولية لوصلات ربط بين الجهات بطول يقارب ستة آلاف كيلومتر، تسمح بتوزيع حركة المرور بين مختلف الجهات ومرتبطة بشبكة الطرق السيارة بواسطة محولات،

✓ شبكة محلية مرقمة تؤمن على المستوى الجهوي التكامل الجماعي لمنظومة النقل، مكونة من بقية الشبكة المرقمة،

✓ نظام طرقي خاص بالمسالك الريفية يربط التجمعات السكنية بشبكة الطرق المرقمة. وهذا يمكن من ربط أفضل مع مراكز الولايات والخدمات العمومية لفك العزلة عن المناطق الداخلية والتقليص من التفاوت بين الجهات.

و يساهم المحوران الذانيرتكز عليهما استراتيجية البرنامج في تحسين السلامة على الطرق من خلال تقديم مستوى جيد من خدمات البنية الأساسية لمستعمليها في جميع أنحاء التراب الوطني. وكذلك في جعل البنية الأساسية للطرق تستجيب لمتطلبات الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وربط كافة جهات البلاد بطرق تضمن ديمومة حركة المرور والسلامة لمستعمليها مع مراعاة الجوانب الجمالية والبيئية وذلك لمواكبة نسق التطور الملحوظ لأسطول العربات. وبالتالي توكل للإدارة العامة للجسور والطرق مهمة إعداد و تنفيذ سياسة الوزارة في مجال انجاز الطرق السيارة والطرق والمسالك الريفية وصيانة البنية الطرقية.

وفي إطار إدراج مقاربة المساواة وتكافؤ الفرص بين الجنسين ومختلف فئات المجتمع ضمن ميزانية البرنامج 1 تم التركيز على الهدف 112 "تحسين ربط التجمعات الريفية بشبكة الطرق المرقمة" والذي تمت إعادة صياغته حتى يكون مراعيًا للنوع الاجتماعي "تحسين وصول النساء والرجال من المناطق الريفية المعزولة إلى شبكة الطرق المرقمة". فمثل هذا النشاط يساهم في مساعدتها الحصول

على فرص متكافئة بينها و بين الرجل في مختلف المجالات فيسهل للمرأة في الريف الوصول إلى الخدمات الصحية والتعليمية و كذلك سوق الشغل.

وباعتبار أن المرأة الريفية تشكل 58% من اليد العاملة الفلاحية منها 15% قارة<sup>3</sup> وبالتالي ايلاء هذه الفئة من المجتمع العناية اللازمة سوف يساهم في تحسين ظروفها المادية و الصحية و التعليمية مما يعزز مساهمتها في النمو الاقتصادي لمنطقتها بدرجة أولى و للبلاد بدرجة ثانية. تؤدي المرأة دورا أساسيا لدعم أسرهن من أجل تحسين مواردهن المالية و تحقيق الأمن الغذائي لأسرهن. فهن يساهمن في الأعمال الريفية (الفلاحة والأعمال المتصلة بها من انتاج الغذاء وتصنيعه والحفاظ عليه و تسويقه) وبالتالي فهن يدعمن الاقتصاد المحلي والوطني ولكنهن يعانين من صعوبة التنقل وندرة فرص التكوين والحصول على معلومات حول الأسواق.

و من بين القطاعات التي تساهم في فك عزلة المرأة الريفية والوصول للبنية الأساسية الصحية والتعليمية هي البنية الأساسية الطرقية وخاصة منها شبكة المسالك الريفية.

## 2- أهداف ومؤشرات قياس الأداء الخاصة بالبرنامج:

### 1.2- تقديم أهداف ومؤشرات قياس أداء البرنامج:

- **الهدف 1-1-1:** تطوير شبكة الطرق السيارة والطرق المرقمة على الصعيد الوطني والمغربي
- **تقديم الهدف:** تطوير شبكة الطرق السيارة والطرق المرقمة على الصعيد الوطني والمغربي
- **مرجع الهدف:** المخطط وإستراتيجية القطاع
- **مبررات اعتماد المؤشرات الخاصة بالهدف:** أهمية بلوغ التطور المرجو لشبكة الطرق والطرق السيارة لتواكب تزايد حركة النقل الطرقي للبضائع وتنقل الأشخاص بين مختلف جهات البلاد وكذلك الدول المجاورة. ولذلك تم اعتماد مؤشرين الأول يعنى بتقدم انجاز المخطط المعتمد للطرق السيارة والثاني يعنى بنسبة الطرق التي عرضها يستجيب للمواصفات الفنية (عرض يساوي أو يفوق 7 أمتار).

## جدول عدد5:

### الجدول الزمني لمؤشرات الهدف 1-1-1

تقديرات			2019	إنجازات			الوحدة	مؤشرات قياس أداء الهدف
2022	2021	2020		2018	2017	2016		
72	62	58	54	52	50	47	%	المؤشر 1.1.1.1 النسبة التراكمية لتقدم انجاز المخطط المعتمد للطرق للسيارة
73,9	72,1	71,3	68,8	65,6	65,8	65,9	%	المؤشر 2.1.1.1 نسبة الطرق التي عرضها يستجيب للمواصفات الفنية

**الهدف 2.1.1: تحسين وصول النساء والرجال من المناطق الريفية المعزولة إلى شبكة الطرق المرصنة**

- تقديم الهدف: تحسين وصول النساء والرجال من المناطق الريفية المعزولة إلى شبكة الطرق المرصنة

- مرجع الهدف: المخطط وإستراتيجية القطاع

- مبررات اعتماد المؤشرات: لتهيئة وتعبيد المسالك الريفية أهمية ودور أساسي في فك عزلة التجمعات الريفية وكذلك تحسين الربط بين مناطق الانتاج ومناطق التوزيع مما سينعكس ايجابا على استراتيجيات التنمية الاجتماعية والاقتصادية للمناطق الريفية. ولذلك تم اعتماد مؤشر يعكس تطور نسبة تهيئة شبكة المسالك الريفية.

## - جدول عدد5:

### - الجدول الزمني لمؤشرات الهدف 2.1.1

تقديرات			2019	إنجازات			الوحدة	مؤشرات قياس أداء الهدف
2022	2021	2020		2018	2017	2016		
45,7	44,9	44,7	44,2	43,1	45,7	41,8	%	المؤشر 1.2.1.1 النسبة التراكمية لتهيئة المسالك الريفية
3,4%	4,5%	3,2%	%2,9	%4,4	%8,2	%11,6	%	المؤشر 2.2.1.1 نسبة مخصصات نفقات استثمار البرنامج 1 لفائدة النساء الريفيات

**الهدف 3.1.1: المحافظة على جودة شبكة الطرق**

- تقديم الهدف: المحافظة على نوعية وجودة شبكة الطرق،

- مرجع الهدف: المخطط وإستراتيجية القطاع

- مبررات اعتماد المؤشرات: من أجل المحافظة على الشبكة الطرقية وشبكة المسالك الريفية تم اعتماد مؤشرين يضيفان حالة هيكل الطرق والجسور حتى تتمكن الإدارة من تحديد أولويات الصيانة.

## - جدول عدد5:

### - الجدول الزمني لمؤشرات الهدف 3.1.1

تقديرات			2019	إنجازات			الوحدة	مؤشرات قيس أداء الهدف
2022	2021	2020		2018	2017	2016		
75,7	72,6	69,4	66,5	63,2	62,8	59,1	%	المؤشر 1.3.1.1 مؤشر جودة شبكة الطرق المرقمة في الجهات
-	-	-	-	-	-	-		المؤشر 2.3.1.1 مؤشر جودة الجسور*

\* سيتم ادراج المعطيات المتعلقة بالمؤشر 2.3.1.1 مؤشر جودة الجسور بعد القيام بدراسة انجاز بنك معطيات حول حالة الجسور

## 2.2- تقديم أنشطة البرنامج:

### جدول عدد6:

### بيان الأنشطة والتدخلات للبرنامج 1 "البنية الأساسية للطرق" اعتمادات الدفع لسنة 2020 حسب الأنشطة

تقديرات الاعتمادات للأنشطة لسنة 2020 بحساب الألف دينار	الأنشطة	التدخلات	تقديرات لسنة 2020	الأهداف	البرنامج
84 000	تطوير شبكة الطرق السيارة		58%	الهدف 111: تنمية وتطوير الطرق والطرق السيارة على الصعيد الوطني والمغربي	البنية الأساسية للطرق
150 000	الطريق السيارة تونس جلمة				
12 000	قنطرة بنزرت		71,3%		
196 700	الطرق المهيكلية				
122 800	تهيئة وتطوير الطرق المرقمة				
51 000	تدعيم الطرق المرقمة				
58 000	بناء جسور				
5 000	طرق بمدخل المدن				
3 400	دراسات طرقية واتقان فني				
	متابعة تقارير التحاليل المخبرية والبحث العلمي				
56 000	تهيئة المسالك الريفية		44,7%	الهدف 112: تحسين وصول النساء والرجال من المناطق الريفية	
13 000	تعبيد المسالك الريفية		3,2%		
121 640	استغلال وصيانة الطرق المرقمة		69,4%	الهدف 113: المحافظة على جودة الطرق	
66 250	صيانة المسالك الريفية				
51 600	تهيئة السلامة المرورية وإصلاح أضرار الفيضانات				
58 424,5	نشاط الدعم				

### 3- نفقات البرنامج:

#### 1.3- ميزانية البرنامج:

تبلغ النفقات الخاصة ببرنامج "البنية الأساسية للطرق" 1 049 814,5 ألف دينار وتوزع كما يلي:

#### جدول عدد 7:

#### ميزانية برنامج البنية الأساسية للطرق حسب طبيعة النفقة\* (اعتمادات الدفع)

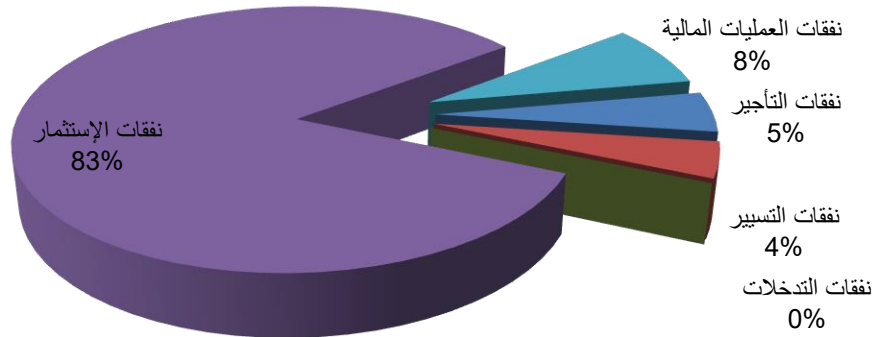
الوحدة: ألف دينار

النسبة (%)	الفارق	تقديرات 2020	ق م 2019		إنجازات 2018	البيان
			التبويب القديم	التبويب الجديد		
19,8%	8 483,5	51 314,5	42 831,0	42 831,0	38 899,5	نفقات التأجير
2,5%	1 110,0	45 100,0	43 990,0	43 990,0	43 588,4	نفقات التسيير
						نفقات التدخلات
39,9%	248 900,0	873 400,0	624 500,0	624 500,0	1 191 835,1	نفقات الاستثمار
-20,0%	-20 000,0	80 000,0	100 000,0	100 000,0		نفقات العمليات المالية
						بقية النفقات
29,4%	238 493,5	1 049 814,5	811 321,0	811 321,0	1 274 323,1	المجموع

\* دون إعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات العمومية.

#### رسم بياني عدد 2

توزيع مشروع ميزانية برنامج البنية الأساسية للطرق لسنة 2020 حسب طبيعة النفقة



تبلغ اعتمادات الدفع للبرنامج الأول "البنية الأساسية للطرق" لسنة 2020 قيمة 1 049 814,5 أد وهي موزعة بين:

- اعتمادات نفقات التأجير العمومي: تبلغ 51314,5 ألف دينار وتمثل نسبة 5,3% من مجموع نفقات البرنامج 1 وتسجل ارتفاعا بنسبة 19,8% مقارنة باعتمادات سنة 2019
- اعتمادات نفقات التسيير: تبلغ 45100 ألف دينار وتمثل نسبة 4,7% من مجموع نفقات البرنامج 1 وتسجل ارتفاعا بنسبة 2,5% مقارنة باعتمادات سنة 2019
- اعتمادات الاستثمارات المباشرة: تبلغ 873400 ألف دينار منها (379600 ألف دينار على موارد قروض خارجية موظفة) وتمثل نسبة 83,24% من مجموع نفقات البرنامج 1 وتسجل ارتفاعا بنسبة 40% مقارنة باعتمادات سنة 2019
- اعتمادات العمليات المالية تم رصد اعتمادات بقيمة 80000 أد لفائدة شركة تونس للطرق للسيارة وتمثل نسبة 7,6% من مجموع نفقات البرنامج 1
- نلاحظ تسجيل ارتفاع جملي في ميزانية البرنامج 1 بنسبة 29,4% مقارنة بقانون المالية لسنة 2019 (811 321 أد).

### جدول عدد 8:

#### ميزانية برنامج 1: "البنية الأساسية للطرق" حسب مآل النفقة (حسب البرامج الفرعية والأنشطة)

الوحدة: ألف دينار

نسبة التطور 2019-2020		تقديرات 2020	قانون المالية 2019	إنجازات 2018	الأنشطة	بيان البرنامج
النسبة (%) (1) / (1) - (2)	المبلغ (1)-(2)	2-	1-			
الأنشطة المركزية						
-0,4%	-24 200,0	84 000,0	108 200,0	2 708,6	النشاط 1 تطوير شبكة الطرق للسيارة	برنامج فرعي 1 تطوير وصيانة البنية الأساسية للطرق
0,1%	99 000,0	150 000,0	51 000,0	20 902,5	النشاط 2 الطريق للسيارة تونس جلمة	
-0,2%	-18 000,0	12 000,0	30 000,0	44 412,0	النشاط 3 فنطرة بنزرت	
0,3%	49 100,0	196 700,0	147 600,0	336 498,0	النشاط 4 الطرق المهيكلة	
0,5%	21 000,0	122 800,0	101 800,0	196 344,4	النشاط 5 تهيئة وتطوير الطرق	
1,0%	4 500,0	51 000,0	46 500,0	243 648,8	النشاط 6 تدعيم الطرق المرقمة	
0,1%	26 100,0	58 000,0	31 900,0	23 357,4	النشاط 7 بناء جسور	
0,4%	9 500,0	45 000,0	35 500,0	104 394,4	النشاط 8 تهيئة المسالك الريفية	
-0,2%	-2 600,0	3 400,0	6 000,0	3 981,2	النشاط 9 دراسات طرقية واتقان فني	
0,2%	2 000,0	5 000,0	3 000,0	7 067,1	النشاط A طرق بداخل المدن	
0,1%	6 000,0	13 000,0	7 000,0	14 937,2	النشاط F تعبيد المسالك الريفية	

البرنامج 1: البنية الأساسية للطرق

النشاط B متابعة تقارير التحاليل المخبرية والبحث العلمي		0,0	0,0	0,0	0,0	
النشاط C استغلال وصيانة الطرق المرقمة		-0,4%	-27 470,0	83 690,0	111 160,0	113 368,1
النشاط D صيانة المسالك الريفية		-0,2%	-19 490,0	28 350,0	47 840,0	41 651,7
النشاط E تهيئة السلامة المرورية		0,3%	11 100,0	45 600,0	34 500,0	73 264,0
النشاط Z المساندة		1,8%	2 730,5	52 051,5	49 321,0	47 787,9
<b>مجموع البرنامج الفرعي المركزي والأنشطة</b>		<b>1,147%</b>	<b>138 770,5</b>	<b>950 591,5</b>	<b>811 321,0</b>	<b>1 274 323,1</b>
بيان البرنامج		نسبة التطور 2019-2020		تقديرات 2020	قانون المالية 2019	إنجازات 2018
		النسبة (%) (1) / (1) - (2)	المبلغ (1) - (2)	2-	1-	
الأنشطة الجهوية						
البرامج الفرعية الجهوية						
برنامج فرعي A البنية الأساسية للطرق بتونس				5 000,0	5 000,0	
				785,0	785,0	
				500,03	500,03	
				271,3	271,3	
				556,39	556,39	0,0
				1 170,0	1 170,0	0,0
برنامج فرعي B البنية الأساسية للطرق بأريانة				30,0	30,0	
				139,8	139,8	
				1 339,8	1 339,8	0,0
برنامج فرعي C البنية الأساسية للطرق بين عروس				2 090,0	2 090,0	
				1 305,0	1 305,0	
				210,0	210,0	
				3 605,0	3 605,0	0,0
برنامج فرعي D البنية الأساسية للطرق بمنوبة				1 560,0	1 560,0	
				1 710,0	1 710,0	
				215,3	215,3	
				3 485,3	3 485,3	0,0
برنامج فرعي E البنية الأساسية للطرق بنابل				1 710,0	1 710,0	
				1 870,0	1 870,0	
				282,7	282,7	
				3 862,7	3 862,7	0,0
برنامج فرعي F البنية الأساسية للطرق بزغوان				1 115,0	1 115,0	
				1 625,0	1 625,0	
				211,1	211,1	
				2 951,1	2 951,1	0,0
بيان البرنامج		نسبة التطور 2019-2020		تقديرات 2020	قانون المالية 2019	إنجازات 2018
		النسبة (%) (1) / (1) - (2)	المبلغ (1) - (2)	2-	1-	
برنامج فرعي G البنية الأساسية للطرق بينزرت				0,0318	0,0318	
				1 900,0	1 900,0	
				286,9	286,9	
				6,9365	6,9365	0,0



	500,01	500,01			النشاط 8 تهيئة المسالك الريفية	برنامج فرعي H البنية الأساسية للطرق بباجة
	1 165,0	1 165,0			النشاط C استغلال وصيانة الطرقات	
	2 030,0	2 030,0			النشاط D صيانة المسالك الريفية	
	331,3	331,3			النشاط Z المساندة	
	026,35	026,35	0,0	0,0	مجموع البرنامج الفرعي H =	
	1 000,0	1 000,0			النشاط 8 تهيئة المسالك الريفية	برنامج فرعي I البنية الأساسية للطرق بجنوبية
	1 050,0	1 050,0			النشاط C استغلال وصيانة الطرقات	
	2 375,0	2 375,0			النشاط D صيانة المسالك الريفية	
	164,6	164,6			النشاط Z المساندة	
	4 589,6	4 589,6	0,0	0,0	مجموع البرنامج الفرعي I =	
	500,0	500,0			النشاط 8 تهيئة المسالك الريفية	برنامج فرعي J البنية الأساسية للطرق بالكاف
	1 155,0	1 155,0			النشاط C استغلال وصيانة الطرقات	
	1 730,0	1 730,0			النشاط D صيانة المسالك الريفية	
	314,8	314,8			النشاط Z المساندة	
	3 699,8	3 699,8	0,0	0,0	مجموع البرنامج الفرعي J =	
	580,0	580,0			النشاط C استغلال وصيانة الطرقات المرقمة	برنامج فرعي K البنية الأساسية للطرق بسليانة
	1 720,0	1 720,0			النشاط D صيانة المسالك الريفية	
	330,8	330,8			النشاط Z المساندة	
	2 630,8	2 630,8	0,0	0,0	مجموع البرنامج الفرعي K =	
	1 445,0	1 445,0			النشاط C استغلال وصيانة الطرقات المرقمة	برنامج فرعي L البنية الأساسية للطرق بالقيروان
	1 540,0	1 540,0			النشاط D صيانة المسالك الريفية	
	288,6	288,6			النشاط Z المساندة	
	3 273,6	3 273,6	0,0	0,0	مجموع البرنامج الفرعي L =	
		تقديرات 2020	قانون المالية 2019	إنجازات 2018	الأنشطة	بيان البرنامج
نسبة التطور 2019-2020	المبلغ (1)-(2)	2-	1-			
النسبة (%) (1) / (1) - (2)						
	000,08	000,08			النشاط 8 تهيئة المسالك الريفية	برنامج فرعي M البنية الأساسية للطرق بالقصرين
	1 405,0	1 405,0			النشاط C استغلال وصيانة الطرقات المرقمة	
	2 450,0	2 450,0			النشاط D صيانة المسالك الريفية	
	308,8	308,8			النشاط Z المساندة	
	163,812	163,812	0,0	0,0	مجموع البرنامج الفرعي M =	
	435,0	435,0			النشاط C استغلال وصيانة الطرقات المرقمة	برنامج فرعي N البنية الأساسية للطرق بسيدي بوزيد
	1 250,0	1 250,0			النشاط D صيانة المسالك الريفية	
	288,6	288,6			النشاط Z المساندة	
	1 973,6	1 973,6	0,0	0,0	مجموع البرنامج الفرعي N =	
	1 300,0	1 300,0			النشاط C استغلال وصيانة الطرقات المرقمة	برنامج فرعي O البنية الأساسية للطرق بسوسة
	2 150,0	2 150,0			النشاط D صيانة المسالك الريفية	
	270,7	270,7			النشاط Z المساندة	
	3 720,7	3 720,7	0,0	0,0	مجموع البرنامج الفرعي O =	
	1 185,0	1 185,0			النشاط C استغلال وصيانة الطرقات المرقمة	برنامج فرعي P البنية الأساسية للطرق بالمنستير
	1 045,0	1 045,0			النشاط D صيانة المسالك الريفية	
	177,5	177,5			النشاط Z المساندة	
	2 407,5	2 407,5	0,0	0,0	مجموع البرنامج الفرعي P =	
	1 155,0	1 155,0			النشاط C استغلال وصيانة الطرقات المرقمة	برنامج فرعي Q البنية الأساسية للطرق بالمهدية
	1 600,0	1 600,0			النشاط D صيانة المسالك الريفية	
	500,02	500,02			النشاط E تهيئة السلامة المرورية وإصلاح أضرار	
	251,7	251,7			النشاط Z المساندة	
	506,75	506,75	0,0	0,0	مجموع البرنامج الفرعي Q =	

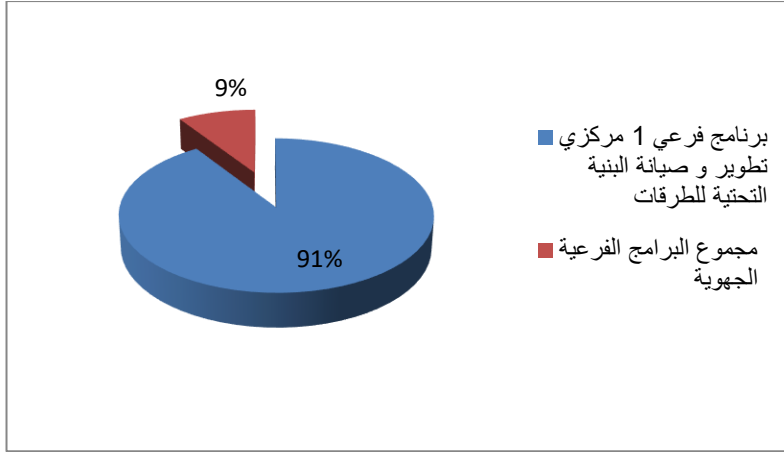
نسبة التطور 2019-2020		تقديرات 2020	قانون المالية 2019	إنجازات 2018	الأنشطة	بيان البرنامج
النسبة (%) (1) / (1) - (2)	المبلغ (1) - (2)	2-	1-			
	3 215,0	3 215,0			النشاط C استغلال وصيانة الطرقات	برنامج فرعي R البنية الأساسية للطرق بصفاقس
	1 380,0	1 380,0			النشاط D صيانة المسالك الريفية	
	247,8	247,8			النشاط Z المساندة	
	4 842,8	4 842,8	0,0	0,0	مجموع البرنامج الفرعي R =	
	555,0	555,0			النشاط C استغلال وصيانة الطرقات المرقمة	برنامج فرعي S البنية الأساسية للطرق بقفصة
	980,0	980,0			النشاط D صيانة المسالك الريفية	
	252,0	252,0			النشاط Z المساندة	
	1 787,0	1 787,0	0,0	0,0	مجموع البرنامج الفرعي S =	
	625,0	625,0			النشاط C استغلال وصيانة الطرقات المرقمة	برنامج فرعي T البنية الأساسية للطرق بتوزر
	1 900,0	1 900,0			النشاط D صيانة المسالك الريفية	
	240,4	240,4			النشاط Z المساندة	
	2 765,4	2 765,4	0,0	0,0	مجموع البرنامج الفرعي T =	
	905,0	905,0			النشاط C استغلال وصيانة الطرقات المرقمة	برنامج فرعي U البنية الأساسية للطرق بقبلي
	1 420,0	1 420,0			النشاط D صيانة المسالك الريفية	
	281,5	281,5			النشاط Z المساندة	
	2 606,5	2 606,5	0,0	0,0	مجموع البرنامج الفرعي U =	
	1 530,0	1 530,0			النشاط C استغلال وصيانة الطرقات المرقمة	برنامج فرعي V البنية الأساسية للطرق بقابس
	2 050,0	2 050,0			النشاط D صيانة المسالك الريفية	
	303,4	303,4			النشاط Z المساندة	
	3 883,4	3 883,4	0,0	0,0	مجموع البرنامج الفرعي V =	
	3 015,0	3 015,0			النشاط C استغلال وصيانة الطرقات المرقمة	برنامج فرعي W البنية الأساسية للطرق بمدنين
	1 425,0	1 425,0			النشاط D صيانة المسالك الريفية	
	433,5	433,5			النشاط Z المساندة	
	4 873,5	4 873,5	0,0	0,0	مجموع البرنامج الفرعي W =	
	1 405,0	1 405,0			النشاط C استغلال وصيانة الطرقات المرقمة	برنامج فرعي X البنية الأساسية للطرق بتطاوين
	1 630,0	1 630,0			النشاط D صيانة المسالك الريفية	
	269,9	269,9			النشاط Z المساندة	
	3 304,9	3 304,9	0,0	0,0	مجموع البرنامج الفرعي X =	
	100,0%	99 223,0	99 223,0	0,0	0,0	مجموع البرامج الفرعية الجهوية والأنشطة
	29,4 %	238 493,5	1 049 814,5	811 321,0	1 274 323,1	مجموع البرنامج

\* دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات العمومية.

تمثل الاعتمادات المرصودة للبرنامج الفرعي 1 (المركزي) "تطوير وصيانة البنية الأساسية للطرق" نسبة 91 % من جملة اعتمادات البرنامج الأول ويفسر ذلك بحجم نفقات الاستثمارات المباشرة على موارد قروض خارجية موظفة بقيمة 379600 ألف دينار تستهلك كليا على مستوى مركزي وهي تمثل 40% من جملة اعتمادات البرنامج الفرعي 1 (950 591,5 أ.د). كما يفسر ذلك بحجم الأنشطة المنجزة على مستوى البرنامج الفرعي 1 ومن أهمها الطرقات المهيكلة وتهيئة وتطوير الطرقات المرقمة وتدعيم الطرقات المرقمة وبناء جسور وصيانة الطرقات المرقمة والجسور والمسالك الريفية ...

أما الاعتمادات المرصودة للـ 24 برنامجا فرعيا (جهويا) فتمثل نسبة 9% من جملة اعتمادات البرنامج الأول (99 223,0 أ.د) وهي تشمل أنشطة الصيانة الدورية لشبكة الطرق المرقمة والجسور والمسالك الريفية وتهيئة المسالك الريفية وتهيئة السلامة المرورية وكذلك نشاط المساندة.

### رسم بياني عدد 3



### 2.3- إطار النفقات متوسط المدى 2020-2022 لبرنامج البنية الأساسية للطرق:

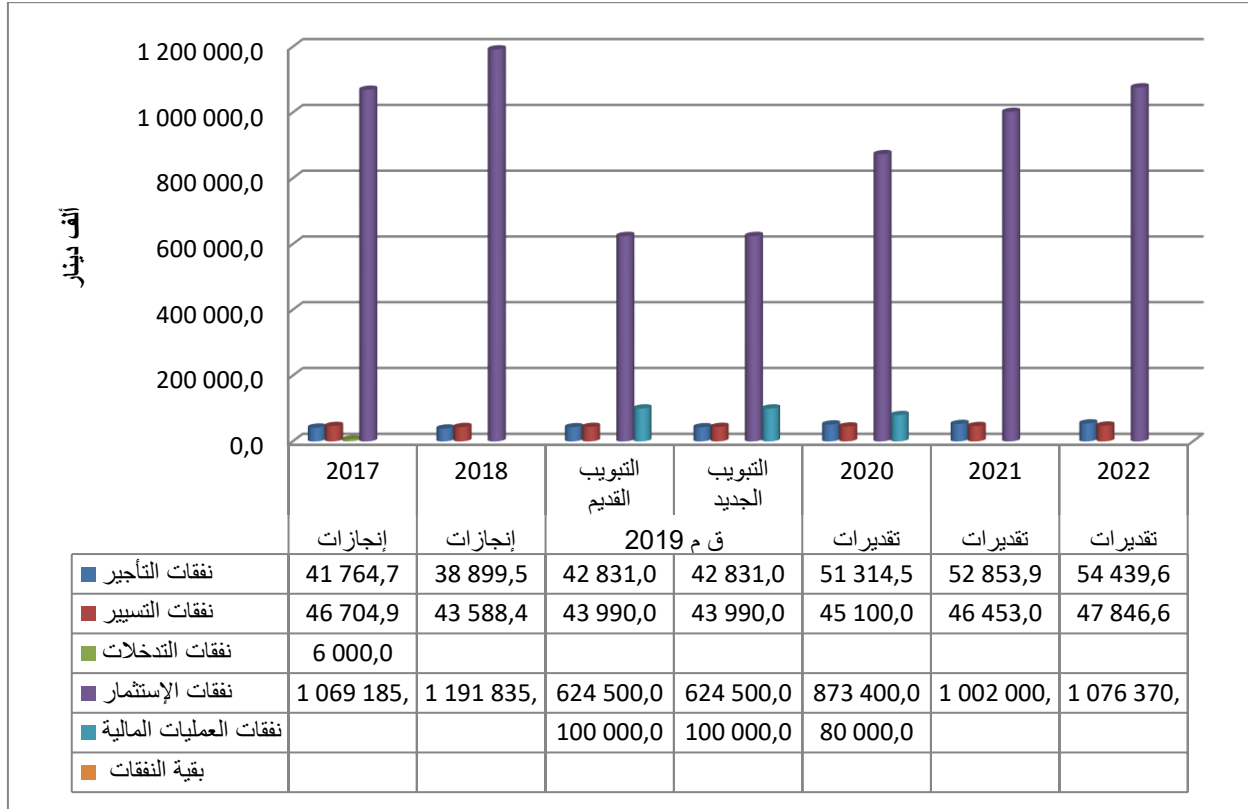
#### جدول عدد 9:

إطار النفقات متوسط المدى (2020-2022) لبرنامج البنية الأساسية للطرق  
التوزيع حسب طبيعة النفقة (اعتمادات الدفع)

الوحدة : ألف دينار

تقديرات 2022	تقديرات 2021	تقديرات 2020	ق م 2019		إنجازات 2018	إنجازات 2017	البيان
			التبويب الجديد	التبويب القديم			
54 439,6	52 853,9	51 314,5	42 831,0	42 831,0	38 899,5	41 764,7	نفقات التأجير
47 846,6	46 453,0	45 100,0	43 990,0	43 990,0	43 588,4	46 704,9	نفقات التسيير
						6 000,0	نفقات التدخلات
1 076 370,9	1 002 000,1	873 400,0	624 500,0	624 500,0	1 191 835,1	1 069 185,6	نفقات الإستثمار
		80 000,0	100 000,0	100 000,0			نفقات العمليات المالية
							بقية النفقات
1 178 657,0	1 101 307,0	1 049 814,5	811 321,0	811 321,0	1 274 323,1	1 163 655,1	المجموع دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات
المجموع باعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات							

## رسم بياني لإطار النفقات متوسط المدى (2020-2022) لبرنامج البنية الأساسية للطرق التوزيع حسب طبيعة النفقة (اعتمادات الدفع)



يبين الرسم البياني تطور اعتمادات الدفع حسب طبيعة النفقة للبرنامج 1 "البنية الأساسية للطرق". قدرت الاعتمادات لسنة 2020 بـ: 1049 814,5 ألف دينار وهي بذلك تسجل ارتفاعا بنسبة 29,4% مقارنة بتقديرات سنة 2019 (811321 ألف دينار). أما سنة 2021 فستبلغ 101 1307,0 ألف دينار وهي بذلك تسجل ارتفاعا بـ 4,9% مقارنة بتقديرات سنة 2020. أما سنة 2022 فستبلغ 1 178 657,0 ألف دينار وهي بذلك تسجل ارتفاعا بـ 7% مقارنة بتقديرات سنة 2021. وذلك حتى تتمكن من تعهد المشاريع التي لم يتسنى انطلاقها في غضون 2018 و 2019 ومنها الطريق السيارة تونس - جلمة وقنطرة بنزرت. كما يبين الرسم البياني مايلي:

### نفقات التأجير:

تم اعتماد زيادة في نفقات التأجير خلال سنوات 2021-2022 بنسبة 3% سنويا

## نفقات التسيير:

تم اعتماد زيادة في نفقات التسيير خلال سنوات 2021-2022 بنسبة 3% وهي تهم نشاطات صيانة واستغلال الطرقات وصيانة المسالك الريفية ونشاط المساندة

## نفقات التدخلات: لا شيء

**نفقات الاستثمار:** شهدت زيادة تقدر بـ 40% مقارنة بسنة 2019 أما سنة 2021 فستسجل ارتفاعا بـ 15% مقارنة بتقديرات سنة 2020. أما سنة 2022 فستسجل ارتفاعا بـ 7% مقارنة بتقديرات سنة 2021 نظرا لضخامة حجم المشاريع المتواصلة وحتى نحافظ على نسق انجاز مقبول للمشاريع. وتتوزع المشاريع ضمن الأنشطة التالية:

## الطرقات السيارة:

تتواصل دراسة الطريق السيارة بوسالم الحدود الجزائرية وكذلك الطريق السيارة مجاز الباب الكاف الذي تتم دراسته في إطار هبة من الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي. وتتواصل تحرير الحوزة العقارية للمشاريع الجارية التي تشرف عليها شركة تونس للطرق السيارة. يتم تحرير حوزة الطريق السيارة تونس جلمة أما القسط الثاني جلمة – القصرين وجلمة – قفصة فيتم مع ديوان قيس الأراضي والمسح العقاري القيام بالأشغال الطبوغرافية والتقسيمات النهائية والبحث العقاري.

## الطريق السيارة تونس جلمة:

يجرى حاليا أعمال تحرير الحوزة العقارية للطريق السيارة تونس – جلمة وكذلك تحويل شبكات المستلزمين العموميين ويتوقع أن يتم إعلان طلب العروض الأشغال خلال 2020.

## قنطرة بنزرت:

تم تأمين قرارات الحوزة العقارية وتعيين مكتب استشاري لمساندة وحدة انجاز المشروع في مختلف المراحل الاجرائية لطلبات العروض وكذلك الانجاز.

## الطرقات المهيكلة للمدن:

يتواصل انجاز العديد من المشاريع ومنها:

- ✓ محول الطريق اكس 20 - اكس 3
- ✓ محول بن دحة
- ✓ مواصلة X20 بين ط ج 31 - المخرج الغربي بطول 15 كلم: 2\*2 مسالك (مقطع 2)
- ✓ تهيئة ومواصلة الطريق اكس 4 إلإاكس 20 بتونس
- ✓ ربط اكس - ط و 10 قرب ديوان الموانئ الجوية والبرية بطول 3 كلم بـ 2\*2 مسالك مع محولين
- ✓ توسيع المدخل الجنوبي إلى 4\*2 مسالك وتخفيف الازدحام بالمخرج الجنوبي للعاصمة (اعلان طلب عروض 2019)
- ✓ إقامة 8 منشآت فنية على مفترقات الطريق الحزامية كلم 4 بصفاقس
- ✓ مضاعفة المدخل الشمالي الجنوبي لمدينة صفاقس بطول 28 كلم
- ✓ مضاعفة ط ج 27 نابل قليبية بطول 60 كلم
- ✓ منعرج تالة
- ✓ منعرج بن قردان والطرق المؤدية للمنطقة الحرة (اعلان طلب عروض 2019)
- ✓ منعرج الفحص (اعلان طلب عروض 2019)
- ✓ منعرج جرجيس بطول 20,8 كلم (اعلان طلب عروض 2019)
- ✓ مضاعفة ط م 533 المؤدية إلى المرفأ المالي برواد
- ✓ اتمام مضاعفة الطريق الوطنية 1 صفاقس
- ✓ مضاعفة ط و 4 بين زغوان وسليانة
- ✓ مضاعفة الطريق الجهوية 117 (الطريق الرومانية) بمدنين بطول 7,5 كلم
- ✓ وصلة ربط ولاية تطاوين بالطريق السيارة 1
- ✓ تم ترسيم سنة 2020 اقتناء أراضي لفائدة الطرق العرضية ط و 13 صفاقس - سيدي بوزيد
- ✓ - القصرين وأشغال مضاعفة مدركة الساحل

### تهيئة وتطوير الطرق المرقمة:

- ✓ يتواصل انجاز تهيئة 718,9 كلم من الطرق المرقمة بـ 22 ولاية وأشغال تهيئة الطريق الجهوية رقم 118 بولاية مدنين والطريق الوطنية رقم 20 بولاية قبلي،

✓ تهيئة 321,8 كلم من الطرق بـ 12 ولاية المرسمة سنة 2019 وتهيئة الطريق المحلية رقم 969 (ط ج 108 - سيدي مخلوف) والمحلية 967 بمدنين بطول 22 كلم وتهيئة الطريق المحلية 661 بين الجميلات والروحية بطول 24 كلم بسليانة فقد تم اعلان طلب عروض لجزء بطول 195,8 كلم

✓ بالنسبة لتطوير الشبكة فتتواصل أشغال سد الثغرات 200 كلم من الطرق المرقمة وسد الثغرات الطريق الوطنية رقم 19 بولاية تطاوين واطمام أشغال سد الثغرات الطريق المحلية رقم 958 بولاية قابس سينطلق سد الثغرات للطريق الجهوية 76 سد الثغرات بالطريق الجهوية 76 بطول 6 كلم بباجة قسط 3

✓ تم ترسيم سنة 2020 تهيئة 129,6 كلم من الطرق المرقمة بـ 4 ولايات

### تدعيم الطرق المرقمة:

يتواصل انجاز القسط الأول (332,6 كلم) والثاني (287,1 كلم) برنامج 2016 (بعض الصفقات قد انتهت) والقسط الثالث بطول 282 كلم برنامج 2017 كما تم ترسيم سنة 2020 تدعيم حصة أولى ذات اولوية بطول 197,7 كلم من الطرق المرقمة موزعة على 6 ولايات

### بناء جسور:

يتواصل انجاز بناء جسور (20 وحدة) الممول من قبل البنك الافريقي للتنمية. وفي إطار البرنامج الممول من الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، انطلقت أشغال القسط الأول (7 جسور بـ 7 ولايات) و تم الإعلان عن طلب العروض للقسط الثاني (12 جسرا بـ 10 ولايات) أما القسط الثالث فسيتم اعلان طلب العروض خلال 2020. أما أشغال بناء منشأة فنية على الطريق الجهوية رقم 128 لربط مدينة قربص فقد انطلقت الأشغال خلال 2019.

### دراسات خاصة بالطرق:

تتواصل العديد من الدراسات و منها دراسة تهيئة 650,3 كلم من الطرق المرقمة بـ 13 ولاية و دراسة الطريق الحزامية الجنوبية لمدينة جندوبة (ط و 17- ط و 6- ط و 17 - ط و 6) و دراسة الطريق الحزامية الجنوبية لمدينة سيدي بوزيد ( ط ج 125- ط ج 83) و دراسة الطريق الحزامية الغربية لمدينة مدنين ( ط و 1- ط ج 113- ط و 19 - ط و 1) و دراسة الطريق الحزامية لمدينة توزر

(ط و 3-ط و 3) ودراسة محول على مستوى تقاطع ط و 1- ط ج 28 بولاية نابل و دراسة 3 محولات بالطريق الحزامية لمدينة سوسة و كذلك دراسة مضاعفة الطريق الجهوية 117 (ن ك 0-21) و ن ك (53-28.5) بولاية مدنين.

يتواصل القيام بالدراسات الاستراتيجية المتعلقة بالقطاع من ذلك دراسة تأهيل بطاحات جربة (بصد المصادقة على المرحلة الثالثة والأخيرة)، دراسة ووضع منظومة معلومات حول شبكة الطرقات المرقمة (نسبة الانجاز 70%)، دراسة تأهيل القطاع (بصد اعداد المرحلة الأولى من الدراسة)، المخططات الجهوية للمقاطع (بصد انتهاء المرحلة الثالثة والأخيرة)، فهرس حساب جسم الطريق Catalogue de dimensionnement de chaussée (بصد اعداد المرحلة الأولى) وكذلك القيام بدراسة لقطاع الطرقات السيارة. هذه الدراسات الاستراتيجية ممولة بهبات من قبل البنك الافريقي للتنمية أو البنك الدولي أو ميزانية الدولة.

تم ترسيم سنة 2020 اعتمادات بقيمة 10 م د للقيام بالدراسات المتعلقة بالجسور والطرقات والمسالك

### تهيئة المسالك الريفية

يتواصل انجاز حوالي 1892 كلم وتختلف نسبة الإنجاز إلى حد جوان 2019 حسب البرامج على النحو التالي:

- تهيئة 750 كلم من المسالك الريفية موزعة على 22 ولاية، تم تمويله بقرض الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي (3)، بلغت نسبة الإنجاز 97%
- أشغال تهيئة 25 كلم مسلك جبل المغيلة لم تتطلق بعد أما تهيئة 30 كلم بمسلك جبل السمامة بولاية القصرين فبلغت نسبة الإنجاز 95 %
- تهيئة 310 كلم من المسالك الريفية موزعة على 14 ولايات ذات أولوية بلغت نسبة الإنجاز 92 %
- تهيئة 625 كلم من المسالك الريفية موزعة على 9 ولايات خلال شهري سبتمبر وأكتوبر 2016 بتمويل قرض الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي (4)، بلغت نسبة الإنجاز 80%
- تهيئة 151,7 كلم من المسالك الريفية بـ 6 ولايات ذات أولوية بتمويل الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي والبنك الافريقي للتنمية، بلغت نسبة الإنجاز 69%



- تم ترسيم سنة 2020 تهيئة 148 مسلكا ريفيا بطول 912 كلم موزعة على 22 ولاية بتمويل من الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية على أن ينطلق الجزء الأول فقط بطول حوالي 450 كلم خلال 2020. وكذلك تم ترسيم تهيئة 8 مسالك ريفية حدودية بطول 49,350 كلم بولاية القصرين ومسالك ريفية بطول 26,9 كلم بولاية جندوبة و بطول 9,5 كلم بالكاف وتعبيد 3 مسالك بطول 79,5 كلم بولاية قفصة.

### طرقا بمداخل المدن

يتواصل انجاز بعض مشاريع برنامج 2016 وتم ترسيم 2 مشاريع بطول 5,5 كلم بولاية سيدي بوزيد بمقتضى قرار المجلس الوزاري المنعقد بتاريخ 6 أوت 2019

### تعبيد المسالك الريفية:

يتواصل انجاز بعض مشاريع برنامج 2018 وتم ترسيم سنة 2020 تعبيد 3 مسالك ريفية بطول 79,5 بولاية قفصة.

### استغلال وصيانة شبكة الطرق المرقمة:

يتواصل انجاز برنامج 2018 و 2019 فيما يتعلق بالصيانة الدورية للطرق المرقمة والجسور. تتواصل صيانة مرافق البطاحات بجرية.

تم ترسيم سنة 2020 صيانة 564,5 منها 250,5 تغليف بالخرسانة اسفلتية وتغليف الحواشي لـ 274,1 كلم وشحن حواشي لـ 783,7 كلم من الطرق المرقمة. وكذلك الصيانة الدورية للجسر المتحرك ببنزرت واقتناء 2 آلة كاسحة على عجلات مطاطية وتعهد القيمة المضافة والخصم من المورد لاقتناء 7 آلات ماسحة بهبة من الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي مع البرنامج التحفيزي لصيانة الطرق برنامج 2020.

### صيانة المسالك الريفية:

تواصل انجاز بعض مشاريع صيانة المسالك الريفية برنامج 2018 و 2019. وتم ترسيم صيانة 79 مسلكا بطول 429,5 كلم بـ 23 وحدة عملياتية (ولاية).

## تهيئة السلامة المرورية وإصلاح أضرار الفيضانات:

يتواصل إصلاح أضرار الفيضانات والإنزلاقات وتهيئة السلامة المرورية للطريق الوطنية 1 ببنعروس والطريق الوطنية 14 بصفاقس وكذلك الانارة بالطاقة الشمسية لبعض النقاط.

تم ترسيم سنة 2020 تهيئة وتصريف مياه الأمطار بالطريق الجهوية 33 بين حلق الوادي وخير الدين بولاية تونس (ن ك 8,5 - ن ك 10,8) وتهيئة وتصريف مياه الأمطار بالطريق الجهوية 191 (ن ك 30 - 32,5) بولاية المهدية.

أما المشاريع المتوقعة ترسيمها خلال 2021 و2022 فتتمثل في:

- ✓ توسيع الطريق المحلية 451 (X2) من مفترق تيمور إلى الطريق الجهوية 25 (X20) على طول 2,5 كلم مع إحداث 5 منشآت فنية على مستوى المفترقات بكلفة 192 م د
- ✓ احداث الطريق الحزامية X20 بين ط و 5م وط ج 22 (الجزء 3) بطول 23 كلم باعتبار 7 محولات على مستوى المفترقات بكلفة 216 م د دون اعتبار كلفة تحرير الحوزة
- ✓ توسيع الطريق الوطنية رقم 7 إلى 2\*2 ممرات بين وادي الليل والجديدة على طول 11 كلم
- ✓ مضاعفة ط ج 33 م 1 (ن ك 3 - ن ك 5) بطول 2 كلم بكلفة 30 م د
- ✓ انجاز الطريق الحزامية X30 بين ط م 533 و ط س A4 بكلفة 132 م د دون اعتبار كلفة تحرير الحوزة
- ✓ الطريق الحزامية لمدينة زرمدين بكلفة 13,550 م د
- ✓ تثنية الطريق الوطنية 13 بين صفاقس- سيدي بوزيد- القصرين على طول 181,5 كلم (الطرق العرضية) بكلفة 800 م د
- ✓ تهيئة 382 كلم من الطرق المرقمة بـ14 ولاية والتمويل عبر وفرات من قرض البنك الافريقي للتنمية PMIR بكلفة 385 م د ت
- ✓ تدعيم 860 كلم من الطرق المرقمة بـ24 ولايات بكلفة 450,550 م د تمويل مقترح على الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية جزء أول سينطلق خلال 2020 والجزء الآخر سنة 2021.
- ✓ القيام بالدراسات الخاصة بمشاريع الجسور والطرق والمسالك بكلفة 10 م د
- ✓ تهيئة 912 كلم من المسالك الريفية بـ22 ولايات الجزء الثاني
- ✓ الصيانة الدورية لشبكة المسالك الريفية بكلفة 60 م د سنويا

- ✓ الصيانة الدورية للطرق المرقمة بكلفة 100 م د سنة سنويا
- ✓ الصيانة الدورية للمنشآت الفنية وفواصل جسور
- ✓ البرنامج التحفيزي لصيانة الطرق في مجال الصيانة العادية للطرق بكلفة 25 م د سنويا علما وأنه سيتم الاعداد للبرنامج التحفيزي الثالث خلال 2020

### نفقات العمليات المالية:

الترفيغ في رأسمال شركة تونس للطرق السيارة بقيمة يتم تحديدها حسب طلب الشركة.

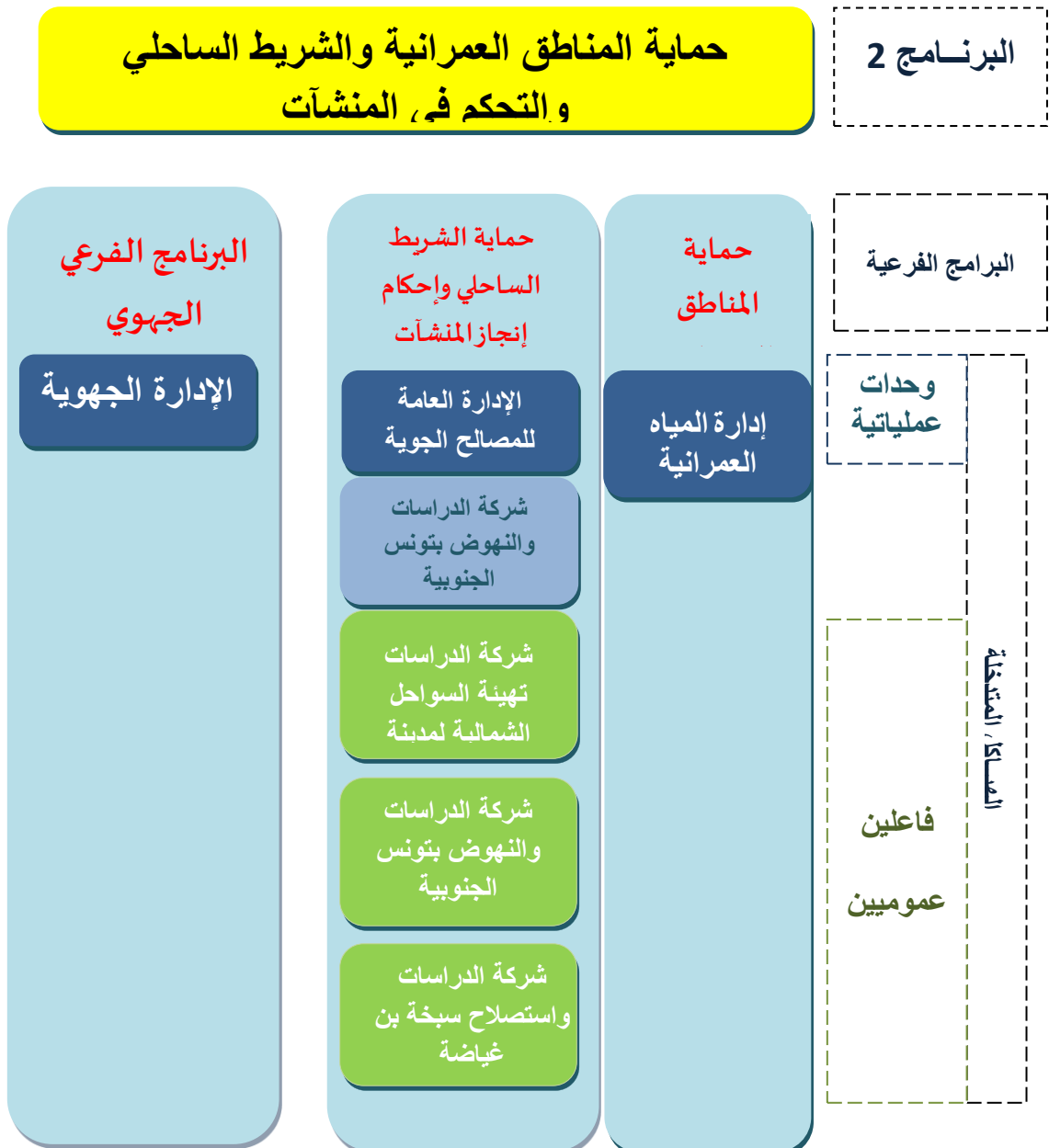
### بقية النفقات: لا شيء

## البرنامج 2: حماية المناطق العمرانية والشريط الساحلي والتحكم في المنشآت

رئيس البرنامج: نجيب بن شيخة  
تاريخ توليه مهمة رئيس البرنامج: 2019/09/13

### 1. تقديم البرنامج واستراتيجيته:

ينقسم البرنامج 2 " حماية المناطق العمرانية والشريط الساحلي والتحكم في المنشآت " إلى ثلاث برامج فرعية وذلك وفقا للرسم البياني التالي:



وتتمثل إستراتيجية برنامج حماية المناطق العمرانية والشريط الساحلي والتحكم في المنشآت فيما يلي:

■ **حماية المناطق العمرانية من الفيضانات والتي تركز أساسا على تنفيذ مخطط استراتيجي يتمثل في:**

- إعداد برنامج سنوي لإنجاز مشاريع الحماية من الفيضانات وذلك بغرض إتمام تنفيذ المشاريع المبرمجة بالدراسة الإستراتيجية المنجزة في الغرض والممتدة إلى غاية سنة 2020 إضافة إلى المشاريع التي يتم إنجازها بالمناطق ذات الأولوية والتي هي عرضة أكثر من غيرها لخطر الفيضانات،
- تحيين الدراسة الإستراتيجية إلى غاية سنة 2050 بهدف التوصل إلى حماية كامل مناطق تراب الجمهورية من خطر الفيضانات،
- تعهد جميع منشآت الحماية المنجزة بالتنظيف والصيانة والتدعيم وذلك بصفة دورية وكلما استلزم الأمر ذلك.

■ **حماية الشريط الساحلي وإحكام إنجاز المنشآت المينائية وترتكز أساسا على:**

- تحديد وإعادة تحديد الملك العمومي البحري لعدة أجزاء من الشريط الساحلي والمواني البحرية وتجسيدها على أرض الواقع وذلك باستعمال آليات علمية خلال الفترة الممتدة بين 2016 و2021،
- رقمنة حدود الملك العمومي البحري وارتفاقاته على طول الشريط الساحلي.
- إعداد الدراسات الفنية وإنجاز أشغال مشاريع حماية الشريط الساحلي من الانجراف البحري للمواقع للمناطق التي شهدت إنجراف بحري والمناطق المهتدة بالإنجراف البحري،
- متابعة تنفيذ أشغال إحداث أو توسعة وإعادة تهيئة المواني البحرية كصاحب منشأ مفوض.

■ **إحكام إنجاز مشاريع البنايات المدنية كصاحب منشأة مفوض:**

- وضع خطة وطنية كفيلة بتنمية وتطوير البناء المستدام في إطار سياسة متكاملة تأخذ بعين الاعتبار العنصر البيئي والتطور التكنولوجي في المجال عبر:
- إنجاز مشاريع بنايات مقتصدة للطاقة وصديقة للبيئة بما يعزز البناء المستدام،
- إنجاز ومتابعة والتصرف في عدد هام من المشاريع الوطنية في مختلف مراحلها منذ البرمجة الوظيفية والفنية ومختلف مراحل الدراسات ومتابعة الإنجاز إلى حين استلامها.
- إنجاز دراسات معمارية متضمنة للنوع الإجتماعي
- تقديم المساندة الفنية لعدد الوزارات لإنجاز مشاريع البنايات في القطاعات المعنية،
- تعزيز التشريعات والقوانين في مجال البناء المستدام.

## إدراج مبدأ تكافؤ الفرص والمساواة بين النساء والرجال وكافة فئات المجتمع ضمن سياسة

### البرنامج:

قد يتعرض الإنسان منذ ولادته أو في مراحل حياته للإصابة أو المرض أو العجز يترتب عليه آثار سلبية تحد من قدرته على تلبية احتياجاته الشخصية خصوصا في حدود بيئته السكنية ومحيطه، وقد تتسع تلك الآثار لتشمل حياته النفسية والاجتماعية والتعليمية والاقتصادية والوظيفية، مما قد يؤدي إلى اختلال في الوظائف والأدوار الاجتماعية المتوقعة منه.

ومن أبرز ما ينادي به الأشخاص المعوقين وذوي الاحتياجات الخاصة العيش المستقل والادماج في الحياة الاجتماعية والاقتصادية في البلاد وذلك عبر تسنين تشريعات شاملة تهدف إلى تعزيز الحقوق الأساسية للأشخاص ذوي الإعاقة وحمايتهم، ليعيش هؤلاء الأشخاص حياة مرضية ومستقلة كطلاب وعاملين وأفراد أسرة ومواطنين.

من ناحيتها قد تحتاج المرأة لتدابير خاصة تمكنها من استغلال أفضل للفضاءات العمومية والفضاءات المشتركة

وتلعب وزارة التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية دورا جوهريا في تحقيق هدف التنقل و نفاذ ذوي الاعاقات الى البنايات المستقبلية للعموم والمجمعات السكنية المشتركة، من خلال أهداف البرنامج الثاني "حماية المناطق العمرانية والشريط الساحلي والتحكم في المنشآت" والتي تتمثل في

- الهدف 112 " :إنجاز دراسات معمارية متضمنة للنوع الاجتماعي " . ولتوظيف هذين الهدفين لإعداد الميزانية المراعية للمساواة بين الجنسين ومختلف الفئات الاجتماعية يجب القيام بدراسات لتحديد الأثر الاجتماعي والاقتصادي لمشاريع البنية التحتية.
- يمكن اعتماد المبادرة التالية لإعداد تصميم البنايات المدنية المستقبلية للعموم كالكليات والمستشفيات لإعداد الميزانية المراعية للنوع الاجتماعي في قطاع البناء:

### الأهداف/ الآثار:

- الاعتراف بأن الأشخاص ذوي الإعاقة يتمتعون بأهلية قانونية على قدم المساواة مع الآخرين في جميع مناحي الحياة ومنها النفاذ الى البنايات بجميع أنواعها
- الاعتراف بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في التمتع بحرية التنقل وحرية اختيار مكان إقامتهم والنفاذ الى كافة الأماكن العمومية والخاصة

- تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة من العيش في استقلالية والمشاركة بشكل كامل في جميع جوانب الحياة على قدم المساواة مع غيرهم وإدماجهم ومشاركتهم بصورة كاملة في المجتمع وخصوصا النفاذ الى البنايات المدنية المستقبلية للعموم والبنايات السكنية المشتركة

### • النتائج:

- إنشاء لجنة "برلمانية" بشأن حقوق الإنسان والإعاقة، يكون لها دور في رصد الاتفاقيات العالمية المتفق عليها وتفعيلها على الصعيد المحلي.
- تفعيل العقوبات المنصوص عليها بالفصل عدد 35 بالأمر عدد 1467 لسنة 2006 مؤرخ في 30 ماي 2006 المتعلق بضبط المواصفات الفنية الخاصة بتسيير تنقل الأشخاص المعوقين داخل البنايات العمومية والفضاءات والتجهيزات المشتركة والمركبات السكنية والبنايات الخاصة والمفتوحة للعموم.
- تحسيس وتعريف المصممين وخصوصا المهندسين المعماريين بالتركيز أكثر أثناء التصميم لتقديم فضاءات مريحة تضمن الخصوصية للنساء في استعمال الفضاءات الحساسة والفضاءات الصحية (فضاءات الاستراحة والمراحيض والأدواش ...) في البنايات المدنية المستقبلية للعموم والبنايات السكنية المشتركة كالمباني الجامعية المخصصة للطلبة.

### • المنتوجات:

- تحسين نفاذ الأشخاص المعوقين وذوي الحركة المحدودة الى البنايات الجديدة المستقبلية للعموم،
- تحفيز أصحاب المشاريع لإدراج حوافز مالية للمشاريع التي أخذت فيها التدابير اللازمة لتحسين نفاذ الأشخاص المعوقين وذوي الحركة المحدودة الى البنايات الجديدة المستقبلية للعموم،
- تحسين اختيار موقع فضاءات وكيفية الفضاءات الحساسة والفضاءات الصحية (فضاءات الاستراحة والمراحيض والأدواش ...) في البنايات المدنية المستقبلية للعموم والبنايات السكنية المشتركة كالمباني الجامعية المخصصة للطلبة

### • الأنشطة:

- 1) إضافة أماكن مخصصة لركن سياراتهم

(2) تخصيص بعض المقاعد لذوي الاحتياجات الخاصة بالمدرجات بالجامعات وبالأقسام المخصصة للدراسة

(3) تخصيص المنحدرات للدخول الى جميع الأماكن

(4) تخصيص المصاعد لذوي الاحتياجات الخاصة وتعويض المنحدرات طويلة المسافة بالمصاعد خصوصا في الجامعات والادارات

(5) دراسة تركيز الفضاءات الصحية المخصصة للنساء للتضمن الراحة والخصوصية

(6) تحيين الصيغ المرجعية بإدراج ضرورة تحليل حاجيات النساء في المشاريع المعروضة للدراسة

### المؤشرات:

- العدد التراكمي لدراسات مشاريع البنايات المدنية التي تأخذ بعين الاعتبار خصوصيات النوع الاجتماعي
- تطور نسبة البنايات المدنية الجديدة المستقبلية للعموم وخصوصا الأشخاص المعوقين وذوي الحركة المحدودة

الملاحظات	العدد	مشاريع البنايات المدنية
- تم الأخذ بعين الاعتبار خصوصيات الأشخاص المعوقين وذوي الحركة المحدودة للنفذ الى المشاريع - تم الأخذ بعين الاعتبار خصوصيات النوع الاجتماعي في بعض المشاريع (يجب تحسيس المصممين وصاحب المنشأ)	30	المشاريع في طور الدراسة
- ستتم مواصلة الأخذ بعين الاعتبار خصوصيات الأشخاص المعوقين وذوي الحركة المحدودة للنفذ الى المشاريع - سيتم الأخذ بعين الاعتبار ادراج خصوصيات النوع الاجتماعي في جل المشاريع (يجب تحسيس المصممين وصاحب المنشأ)	33	المشاريع في طور التعهد

هذا وسيتم خلال سنة 2020 رصد اعتمادات وبرمجة دراسات تخص إحصائيات يتم توزيعها حسب الجنس

وذلك بهدف قياس مؤشرات قياس الأداء المراعية للمساواة وتكافؤ الفرص بين النساء والرجال وكافة فئات المجتمع

التي وضعها البرنامج.

## 2. أهداف ومؤشرات قياس الأداء الخاصة بالبرنامج:

### 1.2 تقديم أهداف ومؤشرات قياس الأداء الخاصة بالبرنامج

- البرنامج الفرعي 1: حماية المناطق العمرانية من الفيضانات
- الهدف 1.1.2: التحكم في مياه السيول على مشارف التجمعات السكنية وضمان وظيفية المنشآت المنجزة
- تقديم الهدف: تقوم إدارة المياه العمرانية سنويا بإعداد دراسات تمكننا من إنجاز عديد المشاريع بمختلف المدن والتجمعات السكنية المعرضة للفيضانات وذلك للتخفيف من حدتها وتأثيراتها



المحتملة على الأرواح البشرية والممتلكات. وللحفاظ على مردودية المنشآت المنجزة في هذا الإطار وحتى تؤدي وظيفتها على أحسن وجه ودون عوائق، تقوم الإدارة بإعداد برامج لصيانة وتعهد هذه المنشآت مع تحديد نوعية التدخل الواجب القيام به.

- **مرجع الهدف:** تنفيذ مخطط استراتيجي لحماية المدن من الفيضانات بالاعتماد على مؤشرين لقيس الأداء وهما:

- النسبة التراكمية لإنجاز مشاريع المخطط الإستراتيجي

- النسبة السنوية لجهر المنشآت المنجزة للحماية من الفيضانات

- **مبررات اعتماد المؤشرات الخاصة بالهدف:** من أهم الأنشطة التي تقوم بها إدارة المياه العمرانية هي إنجاز مشاريع لحماية المدن من الفيضانات وتنظيف وجهر المنشآت ذات الصلة. ولتقييم هذه الإنجازات يقع احتساب النسبة التراكمية لإنجاز هذه المشاريع سنويا وبالتالي النسبة السنوية لجهر المنشآت أخذا بعين الاعتبار طول المنشآت المنجزة.

### الجدول الزمني لمؤشرات الهدف 1.1.2

تقديرات			2019	إنجازات			الوحدة	مؤشرات قيس أداء الهدف
2022	2021	2020		2018	2017	2016		
-	100	98	96	98	97	91	%	المؤشر 1.1.1.2: النسبة التراكمية لإنجاز مشاريع المخطط الإستراتيجي
97	96	95	98	94	88	83	%	المؤشر 2.1.1.2: النسبة السنوية لجهر المنشآت المنجزة للحماية من الفيضانات

- البرنامج الفرعي 2: حماية الشريط الساحلي وإحكام إنجاز المنشآت

• **الهدف 2.2.2: المحافظة على الملك العمومي البحري وحماية الشريط الساحلي والتحكم في إنجاز المنشآت البحرية**

- **تقديم الهدف:** المحافظة على الملك العمومي البحري وحماية الشريط الساحلي والتحكم في إنجاز المشاريع البحرية المفوضة.

- **مرجع الهدف:** تم اعتماد مؤشرين للهدف يتمثلان في:

1- النسبة التراكمية لإنجاز مشاريع حماية الشريط الساحلي

2- مستوى الأداء الفني لإنجاز المشاريع البحرية

- **مبررات اعتماد المؤشرات الخاصة بالهدف:** باعتبار أن الأهداف الرئيسية للإدارة العامة للمصالح الجوية والبحرية والتي لها تأثير مالي مهم على الميزانية تتمثل في حماية الشريط الساحلي من الانجراف البحري والتحكم في إنجاز المشاريع البحرية المفوضة تم اختيار مؤشرين يعنى الأول بحماية الشريط الساحلي من الانجراف البحري ويعنى الثاني بالتحكم في إنجاز المنشآت البحرية.

## الجدول الزمني لمؤشرات الهدف 2.2.2

تقديرات			2019	انجازات			الوحدة	مؤشرات قياس أداء الهدف
2022	2021	2020		2018	2017	2016		
-	100%	90.7%	71.9%	42%	32%	19.4%	%	المؤشر 1.2.2.2: النسبة التراكمية لإنجاز مشاريع حماية الشريط الساحلي
70	65	65	60	-	-	-	%	المؤشر 2.2.2.2: مستوى الأداء الفني للمشاريع البحرية المنجزة

### • الهدف 2.2 3: تعزيز البناء المستدام بمثالية البنايات العمومية

- تقديم الهدف: تعزيز البناء المستدام بمثالية البنايات العمومية.
- مرجع الهدف: تم اعتماد مؤشرين للهدف يتمثلان في:
  - 1- النجاعة الطاقية للبنايات
  - 2- العدد التراكمي للدراسات المراعية للنوع الاجتماعي
- مبررات اعتماد المؤشرات الخاصة بالهدف: تم اختيار مؤشرين يعنى الأول بالنجاعة الطاقية ويعنى الثاني بمراعاة تطبيق مبدأ تكافى الفرص والمساواة عند اعداد الدراسات وذلك في إطار تفعيل التشريعات الجديدة في المجال.

## الجدول الزمني لمؤشرات الهدف 3.2.2

تقديرات			2019	انجازات			الوحدة	مؤشرات قياس أداء الهدف
2022	2021	2020		2018	2017	2016		
75	75	76	77	78	78	80	م <sup>2</sup> /السنة/kWh	المؤشر 3.2.2.1: النجاعة الطاقية للبنايات
25	20	15	-	-	-	-	عدد	المؤشر 2.3.2.2: العدد التراكمي للدراسات المراعية للنوع الاجتماعي

### • الهدف 4.2.2: إحكام إنجاز المشاريع المفوضة بالجهات

- تقديم الهدف: إحكام إنجاز المشاريع المفوضة بالجهات
- مرجع الهدف: تم اعتماد مؤشر للهدف يتمثل في:
  - 1- نسبة استهلاك الاعتمادات المفوضة
- مبررات اعتماد المؤشرات الخاصة بالهدف: تم اختيار المؤشر يعنى تتبع مدى تقدم إنجاز المشاريع في الجهات عبر تتبع استهلاك الاعتمادات المفوضة بالجهات.

## الجدول الزمني لمؤشرات الهدف 4.2.2

تقديرات			توقعات 2019	انجازات			الوحدة	مؤشر قياس الأداء الهدف
2022	2021	2020		2018	2017	2016		
99	95	90	-	-	-	-	%	المؤشر 1.4.2.2 : نسبة استهلاك الاعتمادات المفوضة

جدول عدد 6:

بيان الأنشطة والتدخلات للبرنامج 2

الوحدة: ألف دينار

تقديرات الاعتمادات للأنشطة (بالألف دينار)	الأنشطة	التدخلات	تقديرات المؤشرات لسنة 2020	المؤشرات	الأهداف	البرنامج الفرعي
70090,4	إعداد الدراسات وإنجاز الأشغال لحماية المناطق العمرانية من الفيضانات			المؤشر 1.1.1.2: النسبة التراكمية لإنجاز مشاريع المخطط الإستراتيجي	الهدف 1.1.2.1: التحكم في مياه السيول على مشارف التجمعات السكنية وضمان وظائف المنشآت المنجزة	البرنامج الفرعي 1: حماية المناطق العمرانية من الفيضانات
11 000	صيانة المنشآت		98	المؤشر 2.1.1.2: النسبة السنوية لجهر المنشآت المنجزة للحماية من الفيضانات		
2 407	نشاط الدعم					
8200	a. حماية الشريط الساحلي من الانجراف البحري واحكام انجاز المنشآت المينائية b. مراقبة ومتابعة مشاريع شركة تبرورة TAPAROUR A	- تحديد وإعادة تحديد الملك العمومي البحري. -إعداد الخطوط المرجعية لإعلان طلبات العروض - إعلان طلبات العروض وتقييم العروض و ابرام الصفقات العمومية الخاصة بمشاريع حماية الشريط الساحلي من الانجراف البحري - إعداد ملفات الختم النهائي	90.7%	المؤشر 1.2.2.2: النسبة التراكمية لإنجاز مشاريع حماية الشريط الساحلي	الهدف 2.2.2: المحافظة على الملك العمومي البحري وحماية الشريط الساحلي والتحكم في انجاز المنشآت البحرية	البرنامج الفرعي 2: حماية الشريط الساحلي واحكام انجاز المنشآت
	c. مراقبة ومتابعة مشاريع شركة الدراسات والنهوض بتونس الجنوبية SEPTS d. مراقبة ومتابعة مشاريع شركة الدراسات والتهيئة لسبخة بن غياضة BenGha yadha	- إعداد الخطوط المرجعية لإعلان طلبات العروض - المساهمة في تقييم العروض و ابرام الصفقات العمومية الخاصة بمشاريع الموانئ والمنشآت البحرية - متابعة انجاز المشاريع - إعداد ملفات الختم النهائي	65%	المؤشر 2.2.2.2: مستوى الأداء الفني لإنجاز المشاريع المفوضة		
5200	أنجاز بنايات مقصدة للطاقة وإتقان نوعية وتقنيات البناء	- دراسات حول قطاع البناء والأشغال العمومية - أشغال تهيئة المعبر الحدودي بالذهبية - متابعة إنجاز البنايات المدنية	76 م/Kwh /2 السنة	المؤشر 1.3.2.2: النجاعة الطاقية للبنايات المدنية	الهدف 3.2.2: تطوير البناء المستدام بمثالية البنايات العمومية	
		دراسات مشاريع البنايات المدنية	15 دراسة	المؤشر 2.3.2.2: العدد التراكمي للمشاريع المعلنة والمتضمنة للنوع الاجتماعي		
15 116	نشاط الدعم (التأجير ووسائل المصالح)					
2030	a. انجاز المشاريع المفوضة الخاصة بالبنايات المدنية b. انجاز مشاريع الصيانة وتركيز علامات الملك العمومي البحري c. نشاط مساندة (وسائل مصالح)			المؤشر 1.4.2.2: نسبة استهلاك الاعتمادات المفوضة	الهدف 4.2.2: احكام انجاز المشاريع المفوضة بالجهات	البرنامج الفرعي 3: البرنامج الفرعي الجهوي

## التدخلات المبرمجة بميزانية الدولة لسنة 2020 بخصوص البرنامج الفرعي 2:

يتضمن قطاع المنشآت البحرية مواصلة إنجاز المشاريع المبرمجة سنة 2019 وما قبل والشروع في إنجاز مشاريع جديدة إلى جانب متابعة إنجاز مشاريع الموانئ البحرية المفوضة من وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري:

### المشاريع المتواصلة:

- إنجاز دراسات خاصة بالهياكل البحرية بكلفة 400 ألف دينار وقد تم برمجة اعتمادات دفع تقدر بـ 100 ألف دينار،
- رقمنة الملك العمومي البحري بكلفة 1179 ألف دينار وقد تم برمجة اعتمادات دفع تقدر بـ 300 ألف دينار،
- أشغال حماية جزء من شواطئ المهديّة من الانجراف البحري بكلفة 560 ألف دينار وقد تم برمجة اعتمادات دفع تقدر بـ 300 ألف دينار
- أشغال حماية شواطئ صفاقس (جبنانة) من الانجراف البحري (القسط 3) بكلفة 1,0 م.د وقد تم برمجة اعتمادات دفع تقدر بـ 400 ألف دينار.
- أشغال حماية شواطئ طبرقة من الانجراف البحري (منطقة الإبر) بكلفة 2,3 م.د وقد تم برمجة اعتمادات دفع تقدر بـ 800 ألف دينار،
- أشغال حماية شواطئ بني فتايل بجرجيس من الانجراف البحري (ولاية مدنين) بكلفة 500 ألف دينار وقد تم برمجة اعتمادات دفع تقدر بـ 200 ألف دينار.
- أشغال حماية فلاز المنستير من الانجراف - (القسط 3) بكلفة 4,8 م.د وقد تم برمجة اعتمادات دفع تقدر بـ 1300 ألف دينار.
- أشغال حماية كرنيش بنزرت من الانجراف البحري (القسط 1) بكلفة 1.0 م.د وقد تم برمجة اعتمادات دفع تقدر بـ 500 ألف دينار.
- أشغال حماية القنال الشمالي لسبخة بن غياضة (ولاية المهديّة) من التمججات حيث رصدت له ميزانية بمبلغ 1,5 م.د (ومن المنتظر ارتفاع الكلفة إلى 4.0 م.د حسب الدراسات الجارية حالياً) وقد تم برمجة اعتمادات دفع تقدر بـ 1100 ألف دينار.

### المشاريع الجديدة:

- إنجاز دراسات خاصة بالهياكل البحرية بكلفة 200 ألف دينار واعتمادات دفع تقدر بـ 100 ألف دينار.
- إنجاز القسط الثاني من حماية الشريط الساحلي لكرنيش بنزرت بكلفة 2,8 م.د واعتمادات دفع تقدر بـ 400 ألف دينار،
- إنجاز القسط الثاني من حماية شواطئ بني فتايل بجرجيس بكلفة 1,1 م.د واعتمادات دفع تقدر بـ 400 ألف دينار،

- حماية شواطئ كاب زيبب من الإنجراف البحري بكلفة 1,0م.د واعتمادات دفع تقدر بـ 200 ألف دينار،
- إعادة إنجاز رصيف الإرساء بالميناء العتيق بغار الملح بكلفة 1,0م.د واعتمادات دفع تقدر بـ 200 ألف دينار،
- ترميم وإعادة جزء من الرصيف بالحوض الخارجي للميناء الترفيهي بالمنستير بكلفة 0,35م.د واعتمادات دفع تقدر بـ 200 ألف دينار.
- كما يتم سنويا رصد ميزانية بقيمة 100 أ.د لمتابعة مشاريع المواني البحرية التي تشرف على إنجازها الإدارة العامة للمصالح الجوية والبحرية كصاحب منشأ مفوض لفائدة وزارة الفلاحة (ميناء الصيد البحري بقابس، ميناء الصيد البحري بسيدي منصور بصفاقس، ميناء الصيد البحري بسيدي يوسف بقرقنة، ميناء الصيد البحري بطبلبة، ميناء الصيد البحري بقلعة الأندلس، ميناء الصيد البحري بقلبيبة، ميناء الصيد البحري بالمهدية).
- حيث تقدر الاعتمادات المطلوبة ضمن مشروع ميزانية سنة 2020 بـ:
  - اعتمادات تعهد جديدة بقيمة 7,05م.د.
  - إعادة تقييم مشاريع بقيمة 3.0م.د (مشروع حماية القنال الشمالي لسبخة بن غياضة بالمهدية)
  - اعتمادات دفع بقيمة 6.0م.د (منها 4.4م.د بعنوان المشاريع المتواصلة و 1.6م.د للمشاريع الجديدة).
- أما بخصوص قطاع البنايات المدنية فتتمثل المشاريع المبرمجة لسنة 2020 في:
  - إعداد دراسات في قطاع البنايات المدنية.
  - مواصلة أشغال تهيئة المعبر الحدودي بالذهبية.
  - متابعة إنجاز مشاريع البنايات المدنية المفوضة.
  - متابعة إنجاز مشاريع البنايات المدنية على المستوى الجهوي.
- وتقدر اعتمادات الدفع المبرمجة لسنة 2020 بـ 4.3 مليون دينار.
- أما بخصوص العمليات المالية فهي تتمثل في متابعة مشاريع تبرورة بصفاقس وسبخة بن غياضة بالمهدية وبحيرة تونس الجنوبية من طرف المؤسسات والمنشآت المعنية. وقد قدرت اعتمادات الدفع المبرمجة على ميزانية الدولة بـ 1.6 مليون دينار.

### 3. نفقات البرنامج 3.1 ميزانية البرنامج

تنوزع ميزانية البرنامج 2 حماية المناطق العمرانية والشريط الساحلي والتحكم في المنشآت كما يلي:

#### جدول عدد 7

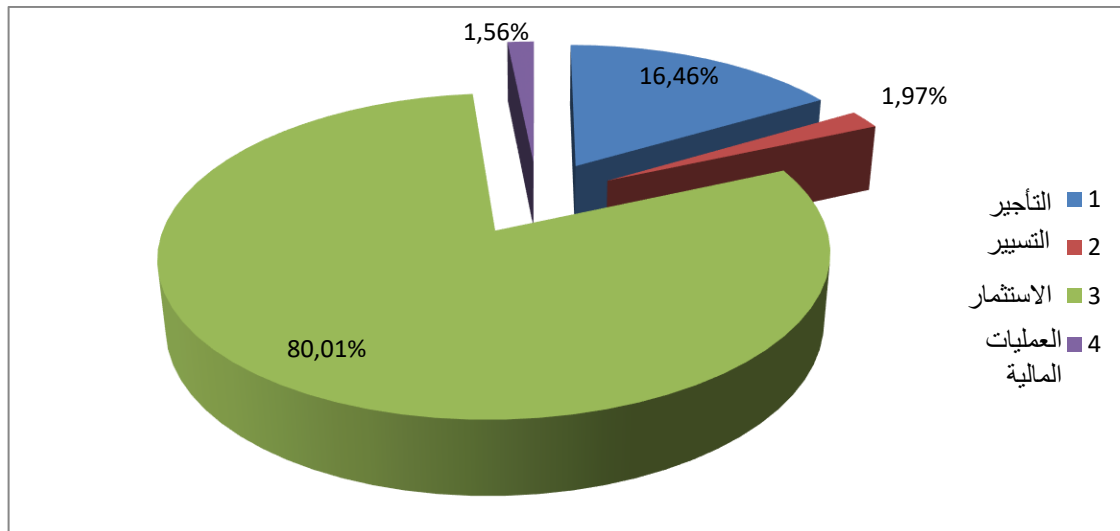
ميزانية البرنامج 2 حسب طبيعة النفقة (اعتمادات الدفع)

الوحدة : ألف دينار

النسبة (%)	الفارق	تقديرات 2020	ق م 2019 (1)		إنجازات	البيان
			تبويب جديد	التبويب القديم		
(1) - (2)	(1) - (2)	(2)			2018	
20,9%	2 911,2	16 820,2	13909	13909	13 491	نفقات التأجير
-1,5%	-30,8	2 033,2	2064	2064	2 608	نفقات التسيير
0,0%	0,0	0,0	0	0	0	نفقات التدخلات
34,6%	24 070,0	93 590,0	69 520	69 520	63 385,00	نفقات الإستثمار
0,0%	1 600,0	1 600,0	0	0	1 620,00	نفقات العمليات المالية
0,0%	-1 700,0		1700	1700	0	بقية النفقات
30,8%	26850	114043,4	87193	87193	81104	المجموع*

\* دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات العمومية

#### رسم بياني عدد 2 توزيع مشروع ميزانية البرنامج حسب طبيعة النفقة



## جدول عدد 8: ميزانية البرنامج 2 حسب مآل النفقة حسب البرامج الفرعية والأنشطة (اعتمادات الدفع)

الوحدة: ألف دينار

بيــــــــان البرنامج	الأنشطة	انجازات 2018	قانون مالية 2019 (1)	تقديرات 2020 (2)	نسبة التطور 2020-2019	
					النسبة (%) (2)-(1) / (1)	المبلغ (2)-(1)
البرامج الفرعية المركزية	الأنشطة المركزية					
برنامج فرعي 1: حماية المدن من الفيضانات	إعداد الدراسات وإنجاز الأشغال لحماية المناطق العمرانية من الفيضانات	53682	52787	70 090,4	17303	25%
	صيانة المنشآت	6 253	7 000	11 000	4 000	57%
	نشاط دعم	1 886	2 040	2 407	367	18%
	المجموع	61821	61827	83 497,4	21670	28%
برنامج فرعي 2 حماية الشريط الساحلي وإحكام إنجاز	حماية الشريط الساحلي من الانجراف البحري وإحكام إنجاز المنشآت المينائية	2 479	5 600	6 600	1 000	18%
	مراقبة ومتابعة مشاريع شركة TAPAROURA	1 320	1 100	1 100	0	0%
	مراقبة ومتابعة مشاريع شركة SEPTS	300	200	250	50	25%
	مراقبة ومتابعة مشاريع شركة Ben Ghayadha	0	400	250	-150	38-%
	إنجاز بنايات مقتصدة للطاقة واتقان نوعية وتقنيات البناء	4 968	3 800	5 200	1 400	37%
	نشاط دعم	11 211	12 700	15 116	2 416	19%
	المجموع	17 799	23 800	28 516	4 716	20%
البرامج الفرعية الجهوية	الأنشطة الجهوية					
برنامج فرعي 3: حماية الشريط الساحلي وإحكام إنجاز المنشآت (جهوي)	إنجاز مشاريع الصيانة وتركيز علامات الملك العمومي البحري المفوضة	984	966	1 002	36	4%
	إنجاز المشاريع المفوضة الخاصة بالبنائيات المدنية	500	600	700	100	17%
	نشاط الدعم (وسائل المصالح)			328		
	المجموع	1 484	1 566	2 030	464	9%
	مجموع البرنامج	81104	87 193	114 043,4	26 850	30,8%

\*دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات

- يتضح من خلال الجدول عدد 8 أن نسبة تطور النفقات تتفاوت حسب البرامج الفرعية والأنشطة الخاصة بها.

بالنسبة للبرنامج الفرعي 1 حماية المدن من الفيضانات شهد نشاط صيانة المنشآت نسبة تطور تساوي 57.1 % بين 2019 و2020 حيث أصبح من الضروري تدعيم الإعتمادات المرصودة لهذا النشاط

نظرا لتطور شبكات منشآت حماية المدن من الفيضانات وأيضا للتغيرات المناخية المشهودة وارتفاع تواتر تهاطلات الأمطار سنويا.

### 2.3 إطار النفقات متوسط المدى 2020-2022 للبرنامج 2

#### جدول عدد 9:

#### إطار النفقات متوسط المدى 2020 - 2022 للبرنامج 2:

#### التوزيع حسب طبيعة النفقة (إعتمادات الدفع )

الوحدة: ألف دينار

تقديرات 2022	تقديرات 2021	تقديرات 2020	ق م 2019	إنجازات 2018	إنجازات 2017	البيان
17 844,0	17 325,0	16 820,2	13 909	13 491	13 036	نفقات التأجير
2 157,0	2 990,0	2 033,2	2 064	2 608	1 392	نفقات التسيير
			0	0	0	نفقات التدخلات
105 577	97 121	93 590	69 520	63 385	77 790	نفقات الإستثمار
2 247	2 000	1 600	0	1 620	1 300	نفقات العمليات المالية
0	0	0	1 700	0	0	بقية النفقات
127 825	119 436	114 043,4	87 193	81 104	93 518	المجموع دون إعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات
						المجموع بإعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات



# البرنامج 3: التهيئة الترابية والتعمير والإسكان

إسم رئيس البرنامج : السيد نجيب السنوسي  
تاريخ توليه مهمة رئيس البرنامج: 2019/09/13

## 1- تقديم البرنامج واستراتيجيته

خارطة البرنامج :



تتمثل إستراتيجية برنامج التهيئة الترابية والتعمير والإسكان في إحكام توزيع السكان والأنشطة الاقتصادية على التراب الوطني بهدف إرساء تنمية مستدامة عادلة ومتوازنة وشاملة بين الجهات وإرساء تخطيط حضري مستدام للمدن والتجمعات الريفية والنهوض بالسكن الاجتماعي والميسر وتهذيب وإدماج الأحياء السكنية مع ضمان تحقيق تكافؤ الفرص بين النساء والرجال.

ويضم هذا البرنامج برنامج فرعي مركزي و24 برنامج فرعي جهوي:

- يتمثل البرنامج الفرعي الأول على المستوى المركزي في تهيئة المجال الترابي العمراني وسياسة الإسكان وهو من المحاور الاستراتيجية لمهمة التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية والذي يتميز بطابعه الأفقي ونظرته الشاملة وترابطه الوثيق ببقية القطاعات الحيوية (الأنشطة الاقتصادية والاتصال والنقل...)،

- البرامج الفرعية الجهوية والمكونة من 24 برنامج فرعي جهوي للتهيئة الترابية والتعمير والإسكان. وتتمثل المحاور الاستراتيجية والأولويات الخاصة ببرنامج التهيئة الترابية والتعمير والإسكان في مايلي:

### بالنسبة لمجال التهيئة الترابية:

تمثل التهيئة الترابية جملة الاختيارات والتوجهات والإجراءات التي يتم ضبطها على المستوى الوطني أو الجهوي لتنظيم استعمال المجال الترابي وضمان التناسق في تركيز المشاريع الكبرى للبنى الأساسية والتجهيزات العمومية والتجمعات السكنية وفق نظرة بعيدة المدى تأخذ في الاعتبار الخصوصيات الوطنية وإحكام توزيع السكان والأنشطة الاقتصادية على التراب الوطني.

وتتمثل التوجهات الكبرى للتهيئة الترابية في:

- تدعيم التنمية الجهوية الشاملة والمتوازنة من أجل تقليص الفوارق بين الجهات وتنويع القاعدة الاقتصادية بها والعمل على استكشاف الفرص التي تتيحها مختلف الجهات والأقطاب الاقتصادية.

- تدعيم اللامركزية من خلال إعادة توزيع الأدوار بين مختلف المتدخلين على المستوى الوطني والجهوي والمحلي وإعطاء صلاحيات أكبر للجهات والجماعات المحلية.

- تدعيم البنية الأساسية والتجهيزات الجماعية الكبرى بالجهات الداخلية للبلاد.

- دعم الاندماج في الاقتصادي العالمي وفي الفضاء المغاربي والرفع من القدرة التنافسية للتراب الوطني.

- الارتقاء بمراكز الولايات إلى أقطاب عمرانية فاعلة وقادرة على جلب الاستثمارات الوطنية والخارجية والنهوض بالمدن الصغرى والمتوسطة.

- إحكام استغلال الموارد الطبيعية المحدودة قصد تحقيق استدامة التنمية.

- تطوير آليات المتابعة الفنية لاستعمالات المجال الترابي اعتمادا على التقنيات الحديثة في مجال الجغرفة الرقمية وبنوك المعطيات وتقنيات الاتصال الحديثة وتدعيم البحث العلمي والتكوين في هذا المجال.

### بالنسبة لمجال التعمير:

- اقتراح السياسة الوطنية في قطاع التعمير وتقييمها،
- تقييم التشريع الجاري به العمل في ميدان التعمير وتحسينه،
- رصد ومتابعة النمو العمراني وتحليل الظواهر التي تميّزه،
- إعداد الدراسات والبحوث الاستراتيجية والدراسات المحورية التي تساهم في النهوض بقطاع التعمير،
- إبداء الرأي في المشاريع العمرانية والدراسات التي لها علاقة بالتعمير والمعمار،
- إعداد الاستراتيجيات الوطنية للتنمية العمرانية،
- متابعة التمدد العمراني ومتابعة التعمير وتركيز المنظومات المعلوماتية الجغرافية لأمتلة التهيئة العمرانية، والمنظومات الجغرافية للمدن،
- تحيين الإطار التشريعي المنظم للتعمير،
- تغطية المدن بالشبكة الجيوديزية

### بالنسبة لمجال السكن:

تتمثل سياسة الإسكان بصفة عامة في إيجاد آليات لمساعدة الفئات الضعيفة والمتوسطة الدخل على توفير مساكن لائقة ومقاسم بأسعار مدروسة من جهة وبتوفير وسائل النهوض بالسكن القائم وبتهيئة الأحياء السكنية وإدماجها لفائدة النساء والرجال على حدّ السواء وذلك من خلال الخطوط العريضة والتوجهات الكبرى التي تم رسمها في الإستراتيجية الوطنية للسكن والمتمثلة بالأساس في:

- القيام بالدراسات التي من شأنها تطوير السياسة السكنية ودعم وتجسيم التوجهات نحو البناء المستديم والتقنيات الحديثة والضغط على الكلفة وتطوير الموارد البشرية،
- القيام بالدراسات المتعلقة بصيانة الرصيد العقاري القائم وضمان ديمومته واستصلاح النسيج العمراني القديم،
- إرساء منظومة تشريعية متكاملة تستجيب لكل المتغيرات وقابلة للتحسين الدوري كلما اقتضت الضرورة ذلك،
- إرساء منظومة تمويل متنوعة ومتكاملة تستجيب لمختلف فئات المجتمع وتتطور مع مختلف التغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي تعرفها البلاد،

- وضع برامج سكنية تستجيب لحاجيات كل الفئات الاجتماعية وخاصة ذوي الدخل المحدود والمتوسط والعمل على تحقيق المساواة وتكافؤ الفرص بين النساء والرجال،
- وضع برامج ومشاريع تهدف إلى إزالة المساكن البدائية وتعويضها بمساكن جديدة أو ترميمها أو توسعتها،
- المحافظة على الرصيد السكني القائم بوضع البرامج والآليات العملية والتشريعية والخيارات الفنية والمالية لتحسين السكن القديم وإعادة توظيفه،
- تحسين الظروف السكنية والمحيط العمراني من خلال بعث برامج تهذيب وإدماج أحياء سكنية،

تهدف سياسة الإسكان إلى النهوض بالسكن الاجتماعي والميسر وتهذيب وإدماج الأحياء السكنية وذلك من خلال البرامج التالية:

#### - المساكن الممولة عن طريق صندوق النهوض بالسكن لفائدة الأجراء:

- في إطار تحسين مردودية صندوق النهوض بالسكن لفائدة الأجراء تم إصدار الأمر الحكومي عدد 1126 لسنة 2016 تضمن العديد من الإجراءات التي من شأنها:
- تمويل اقتناء قطعة أرض صالحة للبناء.
  - تمويل توسعة أو بناء مسكن.
  - تمويل اقتناء مسكن منجز من قبل باعث عقاري مصادق عليه.

يتمتع بالتمويلات التي يقدمها صندوق النهوض بالسكن لفائدة الأجراء فئات الأجراء التي تم تصنيفهم على النحو التالي:

- فئة 1:** الأجر الشهري الخام باعتبار كافة المنح يتراوح بين الأجر الأدنى المهني المضمون ومرتين ونصف هذا الأجر.
- فئة 2:** الأجر الشهري الخام باعتبار كافة المنح يتراوح بين مرتين ونصف الأجر الأدنى المهني المضمون وثلاث مرات ونصف هذا الأجر.
- فئة 3:** الأجر الشهري الخام باعتبار كافة المنح يتراوح بين ثلاث مرات ونصف الأجر الأدنى المهني المضمون وأربع مرات ونصف مرات هذا الأجر.

#### - البرنامج الخاص للسكن الاجتماعي:

طبقا لأحكام الأمر عدد 1224 لسنة 2012 المؤرخ في 10 أوت 2012 وعلى جميع النصوص التي نقحته وتممته وخاصة الأمر الحكومي عدد 460 لسنة 2015 المؤرخ في 09 جوان 2015، يهدف البرنامج الخاص للسكن الاجتماعي إلى توفير سكن لائق للفئات الاجتماعية ذوي الدخل المحدود نساء كانوا أو رجالا وذلك من خلال العنصرين التاليين:

العنصر الأول: إزالة المساكن البدائية وتعويضها بمساكن جديدة أو ترميمها أو توسعتها، وتنتفع بهذا البرنامج الفئات الاجتماعية التي تشغل مسكنا بدائيا ولا تملك محلا قابلا للسكنى. بلغ عدد المنتفعين بهذا العنصر 9000 منتفعا بكلفة جمالية قدرها 200 مليون دينار.

العنصر الثاني: بناء مساكن اجتماعية وتهيئة مقاسم، وتنتفع بهذا البرنامج العائلات التي لا تملك عقارا معدًا للسكنى ولا يفوق دخلها العائلي الشهري الخام ثلاث مرات الأجر الأدنى المهني المضمون. ويبلغ عدد المساكن الاجتماعية والمقاسم الاجتماعية المبرمج إنجازها بحوالي 13500 مسكنا ومقسما بكلفة قدرها 900 مليون دينار.

### - برنامج المسكن الأول :

يهدف هذا البرنامج إلى مساعدة العائلات متوسطة الدخل على تمويل اقتناء مساكن منجزة من قبل الباعثين العقاريين المرخص لهم ومن قبل الخواص من غير الباعثين العقاريين وذلك بتوفير التمويل ذاتي في حدود 20% من ثمن المسكن وقد تم تنقيح الأمر الحكومي عدد 161 لسنة 2017 المؤرخ في 31 جانفي 2017 المتعلق بضبط شروط الانتفاع ببرنامج المسكن الأول وصيغ وشروط الانتفاع بالقرض الميسر لتغطية التمويل الذاتي وإجراءات إسناده في مناسبتين (مارس 2017 وجانفي 2020) لتصبح خصوصية التمويل على النحو التالي:

ينتفع بهذه القروض العائلات أو الأفراد الذين لا يملكون مساكن ويتراوح دخلها العائلي الشهري الخام بين 4,5 و 12 مرات الأجر الأدنى المهني المضمون بالنسبة للعائلات وبين 4,5 و 10 مرات الأجر الأدنى المهني المضمون بالنسبة للأفراد.

يسند قرض التمويل الميسر بنسبة فائدة بـ 2% يسدد على مدة سداد القرض البنكي ناقص 5 سنوات إمهال بدون فائض.

أما بالنسبة للمساكن المنجزة من قبل الباعثين العقاريين فهي تتكون على الأقل من غرفتين وقاعة استقبال بثمن لا يتجاوز 220 ألف دينار دون اعتبار الأداء على القيمة المضافة.

### - برنامج تهذيب وإدماج الأحياء السكنية:

تبعاً للتشخيص الذي قامت مصالح وكالة التهذيب والتجديد العمراني حول وضعية الأحياء السكنية بمختلف ولايات الجمهورية تبين وجود حوالي 1400 حيا شعبيا تتطلب التدخل من أجل تأهيلها وتجهيزها بمختلف المرافق قصد الاستجابة لتطلعات الفئات الاجتماعية التي تقطنها وتحسين ظروف عيشها

### 1- برنامج تهذيب وإدماج الأحياء السكنية في جزئه الأول :

تمّ إقرار برنامج تهذيب وإدماج الأحياء السكنية في جزئه الأول خلال سنة 2012. ويتضمن البرنامج التدخل في 155 حيا موزعة على كافة ولايات الجمهورية بكلفة تقدر بـ 611 مليون دينار موزعة كالاتي:

- ميزانية الدولة: 211,5 مليون دينار.
  - تمويلات خارجية: 399,5 مليون دينار أي 157,140 مليون أورو موزعة كالاتي:
  - قرض من الوكالة الفرنسية للتنمية: 30 مليون أورو
  - هبة من الإتحاد الأوروبي: 57,14 مليون أورو (30 مليون أورو في إطار الاتفاقية الأصلية و27,140 مليون أورو في إطار الاتفاقية الخاصة بالتوسعة)
  - قرض من البنك الأوروبي للاستثمار: 70 مليون أورو
- ويهدف البرنامج إلى التدخل في:

- البنية الأساسية: من خلال تعبيد الطرقات ومد قنوات تطهير المياه المستعملة وقنوات صرف مياه الأمطار وتركيز شبكة التنوير العمومي،
  - تحسين السكن.
  - التجهيزات الجماعية: من خلال بناء فضاءات متعدّد الاختصاصات وملاعب بالأحياء
  - التجهيزات الاقتصادية: من خلال بناء فضاءات صناعية داخل الأحياء المعنية.
- ومن المنتظر أن يتم استكمال المشروع موفي سنة 2021.

## 2- برنامج تهذيب وإدماج الأحياء السكنية في جزئها الثاني:

تبعاً للنسق المرضي لإنجاز برنامج تهذيب وإدماج الأحياء السكنية في جزئه الأول وللأثر الإيجابي للمشاريع المنجزة على تحسين ظروف عيش متساكني هذه الأحياء، تمت المصادقة بمخطط التنمية على إنجاز برنامج جديد لتهذيب وإدماج الأحياء السكنية (جزء ثاني) للاستجابة لجزء قليل من حاجيات التهذيب، بنفس مكونات الجزء الأول مع إضافة إنجاز تقسيمات اجتماعية متاخمة للأحياء القائمة التي سيقع التدخل لتهذيبها لاحقاً ومن خلال هذه المقاربة الوقائية، تسعى الوزارة إلى إيجاد الحلول الاستباقية للحد من ظاهرة البناء الفوضوي وستوفر مؤسسات عمومية هذه التقسيمات ويتمثل البرنامج في التدخل في 146 حيا وبكلفة 635 مليون دينار موزعة على كافة ولايات الجمهورية .

## - برنامج تعصير الطرقات داخل المناطق البلدية:

### 1- برنامج تعصير الطرقات داخل المناطق البلدية قسط أول:

في إطار تحسين ظروف العيش داخل المدن وذلك تبعاً للحالة الرديئة التي أصبحت عليها شبكة الطرقات داخل العديد من المناطق البلدية وبسبب غياب الصيانة الدورية من ناحية وضعف الإمكانيات المادية والبشرية لدى البلديات من ناحية أخرى.

تم إحداث هذا البرنامج في إطار تنفيذ توصيات السيد رئيس الحكومة المعلن عنها يوم 28 سبتمبر 2016، حيث يهتم في مرحلته الأولى التدخل لفائدة 72 بلدية بحساب 3 بلديات من كل ولاية (بلدية كبرى – متوسطة – صغرى) لتأهيل حوالي 672 كم من الطرقات بكلفة تقدر بـ 216 مليون دينار وقد تم

تكليف وكالة التهذيب والتجديد العمراني بإنجاز المشروع بموجب اتفاقية أبرمت في الغرض بتاريخ 17 فيفري 2017.

## 2- برنامج تعصير الطرقات داخل المناطق البلدية قسط ثاني :

يخص التدخل في حوالي 228 بلدية بقيمة **484 مليون دينار** ينجز على 3 سنوات 2018-2020

### - التدخل لتهذيب وتجديد المدن العتيقة في إطار برنامج إحياء المراكز العمرانية القديمة بتونس:

في إطار العناية بالنسيج العمراني القديم من خلال تهذيب وتجديد المشهد العمراني وتنشيط الدورة الاقتصادية والاجتماعية بالمدن العتيقة، تم إقرار برنامج للتدخل في 20 مدينة عتيقة بالتعاون مع وزارة البيئة والشؤون المحلية والممولين الخارجيين (UE-BEI-AFD-)، وقد تمت المصادقة في مخطط التنمية الاجتماعي والاقتصادي للفترة 2016-2020 على التدخل في 10 مدن من خلال القيام بعملية التشخيص وتحديد أولويات التدخل والقيام بالدراسات المعمقة في الشأن.

وفيما يتعلق بإدراج تطبيق مبدأ تكافؤ الفرص والمساواة ضمن السياسة السكنية سيتم خلال سنة 2020 رصد المعطيات واستنتاج المؤشرات الخاصة بقطاع السكن والتركيز خصوصا على المؤشرات القائمة على تطبيق مبدأ تكافؤ الفرص والمساواة والتي تهدف إلى قياس مدى تحقيق المساواة بين النساء والرجال في الانتفاع ببرامج السكن، وذلك عبر برمجة دراسة حول الحاجيات السكنية بتونس تتضمن إحصائيات يتم توزيعها حسب الجنس. وسيتم صلب المشروع السنوي للقدرة على الأداء لسنة 2021 اعتماد مؤشر قياس أداء يتمثل في النسبة التراكمية للنساء المنتفعات بمسكن اجتماعي أو مقسم اجتماعي .

ويمكن الإقرار أن السياسة السكنية والبرامج الموجودة حاليا لا تعتمد تطبيق مبدأ تكافؤ الفرص والمساواة وحق المرأة في السكن اللائق ولا تضع مقاييس نوعية لإدماج الفئات الهشة من النساء والرجال. فالارتباط الوثيق بين الحق في السكن اللائق والحق في المساواة يجعل موضوع السكن اللائق للمرأة في صميم موضوع التفاوت الاجتماعي والتمييز.

### I- الهدف حسب مبدأ المساواة بين المرأة والرجل:

تحقيق التكافؤ بين المرأة والرجل في الاقتناء المباشر لمسكن اجتماعي وميسر والحصول على مقسم اجتماعي.

### II- تحليل للأسباب والآثار:

رغم أن الدستور التونسي لسنة 2014 أقر في الفصل 46 منه "تضمن الدولة تكافؤ الفرص بين الرجل والمرأة في تحمل مختلف المسؤوليات وفي جميع المجالات"، ورغم صدور العديد من القوانين من بينها مجلة الحقوق العينية التي تجعل الحق في السكن من بين الحقوق العينية العقارية (الفصل 12) ومجلة

الأحوال الشخصية التي تضمن حق المرأة في السكن وتفرض على الرجل أن يوفر محل سكني للزوجة التي أسندت لها حضانة الأبناء أو أن يعرض لها بذلك منحة سكن تخول لها تسوية محل للسكنى، في الواقع تعتبر المرأة أقل حضا من الرجل على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي وتعرض للتمييز فيما يتعلق بالحق في السكن اللائق .

إن التمييز بين المرأة والرجل في التمتع بالحق في السكن اللائق يعود للأسباب التالية:

- عائق ثقافي واجتماعي
- القوانين والممارسات العرفية التمييزية
- سبب اقتصادي: تدني أجر المرأة مقارنة بالرجل

## 1- العائق الثقافي والاجتماعي:

- تمنح العادات والتقاليد للذكر في كثير من الأحيان السلطة الزوجية الرسمية أو مركز رب الأسرة وبالتالي التحكم في ممتلكات الزوجية. ويمكن أن تتسبب أيضا في أثر عنيف على قدرة المرأة على التمتع بحقها في السكن اللائق، لاسيما عند الانفصال عن الزوج والطلاق والميراث.
- القوانين والعادات والأعراف المتعلقة بالميراث تركز التمييز بين المرأة والرجل، إذ أن العديد من النساء الأرامل تم إقصاؤهن من الميراث، فالمرأة التي يتوفى زوجها تفقد حقها في ملكية المسكن الذي يمكن أن يوفر لها ولأبنائها الأمان.
- فالمرأة التي ليس لها الحق في الإرث أو تتمتع بجزء يسير لسبب أنها امرأة، فإنها لا تتضرر فقط من حيث عدم تلبية احتياجاتها المادية المباشرة، بل أيضا من الإبقاء عليها في وضع التبعية والدونية في المجتمع بسبب نوع جنسها.
- لا يزال الرجل يعتبر بموجب الكثير من القوانين والممارسات العرفية صاحب التصرف في المسكن والأرض والممتلكات. ولذلك فإن الكثير من المترملات يحرم من وراثة الممتلكات ويتردن من أراضيهن ومنازلهن على يد أقرباء الزوج ويجردن من ممتلكاتهن. بالمثل، لا يسمح للابنة في كثير من الأحيان بأن ترث الممتلكات على قدم المساواة مع أخيها وإخوتها بذريعة أنها "لن تحتاج إليها" لأن مآلها إلى الزواج في نهاية المطاف. كما أن النساء لا تشاركن في صنع القرار المتعلق بإسناد الملكية الشخصية للمسكن الذي يعود غالبا للرجل.
- إن عدم وعي المرأة بحقوقها وقلة معرفتها بأحكام الدستور والقوانين المختلفة يمكن أن يؤثر تأثيرا مباشرا على إمكانية إنصافها فيما يتعلق بالحق في السكن اللائق

## 2- القوانين والممارسات العرفية التمييزية:

- بالرغم من أن الدستور يقر بمبدأ المساواة في الحقوق بين المرأة والرجل وبعدم التمييز فإن عدم وجود مبادئ لعدم التمييز والمساواة أو فرض قيود عليها قد يحول في كثير من الأحيان دون تمتع المرأة بالحق في السكن اللائق على قدم المساواة مع الرجل.



- غياب المنظور الحقوقي ولتطبيق مبدأ تكافؤ الفرص والمساواة ولحق المرأة في السكن اللائق في صياغة السياسات وفي وضع مقاييس نوعية لإدماج الفئات الهشة. فإفعال مثل هذه الاعتبارات والمبادئ ليس لها أي أثر في مختلف المعايير المعمول بها في تحديد شروط الوصول إلى اقتناء مسكن ضمن المسار الفني والمالي أي في ما يخص المعايير المالية والفنية المعمول بها في الاقتناء المباشر للمسكن أو في ما يهم مراحل بناء المسكن بما في ذلك من حق النفاذ إلى الأرض وحق الوصول إلى مصدر تمويل يأخذ في الاعتبار القدرة التسديدية للمرأة ووضعها الاجتماعي.
- إن السياسة السكنية ومختلف البرامج غير موجهة للفئات المهمشة ولا تأخذ بعين الاعتبار الظروف الخاصة بالمرأة وظروف الحرمان التي يمكن أن تعيشها المرأة وهو ما يؤدي إلى التمييز ضدها، من بينها المرأة المطلقة أو المنفصلة عن زوجها، الأرملة، المرأة ضحية العنف، المرأة من ذوي الاحتياجات الخصوصية، المرأة التي تقوم بإعالة أسرتها، المرأة ضحية الكوارث الطبيعية، الأم العزباء، المرأة العزباء والمتقدمة في السن...
- إقرار النظام الاشتراكي الاختياري في الملكية بين الزوجين تسهيلات لعمليات التملك وحفظا لحقوق المرأة. حيث يحدّد القانون عدد 91 لسنة 1998 المؤرخ في 09 نوفمبر 1998 المتعلق بنظام الاشتراك في الأملاك بين الزوجين مفهوم الملكية المشتركة وهو نظام يختاره الزوجان عند إبرام عقد الزواج أو بعد إبرامه ويهدف إلى جعل العقارات ملكا مشتركا بين الزوجين متى كانت من متعلقات العائلة. فالاعتراف بحقوق متساوية للزوجين في ممتلكات الأسر يعد عاملا هاما في ضمان فرص متساوية للزوجين في ممتلكات الأسر وغير تمييزية لحصول المرأة على السكن اللائق.
- وقد بينت دراسة قام بها مركز البحوث والدراسات والتوثيق والإعلام حول المرأة أن 46% من المتزوجين انضموا لنظام الاشتراك في الملكية إثر صدور القانون. وترتفع نسبة الانضمام لنظام الاشتراك في الملكية بارتفاع المستوى التعليمي للزوجين وارتفاع دخل الزوجين وتصل نسبة الانضمام إلى 100% إذا تجاوز الدخل الشهري للمرأة 800 دينار في حين لا تتجاوز النسبة 69% بالنسبة للرجل الذي يتحصل على نفس الدخل.
- وفي الواقع حتى في صورة الاشتراك في سندات الملكية قد يتعذر عليها التحكم في الأصول أو توريث الأرض أو المنزل على النحو الذي تريده، أو المطالبة بحصتها عند نشوب نزاعات زوجية.

### 3- سبب اقتصادي: البطالة وتدني أجر المرأة مقارنة بالرجل

- توجد العديد من القيود حول إمكانية الحصول على تمويل أمام الشخص منخفض الدخل أو الذي ليس له عمل قار، حيث يصعب على المرأة الحصول على رهن عقاري نظرا لتدني دخلها أو ملازمتها لبيتها من أجل تربية أبنائها.
- أشارت نتائج الاستجابات التي قام بها المعهد الوطني للإحصاء في الفترة الممتدة بين 1997 و2012 أن المرأة العاملة في القطاع المنظم تنتفع بأجر أقل من الأجر الأدنى المهني المضمون، والفارق في معدل الأجر الشهري بين النساء والرجال بلغ 35%- سنة 2012 مقابل 24%- سنة 1997. أما في

القطاع غير المنظم، فإن أجر النساء كان دائماً أقل من الأجر الأدنى المهني المضمون وذلك على عكس الرجال.

- كما بلغت نسبة النساء اللاتي تحصلن على قروض سكنية 23.5% مقابل 76% من الرجال خلال سنة 2015.

- يشكل ارتفاع كلفة المسكن من أهم العوائق التي تحول دون إنفاذ الفئات الاجتماعية النساء منهم والرجال لسكن لائق ويعود ذلك بالأساس إلى ارتفاع ثمن بيع الأرض الخام المرتبط بنفاذ المدخرات العقارية من أراضي صالحة للبناء وإلى غلاء مواد البناء والكلفة المشطة لليد العاملة.

### III- خطة العمل ومؤشرات قياس الأداء

#### 1- العائق الثقافي والاجتماعي:

- إنتاج برامج إعلامية وتوعوية تستهدف مختلف الفئات من النساء والرجال ومن مختلف الأعمار تعرف السكن الاجتماعي والسكن الميسر في تونس وبواقع الفئات الهشة وبحقهم في سكن لائق.

- مزيد نشر المعلومة المتعلقة بالأطر القانونية والترتيبية التي تساعد على اقتناء مسكن والنفاذ إلى مصادر التمويل.

- حث الجمعيات والمؤسسات غير الحكومية التي تعنى بالتنمية وبظروف عيش المرأة في الوسط الريفي والحضري على إدراج حلقات تكوينية دورية لمجموعات من النساء بغية تثقيفها وتوعيتها بحقوقها في مجال النفاذ إلى السكن وعلى المعايير الدولية التي يجب أن يفي بها المسكن حتى يكون لائقاً.

- توعية المتدخلين الحكوميين وغير الحكوميين بضرورة تدريب الفاعلين المباشرين على مقاربات تطبيق مبدأ تكافؤ الفرص والمساواة والنهج الحقوقي حتى يتسنى لهم الاقتداء بها في عمليات تشخيص وتخطيط وبرمجة المشاريع السكنية الموجهة للفئات الهشة.

- التحاور مع المجتمع المدني حول كيفية إيجاد منظومة عادلة لإنفاذية الأفراد للسكن القانوني واللائق، ودعم دور الجمعيات والمنظمات في مجال الإسكان الموجه للفئات ذات الدخل الضعيف أو المنعدم

- مؤشر قياس الأداء: عدد النساء التي تلقت دورات تكوينية وشاركت في الأيام التحسيسية حول الحق في السكن اللائق

#### 2- القوانين والممارسات العرفية التمييزية:

- اعتماد معايير مبدأ تكافؤ الفرص والمساواة في صياغة سياسات الإسكان الموجهة للفئات المهمشة من النساء والرجال يتم ترجمتها على أرض الواقع بوضع أطر تشريعية واضحة وبتصور أمثلة هندسية ومواد إنشائية تستجيب لحاجيات الفئات المستهدفة.

- تعديل المفاهيم والأهداف الأساسية فيما يخص مشكلة الإسكان ومعايير السكن اللائق وتعريف الفئات المهمشة وعلاقة المرأة بسياسات الإسكان...

- مراجعة القوانين والتشريعات في القطاعات المختلفة من منطلق الحق في السكن اللائق والعمل على تحقيقه مع مراعاة تطبيق مبدأ تكافؤ الفرص والمساواة وتحقيق تكافؤ الفرص بين المرأة والرجل وتمكين النساء والفئات المستضعفة.
- وضع وتفعيل آليات للتنسيق بين الأطراف الفاعلة في تحقيق منظومة السكن اللائق

**مؤشر قياس الأداء:** النسبة التراكمية للنساء المنتفعات بسكن اجتماعي أو مقسم اجتماعي

- **3- سبب اقتصادي: البطالة وتدني أجر المرأة مقارنة بالرجل**
  - وضع سياسات سكنية تأخذ بعين الاعتبار القدرة التسيديدية للمرأة ووضعها الاجتماعي والفارق في التأجير بين المرأة والرجل.
  - وضع حوافز خاصة للأسر التي تعتبر أهم ممول لقطاع السكن، وإيجاد صيغ تمويل بالنسبة للفئات المهمشة والفاقة للدخل القار والتي لا يستجيب وضعها الاجتماعي لشروط التمويل الذاتي للقروض.
  - الأخذ بعين الاعتبار وضعية المرأة التي تعتنى بأطفالها وليس لها مورد رزق أو دخل قار.
- مؤشرات قياس الأداء:**

- نسبة النساء المنتفعات بقروض سكنية.

### أهداف ومؤشرات قياس الأداء الخاصة بالبرنامج:

#### **1.4- تقديم أهداف ومؤشرات قياس أداء البرنامج:**

تتمثل أهداف البرنامج في :

- النهوض بالتهيئة الترابية ودعم الجماعات المحلية والفاعلين العموميين لتحقيق تنمية شاملة وعادلة ومستدامة
- تدعيم التخطيط العمراني الاستراتيجي والمستدام والتحكّم في التوسّعات العمرانية
- النهوض بالسكن الاجتماعي والميسّر وتهذيب وإدماج الأحياء السكنية
- تحقيق النجاعة في إنجاز المشاريع المفوّضة

**الهدف 1-1-3:** النهوض بالتهيئة الترابية ودعم الجماعات المحلية والفاعلين العموميين لتحقيق تنمية شاملة وعادلة ومستدامة.

#### **تقديم الهدف:**

تحدد التهيئة الترابية مختلف التوجهات و الأولويات الجهوية للعقود المقبلة. كما تعتبر سياسة تعمل على تنسيق مختلف التدخلات القطاعية في إطار رؤية موحدة لمجال جغرافي محدد.

تقدم التهيئة الترابية خطة عمل تمتد على المدى القصير والمتوسط والبعيد لمختلف الميادين القطاعية ذات العلاقة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية. حيثحدد مختلف التوجهات الإستراتيجية للتراب وتضبط أهم أهداف التهيئة والتجهيز في تناغم مع الخيارات التي تم ضبطها ضمن أدوات التهيئة الترابية.

وبناءا عليه وفي إطار التصرف في الميزانية حسب الأهداف وضعت الإدارة العامة للتهيئة الترابية هدف النهوض بالتهيئة الترابية ودعم الجماعات المحلية والفاعلين العموميين لتحقيق تنمية شاملة وعادلة ومستدامة خلال الثلاث سنوات المقبلة تماشيا مع اعتماد اللامركزية حرصا منها على ضمان تناسق مختلف التدخلات القطاعية على المستوى المركزي والجهوي والمحلي. من خلال إعداد دراسات وأدوات تهيئة ترابية بطريقة تشاركية تضمن اعتمادها من طرف كافة المتدخلين.

### مرجع الهدف: 1-1-3

#### مبررات اعتماد المؤشرات الخاصة بالهدف:

لضمان قياس المؤشر وتقييم تدخلات الإدارة العامة للتهيئة الترابية تم الاتفاق على وضع مؤشر يمكن للإدارة العامة للتهيئة الترابية التحكم فيه وانجازه في أحسن الظروف ويدخل أساسا ضمن الأنشطة المناطة بعهدة الإدارة.

### ■ جدول عدد 5:

#### الجدول الزمني لمؤشرات الهدف 1-1-3

تقديرات			2019	إنجازات			الوحدة	مؤشرات قياس أداء الهدف
2022	2021	2020		2018	2017	2016		
85%	80%	70%	60%	-	-	-	نسبة	نسبة تغطية التراب الوطني بدراسات التهيئة والرصد الترابي

#### ■ الهدف 2-1-3 تدعيم التخطيط العمراني الاستراتيجي والمستدام والتحكم فيالتوسعات العمرانية

#### تقديم الهدف:

يندرج هذا الهدف في إطار تنفيذ سياسة الدولة في مجال التخطيط العمراني التي تهدف إلى تحقيق التنمية الشاملة والعادلة والمستدامة بين مختلف جهات البلاد التونسية على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية وذلك للاضطلاع بدورها الرئيسي في إعادة هيكلة الأنسجة العمرانية وتأهيلها وإيجاد التوازن بين مختلف الجهات على المستوى الوطني الحفاظ على الأراضي الفلاحية

## مرجع الهدف: 2-1-3

## مبشرات اعتماد المؤشرات الخاصة بالهدف:

تم اعتماد مؤشر نسبة المطابقة بين استراتيجيات التنمية العمرانية وأمثلة التهيئة العمرانية لاعتماده كعنصر من العناصر الفاعلة في تنظيم استعمال المجال الترابي على مستوى المدن والبلديات والتجمعات السكنية والريفية وذلك بهدف تحقيق تنمية عمرانية عادلة ومستدامة.

## جدول عدد 5:

## الجدول الزمني لمؤشرات الهدف 2-1-3

تقديرات			2019	إنجازات			الوحدة	مؤشرات قياس أداء الهدف
2022	2021	2020		2018	2017	2016		
30%	30%	30%	25%	28.5%	37.8%	-	نسبة %	نسبة المطابقة بين استراتيجيات التنمية العمرانية وأمثلة التهيئة العمرانية
9.5%	9.5%	10%	9.5%	9.57%	-	-	نسبة %	نسبة استهلاك الأراضي الفلاحية

■ **الهدف 3-1-3** النهوض بالسكن الاجتماعي والميسر وتهذيب وإدماج الأحياء السكنية

**تقديم الهدف:** الهدف الأساسي لسياسة الإسكان يتمثل في توفير السكن اللائق وتحسين الظروف السكنية من خلال وضع برامج تستجيب لحاجيات كل الفئات الاجتماعية نساء كانوا أو رجالاً، وخاصة ذوي الدخل المحدود والمتوسط وتوفير المرافق الأساسية والتجهيزات الجماعية.

## مرجع الهدف: 3-1-3

**مبشرات اعتماد المؤشرات الخاصة بالهدف:** تم اعتماد مؤشر عدد المساكن الاجتماعية والميسرة المنجزة والمقاسم المهيأة قصد قياس مدى طور عدد المساكن والمقاسم التي يتم توفيرها من سنة إلى أخرى لفائدة مختلف الفئات الاجتماعية والتي تنجز في إطار الحساب الخاص بالنهوض بالسكن لفائدة الأجراء أو في إطار البرنامج الخصوصي للسكن الاجتماعي أو في إطار برنامج المسكن الأول.

## جدول عدد5:

### الجدول الزمني لمؤشرات الهدف 3-1-3

تقديرات			2019	إنجازات			الوحدة	مؤشرات قياس أداء الهدف
2022	2021	2020		2018	2017	2016		
2700	2931	3568	8189	3301	2386	2025	عدد	المؤشر 1.3.1.3: عدد المساكن الاجتماعية والميسرة المنجزة والمقاسم المهيأة
70	60	54	82	82	74	67	نسبة تراكمية	المؤشر 2.3.1.3: النسبة التراكمية لتهديب الأحياء السكنية ضمن البرامج الوطنية
40	35	30	25	20	15	10	نسبة تراكمية	المؤشر 3.3.2.1: النسبة التراكمية للنساء المنتفعات بمسكن أو مقسم اجتماعي

#### الهدف 1-2-3 تحقيق النجاعة في إنجاز المشاريع المفوضة

**تقديم الهدف:** تتمثل النجاعة في إنجاز المشاريع المفوضة في القيام بالدراسات وبمتابعة ومراقبة أشغال إزالة المساكن البدائية وبإعداد وتهيئة التقسيمات لمشاريع بناء مساكن اجتماعية في إطار البرنامج الخصوصي للسكن الاجتماعي في الأجل وبالكيفية المطلوبة.

#### مرجع الهدف: 1-2-3

**مبررات اعتماد المؤشرات الخاصة بالهدف:** تم اعتماد مؤشّر نسبة الدراسات المنجزة للتحقق من عدد الدراسات المنجزة من طرف الإدارات الجهوية للتجهيز والإسكان والتهيئة الترابية مقارنة بالدراسات التي تتم برمجتها سنويا ومدى انعكاس ذلك على استهلاك الاعتمادات المفوضة تعهدا ودفعاً.

## جدول عدد5:

### الجدول الزمني لمؤشرات الهدف 1-2-3

تقديرات			2019	إنجازات			الوحدة	مؤشرات قياس أداء الهدف
2022	2021	2020		2018	2017	2016		
69%	53%	53%	82%	-	-	-	نسبة	المؤشر 1.1.2.3 نسبة الدراسات المنجزة

**جدول عدد6:**

**بيان الأنشطة والتدخلات لبرنامج التهيئة الترابية والتعمير والإسكان**

تقديرات الاعتمادات لأنشطة لسنة 2020	الأنشطة	التدخلات	تقديرات المؤشرات لسنة 2020	الأهداف	البرنامج
500	1-مراجعة الأمثلة التوجيهية للتهيئة والرصد الترابي	-تمثيل الإدارة العامة والوزارة في لجان قطاعية وفرق عمل لإبداء الرأي ودراسة مشاريع في مجال النقل والصناعة والبنية الأساسية... -حضور ملتقيات وندوات وطنية ودولية، -زيارات ميدانية في إطار إبداء الرأي حول مشاريع تنموية، -المشاركة في إعداد المخططات التنموية الجهوية والوطنية	70%	- النهوض بالتهيئة الترابية ودعم الجماعات المحلية والفاعلين العموميين لتحقيق تنمية شاملة وعادلة ومستدامة	التهيئة الترابية والتعمير والإسكان
870	2-إعداد الاستراتيجيات المستدامة للتهيئة الترابية والتنمية العمرانية	- تقديم المساعدة الفنية للجماعات المحلية	30%	- تدعيم التخطيط العمراني الاستراتيجي والمستدام والتحكّم في التوسّعات العمرانية	التهيئة الترابية والتعمير والإسكان
2000	3- الأشغال الجبوديزية	- التأطير والتكوين لفائدة مصالح التهيئة العمرانية بالإدارات الجهوية للتجهيز			
180	4- دعم الأبركزية عبر مساندة الجماعات المحلية لإعداد ومراجعة المخططات وإعداد المسوحات الطبوغرافية	- تقديم المساعدة الفنية للجماعات المحلية - التأطير والتكوين لفائدة مصالح التهيئة العمرانية بالإدارات الجهوية للتجهيز	10%		
2856		- إسناد حصص مساكن اجتماعية باعثن عقاريين			

	<p>5-برنامج التدخل العمراني لوكالة التعمير لتونس الكبرى</p>	<p>- مصادقة اللجنة الاستشارية للبعث العقاري على المشاريع المنجزة</p> <p>- المشاركة في أعمال اللجنة الوطنية لإسناد قروض الفوبرولوس بينك الإسكان.</p>			
38200	<p>6-توفير مساكن ومقاسم مهيأة لفائدة الأجراء.</p>	<p>- متابعة تقدم انجاز المشاريع من قبل اللجنة الوطنية لقيادة البرنامج</p>			
56853	<p>7-تهذيب وإدماج أحياء سكنية</p>	<p>- دراسة الملفات من قبل اللجان الجهوية لتحسين السكن للمصادقة على قائمة المنتفعين بمنح وقروض لتحسين السكن</p>			
26208	<p>8-التهذيب والتجديد العمراني</p>	<p>- عرض الملفات على الوزارة قصد إحالة الاعتمادات</p>	54%	<p>النهوض بالسكن الاجتماعي والميسر وتهذيب وإدماج الأحياء السكنية</p>	<p>التهيئة الترابية والتعمير والإسكان</p>
6300	<p>9- تحسين السكن</p>				
3700	<p>10- عمليات جماعية لتحسين ظروف العيش وتدخّلات استثنائية ومتأكّدة عند حصول كوارث</p>				
200	<p>11-أشغال طوبوغرافية وأشغال تقسيمات للمشاريع المندرجة ضمن البرنامج الخصوصي للسكن الاجتماعي</p>	<p>- إنجاز أشغال طوبوغرافية مختلفة (تشخيص قطعة أرض، تحديد مساحة، أمثلة قطاعية، بحث عقاري، اختبار، مشروع تقسيم أو تجزئة أرضي أو عمودي)</p> <p>- إرجاع علامات عقر</p> <p>- إنجاز أشغال تجزئة وتقسيمات أرضية أو عمودية</p>			



		<ul style="list-style-type: none"> <li>- إنجاز مطالب تسجيل عقاري اختياري</li> <li>- إنجاز مطالب تسجيل عقاري اختياري</li> <li>- توفير أمثلة هندسية</li> <li>- إعداد محاضر إنجاز</li> </ul>			
17250	<p>12- إزالة المساكن البدائية وتعويضها بمساكن جديدة أو ترميمها أو توسعتها</p>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- القيام بالمعاينات الفنية للمساكن وبالأبحاث الاجتماعية للعائلات المرشحة للانتفاع بالبرنامج من طرف فريق عمل منبثق عن اللجنة الجهوية.</li> <li>- ضبط قوائم الفئات الاجتماعية من طرف اللجنة الجهوية وذلك إثر ترتيبها وفق المقاييس المنصوص عليها بمقتضى الأمر عدد 1224 لسنة 2012 ودراسة الاعتراضات.</li> <li>- المصادقة على القوائم النهائية وإحالتها إلى لجنة قيادة البرنامج للإعلام.</li> <li>- إبرام عقد الرهن العقاري وسند الدين من طرف بنك الإسكان.</li> <li>- إبرام عقد الانتفاع بالمسكن من طرف المجلس الجهوي.</li> </ul>		<p>النهوض بالسكن الاجتماعي والميسر وتهذيب وإدماج الأحياء السكنية</p>	<p>التهيئة الترابية والتعمير والإسكان</p>

تقديرات الاعتمادات للأنشطة لسنة 2020	الأنشطة	التدخلات	تقديرات المؤشرات لسنة 2020	الأهداف	البرنامج
100000	13- إنجاز مساكن اجتماعية وتهيئة مقاسم اجتماعية	<p>-قيام فريق العمل المحدث لدى اللجنة الجهوية بالتثبت من صحة الوثائق المصاحبة لملفات المترشّحين وإجراء الأبحاث اللازمة في شأنها مع المصالح الإدارية الجهوية المعنية.</p> <p>- تتولّى اللجنة الجهوية القيام ب:</p> <p>*إعداد القوائم الأولية حسب كل معتمدية وتترتيبها وفق المقاييس المنصوص عليها بالأمر عدد 1224 لسنة 2012 استنادا لتطبيقه إعلامية ثم التداول بشأنها والمصادقة عليها.</p> <p>*تعليق القائمة الأولية بمقرّ الولاية والمعتمدية لقبول الاعتراضات.</p> <p>*المصادقة على القائمة النهائية بعد دراسة الاعتراضات وإحالتها إلى لجنة قيادة البرنامج للإعلام مصحوبة بمبلغ المنحة ومبلغ الدين التي يتمّ تحديدهما حسب كلفة المسكن أو المقسم وصنف دخل العائلة.</p> <p>* تتولى لجنة القيادة المصادقة على مبلغ المنحة ومبلغ الدين بالنسبة لكل منتفع.</p> <p>* إبرام عقود الانتفاع من طرف: الباعث العقاري العمومي في صورة إنجاز المشاريع من قبله.</p>	3568	النهوض بالسكن الاجتماعي والميسر وتهذيب وإدماج الأحياء السكنية	التهيئة الترابية والتعمير والإسكان

تقديرات الاعتمادات للأنشطة لسنة 2020	الأنشطة	التدخلات	تقديرات المؤشرات لسنة 2020	الأهداف	البرنامج
16239	4- أنشطة المساندة	المجلس الجهوي في صورة إنجاز المشاريع من طرف الباعثين العقاريين الخواص.  - تأجير الأعوان التابعين للإدارة العامة للتهيئة الترابية وإدارة التعمير والإدارة العامة للإسكان ووحدة إنجاز البرنامج الخصوصي للسكن الاجتماعي والاعوان العاملين بالإدارات الجهوية  - تسيير المصالح الإدارية للهياكل المركزية			
430	15- متابعة إنجاز المشاريع المفوضة من طرف 24 برنامج فرعي جهوي	- إجراء المعاينات - برمجة الدراسات والمراقبة الفنية - الإعلان عن طلبات العروض - فتح وتقييم العروض - عرض نتائج تقييم العروض على أنظار وحدة السكن الاجتماعي لإبداء الرأي الفني والمالي - إسناد الاستشارة - المتابعة الفنية - خلاص المزودين	71 %	تحقيق النجاح في إنجاز المشاريع المفوضة	التهيئة الترابية والتعمير والإسكان
791.5	16- أنشطة المساندة لـ 24 برنامج فرعي جهوي	- تسيير المصالح الإدارية			

ضبطت نفقات برنامج التهيئة الترابية والتعمير والإسكان لسنة 2020 في حدود 272578 ألف دينار مقابل 264373 اد سنة 2019 أي بزيادة قدرها 8205 أد وتتنوع كما يلي :

جدول عدد7:

**ميزانية برنامج التهيئة الترابية والتعمير والإسكان حسب طبيعة النفقة\* (اعتمادات الدفع)**

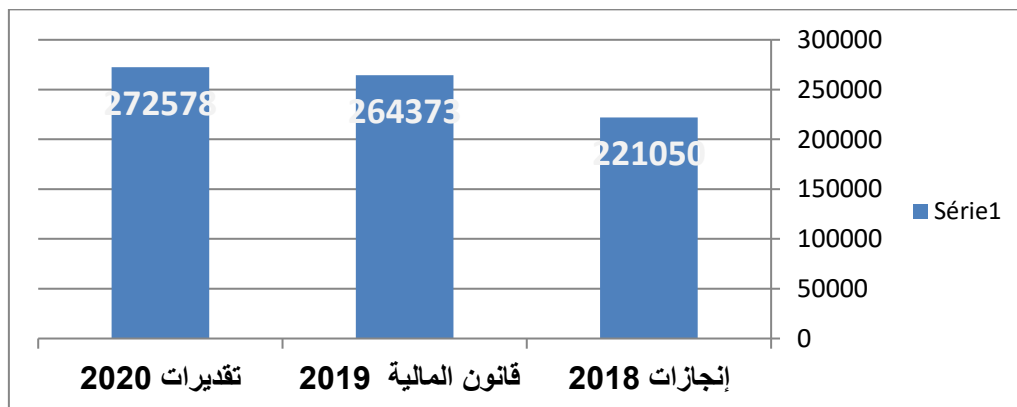
الوحدة: ألف دينار

النسبة %	الفارق	تقديرات 2020	ق م 2019		إنجازات 2018	البيان
			التبويب القديم	التبويب الجديد		
17,9	2907,2	17514,2	14607	14607	13775	نفقات التأجير
7,9	96,8	1322,8	1226	1226	710	نفقات التسيير
600%	300	350	50	50	50	نفقات التدخلات
2%	4901	253391	248490	200490	206515	نفقات الإستثمار
0	0	0	0	0	0	نفقات العمليات المالية
69%	0	0	0	48000	29662	بقية النفقات
3%	8205	272578	264373	264373	221050	المجموع

\*\* دون إعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات العمومية.

رسم بياني عدد 2

**توزيع مشروع ميزانية برنامج التهيئة الترابية والتعمير والإسكان لسنة 2020 حسب طبيعة النفقة**



جدول عدد 8:

ميزانية برنامج التهيئة الترابية والتعمير والإسكان حسب مآل النفقة  
"حسب البرامج الفرعية والأنشطة"

الوحدة: ألف دينار

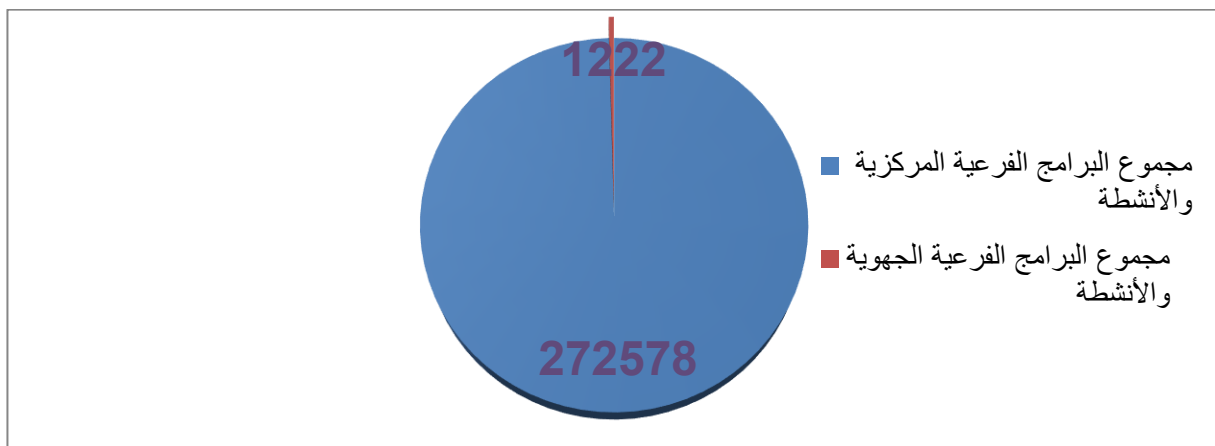
نسبة التطور 2020-2019		تقديرات 2020 (2)	قانون المالية 2019 (1)	إنجازات 2018	الأنشطة	بيان البرنامج
النسبة (%) (1)/(2)	المبلغ (1)-(2)					
					الأنشطة المركزية	البرامج الفرعية المركزية
%0	0	500	500	246	النشاط 1-مراجعة الأمثلة التوجيهية للتهيئة والرصد الترابي	برنامج فرعي 1
%93	420	870	450	364	النشاط 2-إعداد الاستراتيجيات المستدامة للتهيئة الترابية والتنمية العمرانية	تهيئة المجال الترابي والعمراني وسياسة الإسكان
%0	0	2000	2000	1673.3	النشاط 3- الأشغال الجيوديزية	
%260	130	180	50	959	النشاط 4 - دعم اللامركزية عبر مساندة الجماعات المحلية لإعداد ومراجعة المخططات	
%14	344	2856	2512	3067	النشاط 5-برنامج التدخل العمراني لووكالة التعمير لتونس الكبرى	
%1	200	38200	38000	12738	النشاط 6- توفير مساكن ومقاسم مهياة لفائدة الأجراء	
%-11	-7147	56853	64000	60534	النشاط 7 -تهذيب وإدماج أحياء سكنية	
%1210	24208	26208	2000	950	النشاط 8 - التهذيب والتجديد العمراني	
%0	0	6300	6300	6262	النشاط 9 - تحسين السكن	
%0	-0	3700	3700	4365.5	النشاط A- عمليات جماعية لتحسين ظروف العيش وتدخلات استثنائية ومتأكدة عند حصول كوارث	برنامج فرعي 1
%54	70	200	130	363.8	النشاط B- أشغال طبوغرافية وأشغال تقسيمات للمشاريع المندرجة ضمن البرنامج الخصوصي للسكن الاجتماعي	
%-1	-250	17250	17500	26175	النشاط C- إزالة المساكن البدائية وتعويضها بمساكن جديدة أو ترميمها أو توسعتها	
%-12	-13000	100000	113000	91624	النشاط D- إنجاز مساكن اجتماعية وتهيئة مقاسم اجتماعية	
%23	3004	16239	13235	11855	النشاط Z- نشاط المساندة	

نسبة التطور 2020-2019		تقديرات 2020 (2)	قانون المالية 2019 (1)	إنجازات 2018	الأنشطة	بيان البرنامج
النسبة (%) (1) / (1) - (2)	المبلغ (1)-(2)					
%3	7979	271356	263377	221240	مجموع البرامج الفرعية المركزية والأنشطة	
					الأنشطة الجهوية	البرامج الفرعية الجهوية
%200-	10,000-	10.000	20.000	15.646	النشاط A متابعة إنجاز المشاريع المفوضة	برنامج فرعي جهوي
%91-	4,030	44.030	40.000	18.000	النشاط Z نشاط المساندة	للتهيئة الترابية والتعمير
%29-	25.000	35.000	10.000	0.000	النشاط B متابعة إنجاز المشاريع المفوضة	برنامج فرعي جهوي
%108-	1.780-	23.220	25.000	10.431	النشاط Z نشاط المساندة	للتهيئة الترابية والتعمير
%50-	5,000	10.000	5.000	0.000	النشاط C متابعة إنجاز المشاريع المفوضة	برنامج فرعي جهوي
%93-	2,027	29.027	27.000	6.000	النشاط Z نشاط المساندة	للتهيئة الترابية والتعمير
%50-	5,000	10.000	5.000	1.575	النشاط D متابعة إنجاز المشاريع المفوضة	برنامج فرعي جهوي
%85-	6,315	41.315	35.000	10.933	النشاط Z نشاط المساندة	للتهيئة الترابية والتعمير
%67-	5,000	15.000	10.000	0.000	النشاط E متابعة إنجاز المشاريع المفوضة	برنامج فرعي جهوي
%18-	41,400	50.400	9.000	5.832	النشاط Z نشاط المساندة	للتهيئة الترابية والتعمير
%50-	10,000	20.000	10.000	55.692	النشاط F متابعة إنجاز المشاريع المفوضة	برنامج فرعي جهوي
%97-	1,260	36.260	35.000	7.971	النشاط Z نشاط المساندة	للتهيئة الترابية والتعمير
%67-	5,000	15.000	10.000	0.000	النشاط G متابعة إنجاز المشاريع المفوضة	برنامج فرعي جهوي
%94-	1,470	26.470	25.000	9.000	النشاط Z نشاط المساندة	للتهيئة الترابية والتعمير
%40-	15,000	25.000	10.000	0.000	النشاط H متابعة إنجاز المشاريع المفوضة	برنامج فرعي جهوي
%91-	3,612	40.670	37.058	14.413	النشاط Z نشاط المساندة	للتهيئة الترابية والتعمير
%67-	10,000	30.000	20.000	3.400	النشاط I متابعة إنجاز المشاريع المفوضة	برنامج فرعي جهوي
%113-	3,168-	23.760	26.928	11.593	النشاط Z نشاط المساندة	للتهيئة الترابية والتعمير
%120-	5,000-	25.000	30.000	62.087	النشاط L متابعة إنجاز المشاريع المفوضة	برنامج فرعي جهوي
%104-	0,920-	24.080	25.000	19.363	النشاط Z نشاط المساندة	للتهيئة الترابية والتعمير
%75-	10,000	40.000	30.000	95.141	النشاط K متابعة إنجاز المشاريع المفوضة	برنامج فرعي جهوي
%98-	0,660	30.660	30.000	15.919	النشاط Z نشاط المساندة	للتهيئة الترابية والتعمير
%50-	10,000	20.000	10.000	14.571	النشاط L متابعة إنجاز المشاريع المفوضة	برنامج فرعي جهوي
%85-	6,286	41.286	35.000	11.743	النشاط Z نشاط المساندة	للتهيئة الترابية والتعمير
%60-	20,000	50.000	30.000	57.952	النشاط M متابعة إنجاز المشاريع المفوضة	برنامج فرعي جهوي
%99-	0,542	52.920	52.378	7.327	النشاط Z نشاط المساندة	للتهيئة الترابية والتعمير
%33-	10,000	15.000	5.000	6.076	النشاط N متابعة إنجاز المشاريع المفوضة	برنامج فرعي جهوي
%90-	5,145	50.145	45.000	9.000	النشاط Z نشاط المساندة	للتهيئة الترابية والتعمير
%100-	0,000	15.000	15.000	4.628	النشاط O متابعة إنجاز المشاريع المفوضة	برنامج فرعي جهوي
%94-	1,380	24.380	23.000	6.000	النشاط Z نشاط المساندة	للتهيئة الترابية والتعمير
%150-	5,000-	10.000	15.000	6.124	النشاط P متابعة إنجاز المشاريع المفوضة	برنامج فرعي جهوي
%98-	0,434	25.434	25.000	9.000	النشاط Z نشاط المساندة	للتهيئة الترابية والتعمير
%100-	0,000	5.000	5.000	5.964	النشاط Q متابعة إنجاز المشاريع المفوضة	

نسبة التطور 2020-2019		تقديرات 2020 (2)	قانون المالية 2019 (1)	إنجازات 2018	الأنشطة	بيان البرنامج
النسبة (%) (1)/(2)-(1)	المبلغ (1)-(2)					
164-%	13.373-	20.880	34.253	14.060	النشاط Z نشاط المساندة	برنامج فرعي جهوي
33-%	10,000	15.000	5.000	0.000	النشاط R متابعة إنجاز المشاريع المفوضة	برنامج فرعي جهوي
95-%	1.490	28.490	27.000	9.000	النشاط Z نشاط المساندة	للتهيئة الترابية والتعمير
33-%	10.000	15.000	5.000	3.649	النشاط S متابعة إنجاز المشاريع المفوضة	برنامج فرعي جهوي
82-%	6.720	36.720	30.000	15.884	النشاط Z نشاط المساندة	للتهيئة الترابية والتعمير
25-%	15.000	20.000	5.000	0.000	النشاط T متابعة إنجاز المشاريع المفوضة	برنامج فرعي جهوي
99-%	0.160	22.160	22.000	9.000	النشاط Z نشاط المساندة	للتهيئة الترابية والتعمير
100-%	5.000	0	5.000	0.000	النشاط U متابعة إنجاز المشاريع المفوضة	برنامج فرعي جهوي
88-%	3.532	28.532	25.000	6.000	النشاط Z نشاط المساندة	للتهيئة الترابية والتعمير
20-%	20.000	25.000	5.000	0.000	النشاط V متابعة إنجاز المشاريع المفوضة	برنامج فرعي جهوي
81-%	7.251	38.825	31.574	16.257	النشاط Z نشاط المساندة	للتهيئة الترابية والتعمير
100-%	0	5.000	5.000	2.100	النشاط W متابعة إنجاز المشاريع المفوضة	برنامج فرعي جهوي
100-%	0.130	28.130	28.000	9.000	النشاط Z نشاط المساندة	للتهيئة الترابية والتعمير
100-%	10.000-	0	10.000	23.968	النشاط X متابعة إنجاز المشاريع المفوضة	برنامج فرعي جهوي
97-%	0.706	23.706	23.000	7.481	النشاط Z نشاط المساندة	للتهيئة الترابية والتعمير
23%	225.309	1222	996	618	مجموع البرامج الفرعية الجهوية	
3%	8205	272578	264373	221050	مجموع البرنامج	

\* دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات العمومية.

### رسم بياني عدد 3



- نلاحظ أن الاعتمادات المخصصة للبرامج الفرعية للتهيئة الترابية والتعمير والإسكان شهدت تطورا خلال سنتي 2019 و2020 وذلك مقارنة بسنة 2018، ويعود ذلك إلى ارتفاع نفقات وسائل المصالح حيث كانت إلى حدود سنة 2018 تقتصر على نفقات شراء الوقود ومعاليم الجولان، إلا أنه تم منذ سنة 2019 إضافة نفقات أخرى تتعلق بمنحة التنقل وإكساء الأعوان وصيانة وسائل النقل...
- إن التقديرات المخصصة لنشاط التهذيب والتجديد العمراني وخاصة برنامج إحياء المراكز العمرانية القديمة شهدت ارتفاعا ملحوظا خلال سنة 2020 مقرنة مع سنة 2019 وذلك بالنظر إلى أن انطلاقه سيكون في بداية سنة 2020.

### 2.3- إطار النفقات متوسط المدى 2020-2022 لبرنامج التهيئة الترابية والتعمير والإسكان

#### جدول عدد 9:

#### إطار النفقات متوسط المدى (2020-2022) لبرنامج التهيئة الترابية والتعمير والإسكان التوزيع حسب طبيعة النفقة (اعتمادات الدفع)

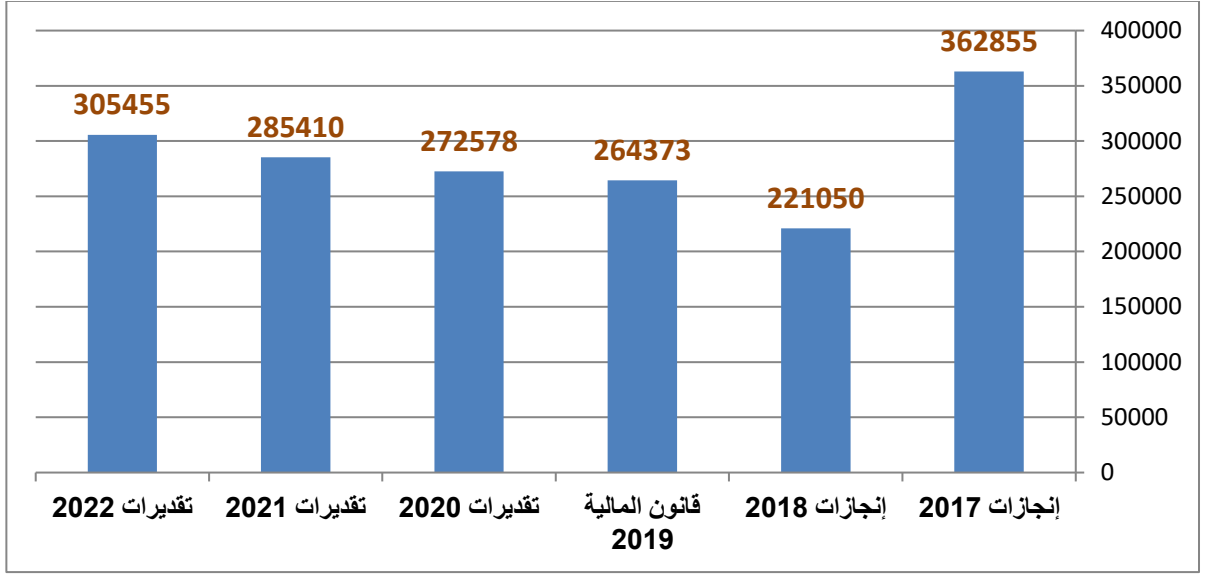
الوحدة : ألف دينار

تقديرات 2022	تقديرات 2021	تقديرات 2020	ق م 2019		إنجازات 2018	إنجازات 2017	البيان
			التبويب القديم	التبويب الجديد			
18943,0	18215,0	17514,2	14607	14607	13775	14450	نفقات التأجير
1404,0	1363,0	1322,8	1226	1226	710	555	نفقات التسيير
370	370	350	50	50	50	100020	نفقات التدخلات
284738	265463	253391	248490	200490	206515	247974	نفقات الإستثمار
0	0	0	0	0	0	0	نفقات العمليات المالية
0	0	0	0	48000	29662	30241	بقية النفقات
305455	285410	272578	264373	264373	221050	362 855	المجموع دون إعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات
305481	285468	273027	264619	264619	221063	362921	المجموع بإعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات

\* إن ميزانية البرنامج (إنجازات وتقديرات) لا تشمل الاعتمادات المتعلقة ببقية النفقات والمتمثلة في الهبات حيث لم يتم احتسابها ضمن ميزانيات 2020 و2021 و2022 .



## رسم بياني



تشهد تقديرات النفقات على المدى المتوسط للبرنامج عدد 3 تطورا قَدْر بـ3% بين سنتي 2019 و2020 و5% بين سنتي 2020 و2021 ويرجع ذلك بالأساس لتطور نفقات الاستثمارات والقروض الخارجية للمشاريع المتواصلة في مجال السكن.

\* تتعلق تقديرات الاستثمارات على الموارد العامة للميزانية والقروض الخارجية للميزانية والهبات على المدى المتوسط 2020-2022 أساسا بالمشاريع المتواصلة التالية:

- الدراسات المنجزة في مجال التهيئة الترابية،
- مشاريع تهذيب وإدماج الأحياء السكنية الجيل الأول والجيل الثاني،
- برنامج تعصير الطرقات البلدية حيث تمّ تقدير الاعتمادات المتعلقة بتعصير الطرقات البلدية التي تندرج ضمن تهذيب الأحياء السكنية صلب ميزانية 2020، علما أنه تمّ ترسيم اعتمادات الدفع لسنوات 2016 و2017 و2018 و2019 على البرنامج عدد 1 "البنية الأساسية للطرقات"،
- المشاريع المندرجة ضمن البرنامج الخصوصي للسكن الاجتماعي،
- برنامج إحياء المراكز العمرانية القديمة.

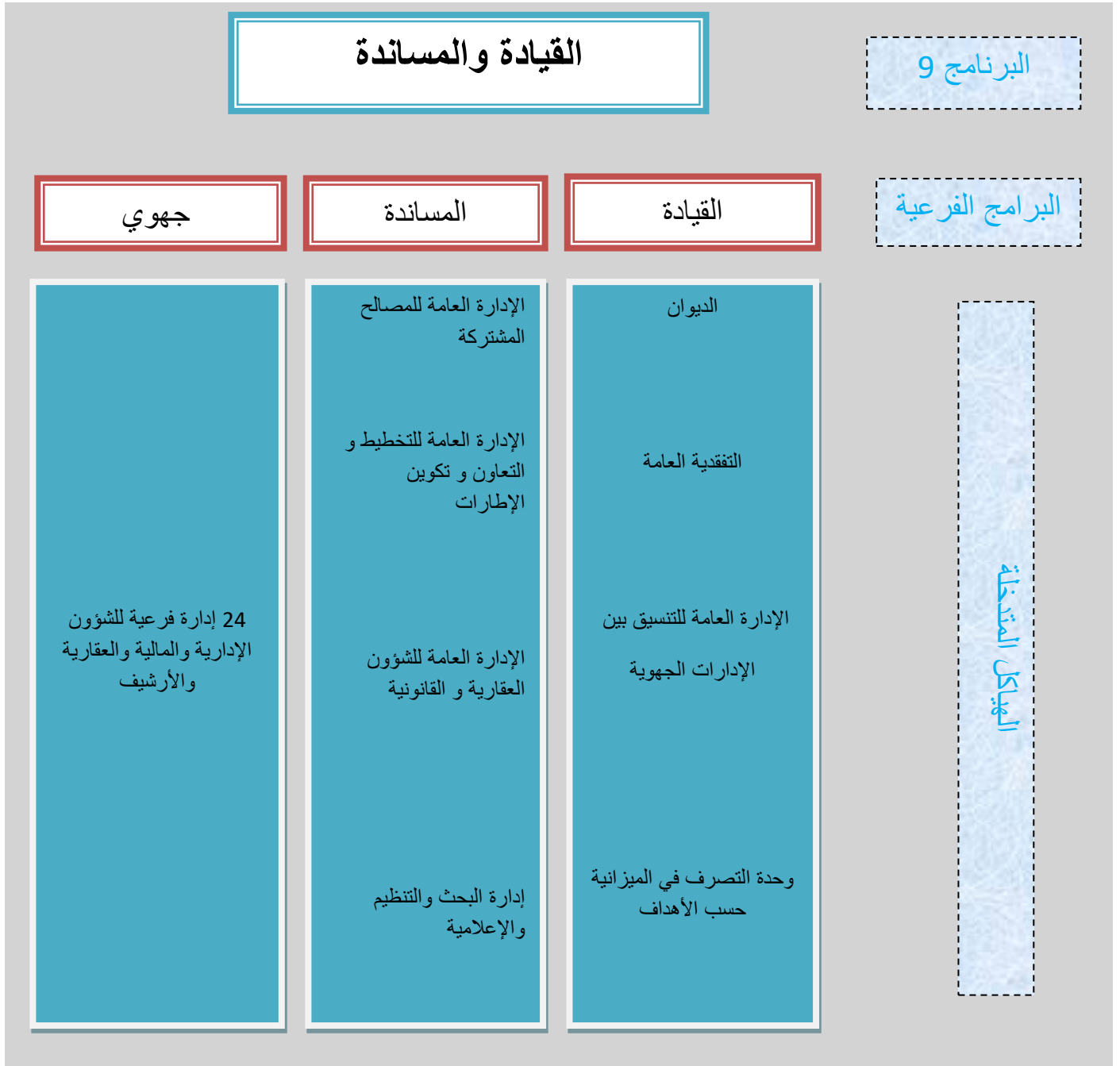
## البرنامج 9: القيادة والمساندة

رئيس البرنامج السيد: حاتم عيشاوية  
تاريخ توليه رئاسة البرنامج: 2019/09/13

1- تقديم البرنامج واستراتيجيته:

1.1 خارطة البرنامج:

يتكون برنامج القيادة والمساندة حسب طبيعة نشاط الهياكل المكونة له من ثلاثة برامج فرعية:



2.1 التنزيل العملي لبرنامج 9 :

رمز البرنامج	بيان البرنامج	رمز ب ف	بيان البرنامج الفرعي	رمز و ع	بيان الوحدة العملية	رمز النشاط	ت ع 9	بيان النشاط
			الإدارة العامة للتخطيط والتعاون		الإدارة العامة للتخطيط والتعاون	1	9111	التنسيق لرقابة والعلاقات الدولية
						2	9112	التدخل العمومي
						Z	911Z	نشاط المساندة
			الإدارة العامة للمصالح		الإدارة العامة للمصالح	3	9223	التصرف في العقارات والتجهيزات
						4	9224	اعتمادات محالة
						Z	922Z	نشاط المساندة
	ب ف جهوي تونس		إ جهوية تونس		إ جهوية تونس	3	9AA3	التصرف في العقارات والتجهيزات
						Z	9AAZ	نشاط المساندة
	ب ف جهوي أريانة		إ جهوية أريانة		إ جهوية أريانة	3	9BB3	التصرف في العقارات والتجهيزات
						Z	9BBZ	نشاط المساندة
	ب ف جهوي بن		إ جهوية بن عروس		إ جهوية بن عروس	3	9CC3	التصرف في العقارات والتجهيزات
						Z	9CCZ	نشاط المساندة
	ب ف جهوي منوبة		إ جهوية منوبة		إ جهوية منوبة	3	9DD3	التصرف في العقارات والتجهيزات
						Z	9DDZ	نشاط المساندة
	ب ف جهوي نابل		إ جهوية نابل		إ جهوية نابل	3	9EE3	التصرف في العقارات والتجهيزات
						Z	9EEZ	نشاط المساندة
	ب ف جهوي زغوان		إ جهوية زغوان		إ جهوية زغوان	3	9FF3	التصرف في العقارات والتجهيزات
						Z	9FFZ	نشاط المساندة
	ب ف جهوي بنزرت		إ جهوية بنزرت		إ جهوية بنزرت	3	9GG3	التصرف في العقارات والتجهيزات
						Z	9GGZ	نشاط المساندة
	ب ف جهوي باجة		إ جهوية باجة		إ جهوية باجة	3	9HH3	التصرف في العقارات والتجهيزات
						Z	9HHZ	نشاط المساندة
	ب ف جهوي جندوبة		إ جهوية جندوبة		إ جهوية جندوبة	3	9II3	التصرف في العقارات والتجهيزات
						Z	9IIZ	نشاط المساندة
	ب ف جهوي الكاف		إ جهوية الكاف		إ جهوية الكاف	3	9JJ3	التصرف في العقارات والتجهيزات
						Z	9JJZ	نشاط المساندة
	ب ف جهوي سليانة		إ جهوية سليانة		إ جهوية سليانة	3	9KK3	التصرف في العقارات والتجهيزات
						Z	9KKZ	نشاط المساندة
	ب ف جهوي القيروان		إ جهوية القيروان		إ جهوية القيروان	3	9LL3	التصرف في العقارات والتجهيزات
						Z	9LLZ	نشاط المساندة
	ب ف جهوي القصيرين		إ جهوية القصيرين		إ جهوية القصيرين	3	9MM3	التصرف في العقارات والتجهيزات
						Z	9MMZ	نشاط المساندة
	ب ف جهوي سيدي		إ جهوية سيدي بوزيد		إ جهوية سيدي بوزيد	3	9NN3	التصرف في العقارات والتجهيزات
						Z	9NNZ	نشاط المساندة
	ب ف جهوي سوسة		إ جهوية سوسة		إ جهوية سوسة	3	9OO3	التصرف في العقارات والتجهيزات
						Z	9OOZ	نشاط المساندة
	ب ف جهوي المنستير		إ جهوية المنستير		إ جهوية المنستير	3	9PP3	التصرف في العقارات والتجهيزات
						Z	9PPZ	نشاط المساندة
	ب ف جهوي المهدية		إ جهوية المهدية		إ جهوية المهدية	3	9QQ3	التصرف في العقارات والتجهيزات
						Z	9QQZ	نشاط المساندة
	ب ف جهوي صفاقس		إ جهوية صفاقس		إ جهوية صفاقس	3	9RR3	التصرف في العقارات والتجهيزات
						Z	9RRZ	نشاط المساندة
	ب ف جهوي قفصة		إ جهوية قفصة		إ جهوية قفصة	3	9SS3	التصرف في العقارات والتجهيزات
						Z	9SSZ	نشاط المساندة
	ب ف جهوي توزر		إ جهوية توزر		إ جهوية توزر	3	9TT3	التصرف في العقارات والتجهيزات
						Z	9TTZ	نشاط المساندة
	ب ف جهوي قبلي		إ جهوية قبلي		إ جهوية قبلي	3	9UU3	التصرف في العقارات والتجهيزات
						Z	9UUZ	نشاط المساندة
	ب ف جهوي قابس		إ جهوية قابس		إ جهوية قابس	3	9VV3	التصرف في العقارات والتجهيزات
						Z	9VVZ	نشاط المساندة
	ب ف جهوي مدنين		إ جهوية مدنين		إ جهوية مدنين	3	9WW3	التصرف في العقارات والتجهيزات
						Z	9WWZ	نشاط المساندة
	ب ف جهوي تطاوين		إ جهوية تطاوين		إ جهوية تطاوين	3	9XX3	التصرف في العقارات والتجهيزات
						Z	9XXZ	نشاط المساندة

### 3.1 إستراتيجية البرنامج :

إن دعم مردودية قطاع التجهيز يرتبط أساسا بإرساء إدارة عصرية تركز على استعمال التقنيات الإعلامية الحديثة وتوفير الوسائل المادية والبشرية الضرورية وتسخيرها لخدمة المتدخلين في القطاع بغاية تحقيق الأهداف المرسومة, لذلك تم ضبط إستراتيجية برنامج "القيادة والمساندة" والمتمثلة في توفير الدعم البشري والمادي الضروري لجميع البرامج للقيام بدورها في أفضل الظروف مع ضمان التنسيق وتفعيل حوار التصرف بين مختلف الأطراف وتعصير الإدارة وتحسين علاقتها مع المتدخلين في القطاع والحرص على تقليص الفوارق المسجلة بين النساء والرجال وبصفة عامة بين كافة فئات المجتمع وتفعيل مبدأ المساواة بين الجنسين عبر مراعاة التناسف في اسناد الامتيازات مثل التكليف بالخطط الوظيفية وتدعيم بلوغ المرأة للمواقع العليا لاتخاذ القرار إضافة إلى المشاركة في دورات التكوين والتربصات بالخارج.

تتمثل أهم الإشكاليات التي تعيق الوصول إلى الأهداف في إيقاف الانتدابات وتعدد إجراءات التسوية التي لا تراعي الاحتياجات الحقيقية للإدارة لا من ناحية الاختصاصات ولا من ناحية مواقع العمل، تزايد الدور الاجتماعي للدولة يؤثر سلبا على نجاعة وفاعلية مسار التصرف في الموارد البشرية والموازنة بين كل فئات المجتمع. بالإضافة إلى ذلك يواجه البرنامج إشكاليات متعلقة بالموارد المالية تتمثل خاصة في التقليص من اعتمادات الدفع للمهمة وما يعنيه ذلك من إخلالات مثل تجاوز الأجل التعاقدية للدفع وتناقص قدرة البرنامج على الإيفاء بالتعهدات المالية له على الأمد القصير والإضرار بالتوازنات المالية للدولة على المدى البعيد.

وتتوزع ميزانية برنامج القيادة والمساندة لسنة 2020 حسب الأنشطة على النحو التالي:

البرنامج	الأنشطة	تقديرات الإعتمادات للأنشطة لسنة 2020
	التنسيق الرقابة والعلاقات الدولية	170 أد
	التدخل العمومي	2471 أد
	المساندة	34016 أد
	التصرف في العقارات والتجهيزات	3445 أد
	إعتمادات محالة	2574 أد
	المجموع	42676 أد

## 2- أداء البرنامج

يتكون برنامج "القيادة والمساندة" من ثلاثة برامج فرعية وتتمثل مشمولات كل برنامج فرعي فيما يلي:

- البرنامج الفرعي 1 "القيادة" يهدف إلى رسم الاستراتيجية العامة للمهمة والإشراف على مختلف البرامج والتنسيق بينها وتفعيل حوار التصرف كما يهتم كذلك بتحسين علاقة الإدارة مع المتدخلين في القطاع

- البرنامج الفرعي 2 "المساندة" يعمل على توفير الموارد البشرية والمادية الضرورية لجميع البرامج قصد مساعدتها على القيام بدورها في أحسن الظروف.

- البرنامج الفرعي 3 "جهوي" هو امتداد للبرنامجين الفرعيين القيادة والمساندة على المستوى الجهوي إذ يسهر على حسن توظيف الموارد البشرية والمادية المتاحة للبرامج الفرعية بالإدارات الجهوية للقيام بدورها في أحسن الظروف كما يشرف وينسق بين مختلف البرامج الجهوية للبرامج العملياتية.

### 1-2 الأهداف الإستراتيجية للبرنامج وتطور مؤشرات الأداء

وقد تم ضبط هدف لكل برنامج فرعي مع تحديد المؤشرات الضرورية لقياس درجة تحقيق هذه الأهداف حيث يمكن تقديمهم كما يلي:

#### الهدف 1.1.9:

• تقديم الهدف: الإشراف على مختلف البرامج وتطوير العلاقة بين الإدارة والمتدخلين معها.

#### • مرجع الهدف: 1.1.9

• مبررات اعتماد المؤشرات الخاصة بالهدف: على تعدد الأنشطة التي تقوم بها هياكل البرنامج الفرعي "القيادة"، يمكن اعتماد مؤشرات تبرز أهم هذه العمليات وأكثرها تأثيرا على الوصول إلى الهدف المذكور، لذلك وقع الاختيار أولا على مؤشر يهتم انتفاع المرأة بالمهمات والتربصات بالخارج لإبراز دور المرأة في وزارة التجهيز وتماشيا مع المبادئ العامة المضمنة بالقانون الأساسي للميزانية، ثانيا تم اعتماد مؤشر استهلاك اعتمادات التنمية لإبراز تقدم المشاريع الموكلة لمهمة التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية، أخيرا تم اختيار نسبة تحقيق أهداف مختلف البرامج نظرا للصبغة الأفقية لبرنامج القيادة وتأثيره المباشر على مختلف برامج المهمة وبالتالي لتحقيقها لأهدافها المرسومة.

## الهدف 1-2-9

• تقديم الهدف: نجاعة الإدارة من خلال التوظيف الأمثل للكفاءات البشرية والإمكانات المادية وتطوير الإجراءات الإدارية

### • مرجع الهدف 1-2-9

- مبررات اعتماد المؤشرات الخاصة بالهدف: لقياس التوظيف الأمثل للموارد البشرية والمالية وتطوير الإجراءات وقع الإختيار على مؤشرات تهم:
- الموارد البشرية: حسن التصرف في المسار المهني وإسناد الحوافز مع مراعاة توزيعها بين النساء والرجال.
- الموارد المالية: تطور الأجور باعتبار التوجه الوطني للضغط على كتلة الأجور والسيطرة على الكلفة المتزايدة لها.
- تطوير الإجراءات: التكوين وحسن توزيعه على مختلف أصناف الأعوان.

## الهدف 3-1-9

- تقديم الهدف: نجاعة الإدارة الجهوية من خلال التوظيف الأمثل للكفاءات البشرية والإمكانات المادية

### - مرجع الهدف: 1.3.9

مبررات اعتماد المؤشرات الخاصة بالهدف: يبين المؤشر الذي وقع اختياره للبرنامج الفرعي الجهوي تطور الموارد البشرية بالارتباط مع عدد المشاريع وبالتالي يبين قدرة الإدارة الجهوية على حسن متابعة المشاريع المناطة بعهدتها بالنجاعة المطلوبة.

### جدول عدد 5

#### أهداف ومؤشرات البرنامج

تقديرات			توقعات	انجازات			الهدف	مؤشرات الأداء	الأهداف
2022	2021	2020		2018	2017	2016			
100	100	100	81	79	113	110	قاعدة 100	نسبة الإطارات النسائية المنتقعة بتطوير القدرات من خلال المشاركة في المهمات والترقيات بالخارج	الهدف 1-1-9
99	99	98	97	98	95	82	%	نسبة تحقيق أهداف مختلف البرامج	
75	73	72	83	76	65	74	%	نسبة صرف اعتمادات التنمية إلى موفى شهر سبتمبر	
108	109	112	113	109	103	-	قاعدة 100	مؤشر تمثيلية المرأة في الخطط الوظيفية	
6	5	4	3	2.07	1.79	1.75	يوم تكوين	عدد أيام التكوين لكل عون وحسب الجنس	
0	0	25.15	16.02	-7.18	1.95	13.2	%	تطور كتلة الأجور	
3.7	3.8	3.8	3.8				معدل	معدل المشاريع التي يشرف عليها كل إطار فني	الهدف 1-3-9

## التحليل:

نلاحظ من خلال قراءة في مؤشرات قياس الأداء للهدف المتعلق "بالإشراف على مختلف البرامج وتطوير العلاقة بين الإدارة والمتعاملين معها" أن مؤشر نسبة الإطارات النسائية المنتفعة بتطوير القدرات من خلال المشاركة في المهمات والتربصات بالخارج يشهد عدم استقرار خلال السنوات الماضية لكنه يبلغ الـ 100 في معدل الثلاث سنوات الماضية ومن المتوقع استقراره في نفس القيمة في السنوات القادمة.

أما مؤشر نسبة صرف اعتمادات التنمية فيشهد تطورا مستمرا مع توقعات بتجاوز النسبة المستهدفة سنة 2019 لتصل إلى 83% ويعود هذا بالأساس إلى الانخفاض في اعتمادات الدفع المرسمة والتي لا تغطي احتياجات الوزارة مقارنة بحجم المشاريع حيث أن الاعتمادات المتوفرة سيتم صرفها على المشاريع المتواصلة وبذلك سيقع تسجيل احتياجات أكيدة لخلاص مستحقات المقاولات والمتعاملين مع الإدارة. هذا وتسعى الإدارة إلى ترسيم الاعتمادات الضرورية للسنوات القادمة والعودة إلى النسق العادي للصرف وبلوغ نسبة 75% سنة 2022.

بالنسبة لمؤشر تحقيق الأهداف فإن النسب المحققة تعتبر جيدة وقريبة من التوقعات.

فيما يتعلق بمؤشرات قياس الأداء للهدف المتعلق بنجاعة الإدارة من خلال التوظيف الأمثل للكفاءات البشرية والإمكانات المادية وتطوير الإجراءات الإدارية"، يمكن استنتاج أن مؤشر تمثيلية المرأة في الخطط الوظيفية يتجاوز معيار 100 وبذلك يعتبر متجاوزا للقيمة المنشودة أي أن الإطارات النسائية في وزارة التجهيز ممثلة في الخطط الوظيفية بنسبة عالية.

أما مؤشر قياس الأداء المتعلق بأيام التكوين لكل عون حسب الجنس فقد اتسم بمخالفة الانجازات للتقديرات حيث استقر مؤشر عدد أيام التكوين للوعون الواحد للسنوات الأخيرة في حدود حوالي اليوميين بغض النظر عن الجنس المتكون، حيث اتسمت الاعتمادات المالية المرصودة للتكوين بضعفها مقارنة بطلبات التكوين المتزايدة من ناحية وارتفاع أسعار مكونات التكوين من ناحية أخرى، مما أدى إلى اللجوء إلى تقليص كلفة دورات التكوين عبر تخفيض عدد أيام التكوين لكل دورة والضغط على كلفة المستلزمات اللوجستية حتى يتسنى الإستجابة لتلبية أكثر ما يمكن من الطلبات.

أما فيما يتعلق بتقدم انجاز مخطط التكوين بعنوان سنة 2019 فمن المتوقع تجاوز العوائق التي تمت مواجهتها خلال السنة السابقة وبلوغ معدل 3 أيام تكوين للعون الواحد وذلك تجسيماً للمخطط الطموح والاعتمادات التي تم رصدها تحت هذا العنوان.

ومن جهة أخرى قامت مصالح التكوين بالوزارة بتحديد التقديرات لهذا المؤشر بعنوان الفترة 2020-2022 على التوالي (4 و5 و6 أيام تكوين للعون الواحد) وهي توقعات تعتبر قابلة للتحقيق باعتبار سعي مصالح التكوين إلى تنويع محاور التكوين وتوفير إمكانية المشاركة لمختلف أصناف ورتب أعوان الوزارة والتركيز على المستجدات على الصعيدين الوطني والدولي ذات العلاقة بنشاط الوزارة، وذلك شريطة توفر الإعتمادات اللازمة.

أما بالنسبة لمؤشر تطور كتلة الأجور فإن الهدف منه التحكم في كتلة الأجور لتبقى في نفس سقف الإعتمادات لكن كانت الإنجازات غير مستقرة وذلك للإجراءات المتخذة لتقليل من كتلة الأجور كإقرار الزيادة في الأجور ضمن الإعتماد الجبائي ثم التخلي عنه وتجميد الإنتدابات والاقتصار على نسب محددة في برنامج الترقيات.

خلال سنة 2019، ناهز معدل عدد المشاريع التي يشرف عليها كل إطار فني بالهيكل الجهوية لوزارة التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية ما يقارب الأربعة مشاريع. ينتظر أن يسجل مؤشر معدل عدد المشاريع التي يشرف عليها كل إطار فني إستقراراً خلال السنوات الثلاث القادمة.

## 2.2 أنشطة البرنامج:

لتحقيق أهداف برنامج القيادة والمساندة تم تحديد الأنشطة التالية:

### 1-التنسيق الرقابة والعلاقات الدولية

✚ المهمات ومصاريف نقل الأشخاص بالخارج

✚ مصاريف الاستقبالات والإقامة

### 2-التدخل العمومي

✚ التدخلات العمومية



### 3-نشاط المساندة

- ✚ الدراسات العامة
- ✚ التأجير العمومي
- ✚ الطاقة
- ✚ مصاريف النقل
- ✚ التصرف في أسطول السيارات
- ✚ الإشهار ونشر الإعلانات
- ✚ النفقات الأخرى للتسيير العادي للمصالح
- ✚ دورات تكوينية وتربصات
- ✚ التكوين المستمر
- ✚ تطوير واستغلال المنظومات الإعلامية وترايط الشبكات الإعلامية
- ✚ مصاريف الخطايا والتعويضات

### 4-التصرف في العقارات والتجهيزات

- ✚ التجهيزات الإدارية
- ✚ اقتناء واستغلال وصيانة التجهيزات الإعلامية
- ✚ اقتناء أراضي وتصفية الوضعية العقارية للمباني
- ✚ بناءات بالإدارة المركزية

### 5-اعتمادات محالة

- ✚ تهيئة الإدارة الجهوية ومقرات الفرق
- ✚ صيانة المساكن الإدارية والبنائيات

### أما بالنسبة للأنشطة المرتبطة بالموشرات فهي كالآتي:

الأنشطة	التدخلات دون تأثير مالي	المؤشرات	الأهداف
التنسيق الرقابة والعلاقات الدولية	- تمثيل الإطارات النسائية في الندوات والتربصات بالخارج - إجراء مهمات رقابية بمختلف مصالح الوزارة - برمجة إجتماعات دورية بين مختلف هيكل الوزارة	نسبة الإطارات النسائية المنتفعة بتطوير القدرات من خلال المشاركة في المهمات والتربصات بالخارج	
التدخل العمومي	التنسيق بين مختلف البرامج لقيس نسبة تحقيق أهداف مختلف البرامج مقارنة بالتقديرات المرسومة	نسبة تحقيق أهداف مختلف البرامج	
المساندة	- المتابعة الشهرية لصرف إعتمادات التنمية - عقد جلسات دورية تحت إشراف الديوان لمتابعة مدى تقدم إنجاز المشاريع	نسبة صرف اعتمادات التنمية إلى موفي شهر سبتمبر	
التصرف في العقارات والتجهيزات	الحرص على تشريك المرأة في مختلف مواقع القرار	مؤشر تمثيلية المرأة في الخطط الوظيفية	
المساندة	- تحقيق معادلة بين الإنتدابات والأعوان المغادرين - اعداد قاعدة بيانات تشمل جميع المعلومات حول المسار المهني	تطور كتلة الأجور	
إعتمادات محالة	- تحديد حاجيات الأعوان من التكوين - تنظيم دورات تكوينية لفائدة الأعوان	عدد أيام التكوين لكل عون وحسب الجنس	
المساندة	- تحديد حاجيات الإدارة الجهوية من الإطار الفني - التوزيع الأمثل للأعوان حسب المشاريع	معدل المشاريع التي يشرف عليها كل إطار فني	<b>الهدف 1-3-9</b>

### 3. نفقات البرنامج:

#### 1.3 ميزانية البرنامج:

- تبلغ النفقات الخاصة ببرنامج " القيادة والمساندة " وتتوزع كما يلي :

#### جدول عدد 7:

### ميزانية برنامج " القيادة والمساندة " حسب طبيعة النفقة ( إعمادات الدفع )

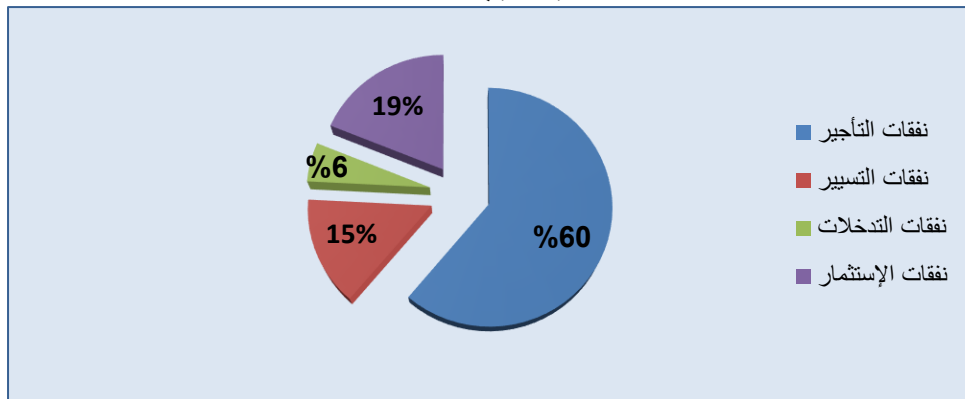
الوحدة: ألف دينار

النوع	النفقات	2020	ق م 2019		إنجازات	النسبة (%)
			التبويب القديم	التبويب الجديد		
نفقات التأجير	852,1	27351,1	26499	26499	20291	3,2%
نفقات التسيير	434	6835	6401	6401	5670	6,8%
نفقات التدخلات	0	2471	2471	2471	2860	0%
نفقات الاستثمار	2229	6019	3790	3790	2619	59%
نفقات العمليات المالية	-	-	-	-	-	-
بقية النفقات	-	-	-	-	-	-
المجموع *	3515	42676,1	39161	39161	31440	109%

\*دون إعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات العمومية

#### رسم بياني عدد 2

توزيع مشروع ميزانية برنامج " القيادة والمساندة " لسنة 2020  
حسب طبيعة النفقة



## جدول عدد 8:

### ميزانية برنامج " القيادة والمساندة" حسب مآل النفقة "حسب البرامج الفرعية والأنشطة"

نسبة التطور 2019-2020		تقديرات 2020 (2)	قانون المالية 2019 (1)	نسبة 2018	الأنشطة	البرامج الفرعية المركزية
النسبة (%) (1)/(2)	المبلغ (1)-(2)					
						الأنشطة المركزية
9.6%	أد 15	أد 170	أد 155	أد 109	1-التنسيق الرقابة والعلاقات الدولية	برنامج فرعي 1
0%	0	أد 2471	أد 2471	أد 2860	2-التدخل العمومي	
16.9%	أد 861	أد 5949	أد 5088	أد 4909	3-المساندة	
23.5%	أد 655	أد 3445	أد 2790	أد 1859	1-التصرف في العقارات والتجهيزات	برنامج فرعي 2
1%	أد 210	أد 25067	أد 24857	أد 18537	2-المساندة	
157%	أد 1574	أد 2574	أد 1000	أد 760	3-إعتمادات محالة	
9%	أد 3315	أد 39676	أد 36361	أد 29034	مجموع البرامج الفرعية المركزية والأنشطة	
						البرامج الفرعية الجهوية
7.1%	أد 200	أد 3000	أد 2800	أد 2406	المساندة	برنامج فرعي 1
7.1%	أد 200	أد 3000,1	أد 2800	أد 2406	مجموع البرامج الفرعية الجهوية والأنشطة	
9%	أد 3515	أد 42676,1	أد 39161	أد 31440	مجموع البرنامج	

\*دون إعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات العمومية

### التحليل:

شهدت التوقعات فيما يخص البرنامج الفرعي الأول لبرنامج القيادة والمساندة استقرارا نسبيا بالمقارنة مع قانون المالية لسنة 2019 باستثناء نشاط المساندة الذي شهد ارتفاعا مرتبطا بالأساس بكتلة الأجور.

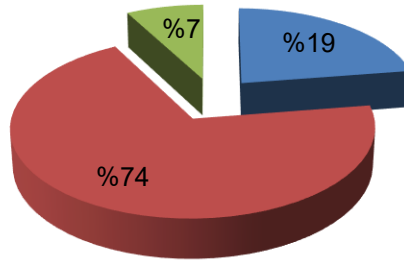
أما فيما يتعلق بالبرنامج الفرعي 2 فستشهد الإعتمادات المحالة ارتفاعا ملحوظا بنسبة 405% وذلك راجع خاصة إلى تخصيص 1100 ألف دينار لاستكمال مشروع بناء مقر جديد للإدارة الجهوية بمنوبة بالإضافة لإدراج مشروع بناء مقر جديد للإدارة الجهوية بسيدي بوزيد بكلفة 2550 ألف دينار خلال سنة 2020 تنفيذا لقرارات المجلس الوزاري المخصص للنظر في الوضع التنموي بولاية سيدي بوزيد والذي أقر جملة من الإجراءات المستعجلة لفائدة الجهة المذكورة،

بالنسبة لنشاط المساندة في مختلف البرامج الفرعية فتعود نسب التطور المسجلة لتقديرات سنة 2020 إلى تطور كتلة الأجور أساسا وذلك باعتبار الزيادات العامة في الوظيفة العمومية التي تقرر صرف القسط الثاني منها في شكل ملحق خلال شهر جانفي 2020، إلى جانب الترفيع في نسب مساهمة المشغل في نظام التقاعد والحيفة الإجتماعية.

### رسم بياني عدد 3

توزيع مشروع ميزانية برنامج " القيادة والمساندة " لسنة 2020  
حسب البرامج الفرعية

البرنامج الفرعي 1 جهوي ■ البرنامج الفرعي 2 مركزي ■ البرنامج الفرعي 1 مركزي ■



## 2.3 إطار النفقات متوسط المدى 2020 – 2022 لبرنامج "القيادة والمساندة":

جدول عدد 9:

إطار النفقات متوسط المدى ( 2020 – 2022 ) لبرنامج "القيادة والمساندة"  
التوزيع حسب طبيعة النفقة ( إعمادات الدفع )

الوحدة: ألف دينار

تقديرات	تقديرات	تقديرات	ق م 2019		إنجازات	السن	
			التبويب القديم	التبويب الجديد			
30854	28830	27351,1	26499	26499	20291	21963	نفقات التأجير
7711	7205	6835	6401	6401	5670	6953	نفقات التسيير
2788	2605	2471	2471	2471	2860	2979	نفقات التدخلات
6791	6345	6019	3790	3790	2619	2131	نفقات الاستثمار
-	-	-	-	-	-	-	نفقات العمليات المالية
-	-	-	-	-	-	-	بقية النفقات
48144	44985	42676,1	39161	39161	31440	34026	المجموع

# الملاحق

# برنامج البنية الأساسية للطرق

# 1- بطاقات مؤشرات قياس الأداء لبرنامج البنية الأساسية للطرق



## بطاقة المؤشر: تقدم انجاز المخطط المعتمد للطرق للسيارة

رمز المؤشر: 1.1.1.1

تسمية المؤشر: النسبة التراكمية لتقدم انجاز المخطط المعتمد للطرق للسيارة

تاريخ تحيين المؤشر: أبريل 2019

### I- الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: البرنامج 1 "البنية الأساسية للطرق"
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: البرنامج الفرعي 1: "تطوير وصيانة البنية الأساسية للطرق"
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تطوير شبكة الطرق للسيارة والطرق المرقمة على الصعيد الوطني والمغربي
4. تعريف المؤشر: نسبة تقدم انجاز الطرق للسيارة
5. نوع المؤشر: مؤشر منتج (Ind de produit)
6. طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة (efficacité socio-économique)
7. التفرعات حسب البرامج الفرعية (المركزية): المصالح المركزية لوزارة التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية (وحدة متابعة انجاز مشاريع الطرق للسيارة وتحرير حوزة الطرق المهيكلة بالمدن ووحدة انجاز الطريق للسيارة تونس جلما) وشركة تونس الطرق للسيارة.

### II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر (Formule): طول الطرق للسيارة المنجزة / طول الطرق للسيارة المبرمجة إلى أفق 2035
2. وحدة المؤشر: النسبة المئوية
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:
  - نسبة تقدم انجاز مشاريع الطرق للسيارة (قابس- مدن، مدن - راس الجدير، بوسالم - الحدود الجزائرية، ائصال الطريق للسيارة الى مدينة الكاف، تونس - جلما، جلما - سيدي بوزيد - قفصة و جلما - القصرين)
  - طول الطرق للسيارة المبرمجة = 1310 كم بحلول سنة 2035.
4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر (المنظومة المعلوماتية لمتابعة الأداء، إستمارة، إستبيان...): طريقة ادارية
5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: مصدر إداري
6. تاريخ توفر المؤشر: مارس 2020
7. القيمة المستهدفة للمؤشر<sup>4</sup> (Valeur cible de l'indicateur): 72 % سنة 2022
8. القيمة المستهدفة حسب البرامج الفرعية
9. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: هيكل غزواني

<sup>4</sup>القيمة المستهدفة للمؤشر هي القيمة التي يتعهد رئيس البرنامج ببلوغها على المدى المتوسط (ثلاث سنوات أو أكثر) أو الطويل (قيمة مستعدة من توجه إستراتيجي عام للبرنامج، من المخطط الخماسي...) مع ذكر السنة المتوقع بلوغ القيمة المستهدفة بها.

### III- قراءة في نتائج المؤشر

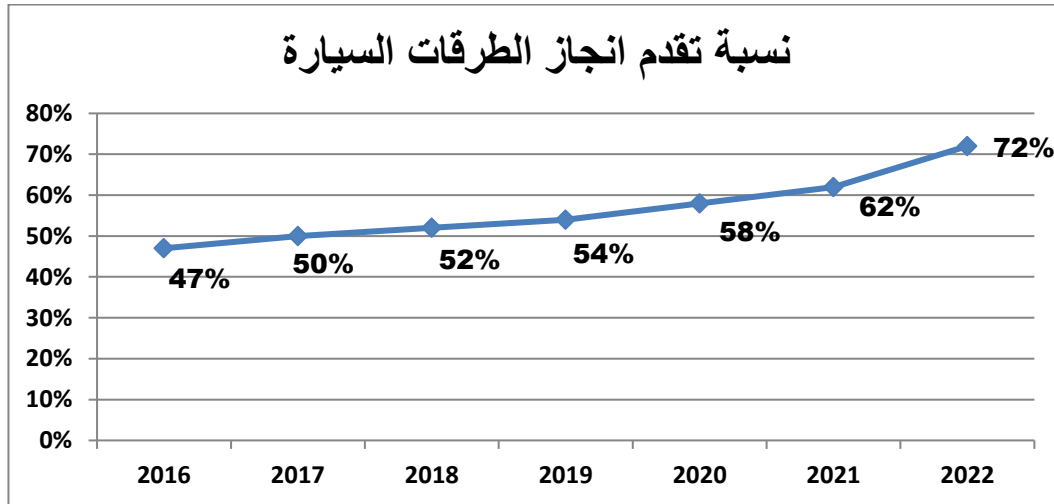
1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

التقديرات			2019	الإنجازات			الوحدة	مؤشر قياس الأداء:
2022	2021	2020		2018	2017	2016		
954	815	764	719	693	662	625	كم	طول الطرقات السيارة المنجزة
72	62	58	54	52	50	47	%	نسبة تقدم إنجاز الطرقات السيارة

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

طول الطرقات السيارة المبرمجة = 1310 كم. هذا الطول هو مجموع طول الطرقات السيارة في طور الاستغلال و طول الطرقات السيارة في طور الانجاز و طول الطرقات السيارة في طور الدراسة:

- طول الطرقات السيارة في طور الاستغلال = 641 كم (تونس- بوسالم 121 كم ، تونس – قابس 395 كم، تونس – بنزرت 53 كم و الأقساط أعداد 5 و 6 و 7 و 9 لمشروع الطريق السيارة مدنين - راس الجدير 72 كم)،
  - طول الطرقات السيارة في طور الانجاز = 104 كم (قابس – مدنين 84 كم و القسط عدد 8 لمشروع الطريق السيارة مدنين - راس الجدير 20 كم)،
  - طول الطرقات السيارة في طور الدراسة = 565 كم (مشروع إيصال الطريق السيارة إلى ولايات القيروان و سيدي بوزيد و القصرين و قفصة (385 كم) و الطريق السيارة بوسالم – الحدود الجزائرية (80 كم) و مشروع إيصال الطريق السيارة إلى مدينة الكاف (100 كم).
3. رسم بياني لتطور المؤشر:



4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المستهدفة للمؤشر:

تقديرات الاعتمادات للأنشطة لسنة 2020	الأنشطة	التدخلات	تقديرات المؤشر لسنة 2020	القيمة المستهدفة حسب البرامج الفرعية	القيمة المستهدفة للمؤشر	
84 000,0 أ د	النشاط 1 تطوير شبكة الطرقات السيارة		%58		%72	المؤشر 1.1.1.1
25 150,0 أ د	النشاط 2 الطريق السيارة تونس جلمة					

##### 5. تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر:

- تحرير حوزة مشاريع الطرقات السيارة تتطلب الكثير من الإجراءات الإدارية والقانونية الطويلة نظرا لتداخل العديد من الأطراف.
- إيجاد تمويل لإنجاز أشغال الطرقات السيارة.
- رفض بعض مالكي قطع الأراضي لإنجاز الأشغال فوق أراضيهم.
- أشغال تحويل شبكات جلمة المستلزمين (الشركة التونسية للكهرباء والغاز، الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه، المندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية ...) تتطلب مدة زمنية طويلة.

## بطاقة المؤشر: نسبة الطرقات التي يستجيب عرضها للمواصفات الفنية

رمز المؤشر: 2.1.1.1

تسمية المؤشر: نسبة الطرقات التي عرضها يستجيب للمواصفات الفنية

تاريخ تحيين المؤشر: ديسمبر 2018

### I- الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: البرنامج 1 "البنية الأساسية للطرقات"
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: البرنامج الفرعي 1 " تطوير وصيانة البنية الأساسية للطرقات "
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تطوير شبكة الطرقات السيارة و الطرقات المرقمة على الصعيد الوطني والمغربي
4. تعريف المؤشر: نسبة الطرقات التي عرضها يستجيب للمواصفات الفنية أي التي عرضها يساوي أو يفوق 7 أمتار وهذا يندرج ضمن استراتيجيات القطاع التي تحرص على جعل البنية الأساسية تستجيب لمتطلبات الحياة الاقتصادية والاجتماعية من خلال تطوير وتهيئة الطرقات المرقمة حتى تستجيب للمواصفات الفنية من حيث عرض الطريق.
5. نوع المؤشر: مؤشر منتج
6. طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة (efficacité socio-économique)
7. التفريعات حسب البرامج الفرعية (المركزية)

### II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر (Formule): طول شبكة الطرقات المعبدة بعرض يساوي أو يفوق 7م إلى حد ديسمبر للسنة / الطول الجملي لشبكة الطرقات المعبدة إلى حد ديسمبر لنفس السنة دون اعتبار شبكة الطرقات السيارة
2. وحدة المؤشر: %
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: ملف إداري
4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: وثائق إدارية
5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: الإدارة العامة للجسور و الطرقات
6. تاريخ توفّر المؤشر: سنوي
7. القيمة المستهدفة للمؤشر<sup>5</sup> (Valeur cible de l'indicateur): 73,9 % سنة 2022
8. القيمة المستهدفة حسب البرامج الفرعية 73,9 % سنة 2022

<sup>5</sup>القيمة المستهدفة للمؤشر هي القيمة التي يتعهد رئيس البرنامج ببلوغها على المدى المتوسط (ثلاث سنوات أو أكثر) أو الطويل (قيمة مستمدة من توجه إستراتيجي عام للبرنامج، من المخطط الخماسي...) مع ذكر السنة المتوقع بلوغ القيمة المستهدفة بها.

## III - قراءة في نتائج المؤشر

## 6. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

تقديرات			2019	إنجازات			الوحدة	مؤشرات قياس أداء الهدف
2022	2021	2020		2018	2017	2016		
73,9	72,1	71,3	68,8	65,6	65,8	65,9	%	المؤشر 2.1.1.1: نسبة الطرق التي عرضها يستجيب للمواصفات الفنية
11 953,1	11 589,1	11 381,1	10 921,1	10 353,1	10 183,6	10 074,5	كلم	طول شبكة الطرق المعبدة بعرض يساوي أو يفوق 7م إلى حد ديسمبر للسنة
16 171,6	16 071,6	15 971,6	15 871,6	15 771,6	15 468,4	15 283,7	كلم	الطول الجملي لشبكة الطرق المعبدة إلى حد ديسمبر لنفس

## 7. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

نلاحظ أن طول شبكة الطرق المعبدة بعرض يساوي أو يفوق 7م إلى حد ديسمبر للسنة هي في ارتفاع من سنة إلى أخرى ولكن بما أن الطول الجملي لشبكة الطرق المعبدة إلى حد ديسمبر لنفس السنة هو كذلك في ارتفاع فإن المؤشر لم يعرف نمواً خلال السنوات 2016 و 2017 و 2018 وذلك خاصة نتيجة ترقيم بعض المسالك الريفية إلى طرق محلية. ويساهم في تطور هذا المؤشر العديد من مشاريع الطرق المهيكلة وتطوير وتهيئة الطرق المرقمة التي هي بصدد الإنجاز من ذلك:

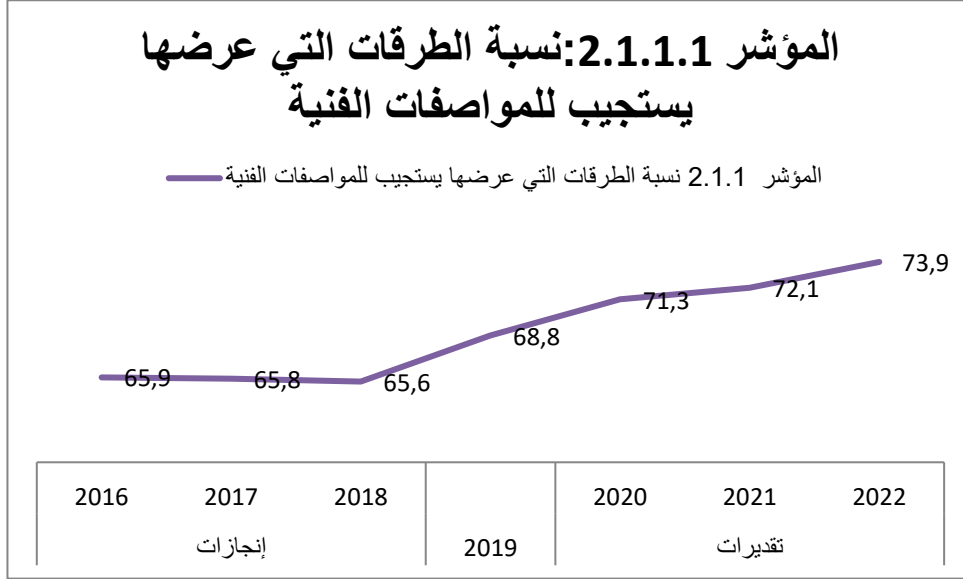
- أشغال وصلة ربط بين ط و 10 و الطريق اكس بطول 3 كلم باعتبار محولين، مضاعفة ط م 533 بين ط م 546 و قلعة الأندلس و وصلة المرفأ المالي ط م 533، محول ط و 9 - 2، محول 20 X - 3، أشغال امتداد الطريق 20 X ( ط ج 31 - المخرج الغربي) و كذلك أشغال الطريق X4 باعتبار محول على مستوى تقاطع الطريقين (X4-X20). هذا فيما يتعلق بطرق توس الكبرى.

- أما داخل البلاد فيتواصل إنجاز الطريق الوطنية 4 بين زغوان وسليانة ومنعرج تالة بولاية القصرين. تتواصل أشغال إنجاز 8 محولات على الطريق الحزامية بصفاقس الحصة الأولى والثانية وتم اعلان طلب عروض للحصة الثالثة والرابعة. انطلقت أشغال المدخل الشمالي الجنوبي لمدينة صفاقس الجزء الأول وتم اعلان طلب العروض للجزء الثاني. كذلك انطلقت أشغال مضاعفة الطريق الجهوية 27 بين نابل وقربة الجزء الأول وتم اعلان طلب عروض للجزء الثاني بين قربة ومنزل تميم. كما انطلقت أشغال ربط تطاوين بالطريق السيارة 1 و مضاعفة الطريق الرومانية (ط ج 117) بمدنين وبناء منشأة فنية على الطريق الجهوية 128 قربص نابل.

- يتواصل إنجاز تهيئة الجزء الأول (344.6 كلم) و الجزء الثاني (361.3 كلم) من الطرق المرقمة الممول من البنك الإفريقي للتنمية وأشغال تهيئة الطريق الوطنية 16 (2\*2 مسالك) بطول 21,3 كلم بقابس بتمويل من البنك الإفريقي للتنمية (PMIR) وكذلك أشغال تهيئة الطريق الجهوية رقم 118 بولاية مدنين و الطريق الوطنية رقم 20 بولاية قبلي

بتمويل من الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي. وستنطلق أشغال تهيئة الطرقات المرقمة برنامج 2018 خلال 2020 كما تم ترسيم سنة 2020 تهيئة 129,6 كلم من الطرقات - تتواصل أشغال سد الثغرات 200 كلم من الطرقات المرقمة وسد الثغرات الطريق الوطنية رقم 19 بولاية تطاوين واتمام أشغال سد الثغرات الطريق المحلية رقم 958 بولاية قابس.

#### 8. رسم بياني لتطور المؤشر:



#### 9. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المستهدفة للمؤشر:

تقديرات الإعتمادات للأنشطة لسنة 2020	الأنشطة	التدخلات	تقديرات المؤشر لسنة 2020	القيمة المستهدفة حسب البرامج الفرعية	القيمة المستهدفة للمؤشر	المؤشر نسبة الطرقات التي عرضها يستجيب للمواصفات الفنية
208 800,0 أ د	النشاط 4 الطرقات المهيكلية					
132 500,0 أ د	النشاط 5 تهيئة و تطوير الطرقات المرقمة		%71,3	%73,9	%73,9	

#### 10. تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر:

- عدم وجود منظومة اعلامية لاحتساب تطور المؤشر
- تطور طول الشبكة المعقدة بترقيم طرقات جديدة يجعل نسبة تطور المؤشر تنخفض
- ارتباط برمجة وانجاز الأنشطة بتوفر التمويل الخارجي

## بطاقة المؤشر: النسبة التراكمية لتهيئة المسالك الريفية

رمز المؤشر: 1.2.1.1

تسمية المؤشر: النسبة التراكمية لتهيئة المسالك الريفية

تاريخ تحيين المؤشر: ديسمبر 2018

### I- الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: البرنامج 1 "البنية الأساسية للطرق"
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: البرنامج الفرعي 1: "تطوير وصيانة البنية الأساسية للطرق"
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تحسين ربط التجمعات الريفية بشبكة الطرقات المرقمة
4. تعريف المؤشر: النسبة التراكمية لتهيئة المسالك الريفية
5. نوع المؤشر: مؤشر منتج
6. طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة (efficacité socio-économique)
7. التفرعات حسب البرامج الفرعية (المركزية والجهوية): المصالح المركزية لوزارة التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية والإدارات الجهوية للتجهيز والإسكان والتهيئة الترابية

### II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر (Formule): طول المسالك الريفية المهيئة / الطول الجملي لشبكة المسالك الريفية
2. وحدة المؤشر: النسبة المئوية
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: ملف إداري
4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: طريقة ادارية
5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: مصدر إداري
6. تاريخ توفر المؤشر: مارس 2020
7. القيمة المستهدفة للمؤشر<sup>6</sup> (Valeur cible de l'indicateur): 45,7 % سنة 2022
8. القيمة المستهدفة حسب البرامج الفرعية 45,7 % سنة 2022
9. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: الإدارة العامة للجسور والطرق

<sup>6</sup>القيمة المستهدفة للمؤشر هي القيمة التي يتعهد رئيس البرنامج ببلوغها على المدى المتوسط (ثلاث سنوات أو أكثر) أو الطويل (قيمة مستمدة من توجه إستراتيجي عام للبرنامج، من المخطط الخماسي...) مع ذكر السنة المتوقع بلوغ القيمة المستهدفة بها.

### III - قراءة في نتائج المؤشر

#### 1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتفديرات الخاصة بالمؤشر

تفديرات			2019	إنجازات			الوحدة	مؤشرات قياس أداء الهدف
2022	2021	2020		2018	2017	2016		
45,7	44,9	44,7	44,2	43,1	45,7	41,8	%	المؤشر 3.2.1.1 النسبة التراكمية لتهيئة المسالك الريفية
26 194,0	25 744,0	25 589,0	25 296,0	24 711,0	24 919,4	21 767,4	كلم	طول شبكة المسالك الريفية المهيئة إلى حد ديسمبر للسنة
57 282,8	57 282,8	57 282,8	57 282,8	57 282,8	54 536,3	52 044,2	كلم	الطول الجملي لشبكة المسالك الريفية إلى حد ديسمبر لنفس السنة

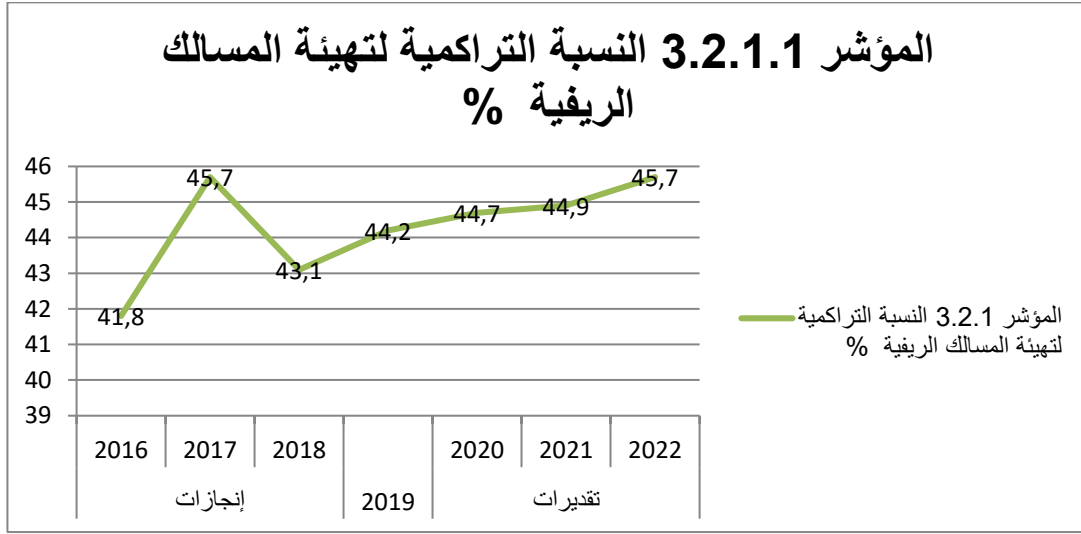
#### 2. تحليل النتائج وتفديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

تقوم الإدارة العامة للجسور والطرق ببرنامج تهيئة المسالك الريفية مع اعطاء الأولوية إلى الـ 14 ولاية ذات أولوية و هذه وضعية مختلف المشاريع إلى حد ديسمبر 2018:

- تهيئة 750 كلم من المسالك الريفية موزعة على 22 ولاية، تم تمويله بقرض الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي (3)، بلغت نسبة الإنجاز 95%
- أشغال تهيئة 25 كلم مسلك جبل المغيلة لم تنطلق بعد أما تهيئة 30 كلم بمسلك جبل السمامة بولاية القصيرين فبلغت نسبة الإنجاز 95 %
- تهيئة 310 كلم من المسالك الريفية موزعة على 14 ولايات ذات أولوية بلغت نسبة الإنجاز 92 %
- تهيئة 625 كلم من المسالك الريفية موزعة على 9 ولايات خلال شهري سبتمبر وأكتوبر 2016 بتمويل قرض الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي (4)، بلغت نسبة الإنجاز 79%
- تهيئة 151,7 كلم من المسالك الريفية بـ 6 ولايات ذات أولوية بتمويل الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي والبنك الإفريقي للتنمية البعض منها في طور متقدم من الإنجاز
- تم ترسيم سنة 2020 تهيئة تهيئة 148 من المسالك الريفية بطول 912 كلم موزعة على 22 ولاية بتمويل من الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية على أن ينطلق جزء أول بطول حوالي 450 كلم خلال 2020. وكذلك تم ترسيم تهيئة 8 مسالك ريفية حدودية بطول 49,350 كلم بولاية القصيرين ومسالك ريفية بطول 26,9 كلم بولاية جندوبة وتعبيد 3 مسالك بطول 79,5 كلم بولاية قفصة.



## 3. رسم بياني لتطور المؤشر:



## 4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المستهدفة للمؤشر:

تقديرات الإ اعتمادات للأنشطة لسنة 2020	الأنشطة	التدخلات	تقديرات المؤشر لسنة 2020	القيمة المستهدفة حسب البرامج الفرعية	القيمة المستهدفة للمؤشر	
50 000 أ د	تهيئة المسالك الريفية		%44,7	%45,7	%45,7	3.2.1.1
9 000 أ د	تعبيد المسالك الريفية					

## 5. تحديد أهم النقاط (limites) المتعلقة بالمؤشر:

- البحث عن تمويل

- طول اجراءات ابرام الصفقات (دراسات وأشغال) باعتبار التنسيق مع الولايات لتحديد المسالك التي يتم برمجتها للدراسة

- تنوع المتدخلين عند إنجاز المسالك حيث يأخذ هذا المؤشر بعين الاعتبار المسالك التي يتم تهيئتها في إطار البرامج السنوية لتنمية والتنمية المندمجة التي تشرف عليها الإدارات الجهوية للتجهيز لفائدة المجالس الجهوية للولايات.

- ترقيم المسالك الريفية إلى درجة طرق محلية مما يؤثر على طول الشبكة المهيئة

## بطاقة مؤشر: مؤشر جودة شبكة الطرقات المرقمة في الجهات

رمز المؤشر: 1.3.1.1

تسمية المؤشر: مؤشر جودة شبكة الطرقات المرقمة

تاريخ تحيين المؤشر: افريل 2019

### IV- الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: البرنامج 1 "البنية الأساسية للطرق"
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: البرنامج الفرعي 1 " تطوير وصيانة البنية الأساسية للطرق " و24 برنامج فرعي جهوي.
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: المحافظة على جودة الطرقات
4. تعريف المؤشر: الصيانة العادية والدورية للطرق المرقمة للمحافظة على المعبد وتوابعه (ما عدى الطرقات التي هي بصدد الأشغال) التي هي في حالة حسنة والعناية بالتجهيزات الموجودة لتأمين سهولة استعمال الطريق بشكل مريح وآمن.
5. نوع المؤشر: مؤشر منتج (Ind de produit)
6. طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة (efficacité socio-économique)
7. التفريعات حسب البرامج الفرعية (المركزية والجهوية): المصالح المركزية لوزارة التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية والإدارات الجهوية للتجهيز والإسكان والتهيئة الترابية.

### V- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر (Formule):

$$\text{مؤشر الجودة} = \frac{(100 \times \text{ط.ح.ح}) + (50 \times \text{ط.ح.م}) + (10 \times \text{ط.ح.س})}{\text{ط.ش.ط.م}}$$

#### مصطلحات:

ط.ح.ح : طرق في حالة حسنة : لا تظهر بها أي عيوب (تشققات – تجزعات...)،  
 ط.ح.م : طرق في حالة متوسطة : تظهر بها عيوب سطحية و جزئية (بأماكن محدودة ) و لا تشمل هيكل الطريق (الطبقات السفلية)، كما تمت بها عدة تدخلات لإصلاح الحفر.  
 ط.ح.س: طرق في حالة سيئة: تظهر بها عيوب عامة من ذلك التشققات العميقة،  
 التجزعات، الإعوجاجات و التخددات ، الخ...

م.ج.ط.م: مؤشر جودة الطرقات المرقمة  
 ط.ش.ط.م: طول شبكة الطرقات المعبدة  
 ط.ش.ط.غ.م: طول شبكة الطرقات غير المعبدة

2. وحدة المؤشر: النسبة المئوية

3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: ملف إداري

4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: طريقة إدارية

5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: مصدر إداري

6. تاريخ توقّر المؤشر: أبريل 2019

7. القيمة المستهدفة للمؤشر<sup>7</sup> (Valeur cible de l'indicateur): 72 % سنة 2022

8. القيمة المستهدفة حسب البرامج الفرعية

9. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: إدارة استغلال وصيانة الطرقات (محمد القاسمي)

## VI- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

التقديرات			2019	الإنجازات			الوحدة	مؤشر قيس الأداء:
2022	2021	2020		2018	2017	2016		
75,7	72,6	69,4	66,5	63,2	62,8	59,1	%	معدل جودة شبكة الطرقات المرقمة من جملة كامل الشبكة
16734	16634	16534	16434	16334	16031	15691	كلم	الطول المعبد لشبكة الطرقات المرقمة
15563	15463	15363	15263	15163	14982	14957	كلم	الطول المعبد المعني بالمؤشر
9227	8527	7827	7127	6427	6210	5688	كلم	الطول في حالة حسنة
4925	5125	5325	5525	5725	5805	5565	كلم	الطول في حالة متوسطة
1411	1811	2211	2611	3011	2967	3704	كلم	الطول في حالة سيئة
3080	3155	3230	3305	3380	3673	3855	كلم	الطول غير المعبد لشبكة الطرقات المرقمة

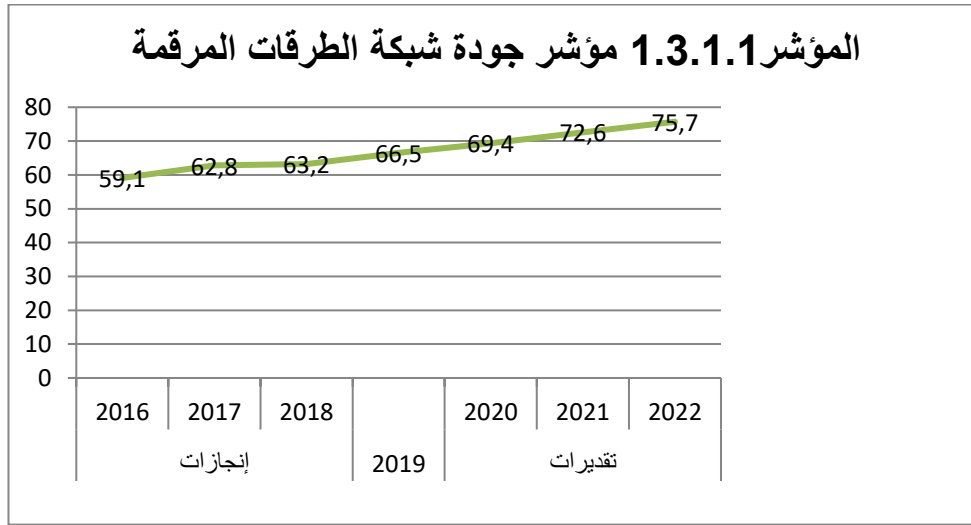
2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

العمل على تقليص أجزاء الطرقات التي تكون في حالة سيئة وذلك بإعطائها الأولوية في البرمجة والتدخل السريع بإصلاحها وكذلك التفكير ووضع البرامج في إنجاز الطرقات التي تكون في حالة متوسطة وذلك من أجل الضغط على كلفة الإصلاح والعمل على الترفيع في الإعتمادات المخصّصة لصيانة واستغلال الطرقات للحصول على شبكة في حالة حسنة وذات جودة عالية تؤمّن سهولة استعمال الطريق بشكل مريح وآمن.

التغيير التدريجي من المرور بتقنيات التغليف السطحي (بطبقة واحدة أو طبقتين) إلى التغليف بإستعمال الخرسانة الإسفلتية خاصة وأن الطرقات المعبدة بهذه المادة تعادل النصف.

<sup>7</sup>القيمة المستهدفة للمؤشر هي القيمة التي يتعهد رئيس البرنامج ببلوغها على المدى المتوسط (ثلاث سنوات أو أكثر) أو الطويل (قيمة مستعدة من توجه إستراتيجي عام للبرنامج، من المخطط الخماسي...) مع ذكر السنة المتوقع بلوغ القيمة المستهدفة بها.

## 3. رسم بياني لتطور المؤشر:



## 4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المستهدفة للمؤشر:

تقديرات الإتمادات للأنشطة لسنة 2020	الأنشطة	التدخلات	تقديرات المؤشر لسنة 2020	القيمة المستهدفة حسب البرامج الفرعية	القيمة المستهدفة للمؤشر	
127 890 أ د	النشاط C استغلال وصيانة الطرقات المرقمة		69,4%	75,7%	75,7%	المؤشر 1.3.1.1
47 000 أ د	النشاط E تهيئة السلامة المرورية وإصلاح أضرار الفيضانات					

## 5. تحديد أهم النقص (limites) المتعلقة بالمؤشر:

- عدم القدرة الكافية لتحمل أعباء الأشغال لدى الشركات.
- محدودية عدد الشركات المؤهلة للقيام ببعض الأشغال الخصوصية المتعلقة بصيانة الطرقات.
- عدم التنسيق مع المستلزمين العموميين عند قيامهم بالأشغال الخاصة بهم.
- عدم إحترام الحمولة القانونية من قبل ناقلي البضائع.

لذا يجب:

- إتماد عقود صيانة لعدة سنوات مع الشركات الخاصة ومزيد ترشيد العمل مع المقاولات المتعاقد معها ضمن البرنامج الوطني التحفيزي للشباب أصحاب الشهادات العليا لبعث مقاولات صغرى في مجال الصيانة العادية للطرقات
- الإسراع بتركيز بنك معلومات للطرقات يساعد على البرمجة وتسهيل معرفة المعطيات المتعلقة بصيانة الطرقات
- توجيه دور الإدارة نحو المراقبة، التنسيق والتدخل السريع في الحالات الطارئة،
- ترشيد إقتناء المعدات الجديدة وحسن صيانتها،
- مراجعة النصوص القانونية وعقود الإستغلال الوقتي مع المستلزمين العموميين،
- تكثيف المراقبة لحاملات الوزن الثقيل.

## برنامج

# حماية المناطق العمرانية والشريط الساحلي والتحكم في المنشآت المفوضة

# 1- بطاقات مؤشرات قياس الأداء

## لبرنامج

حماية المناطق العمرانية والشريط  
الساحلي والتحكم في المنشآت المفوضة

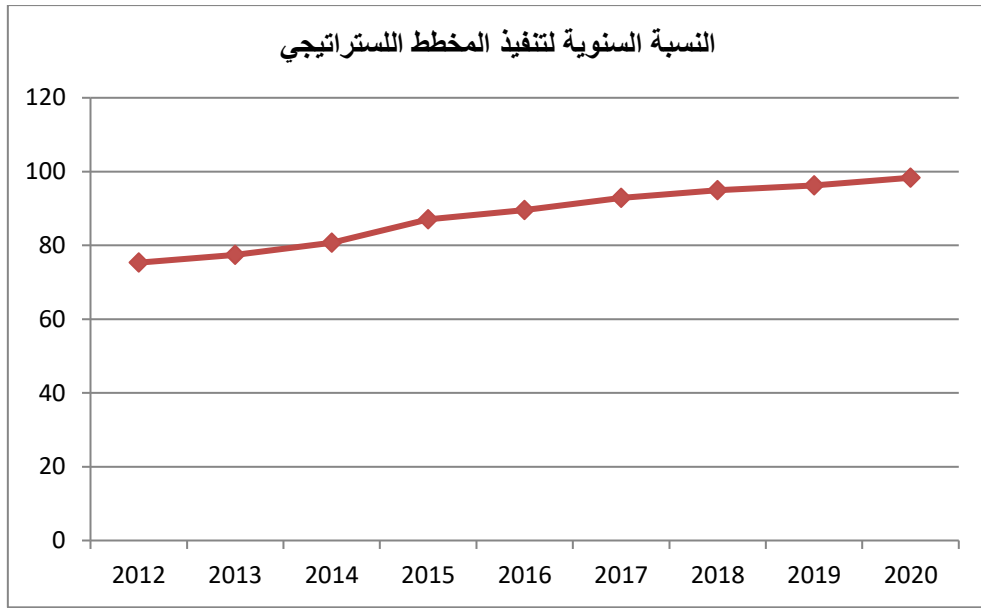
## بطاقة المؤشر: النسبة التراكمية لإنجاز مشاريع المخطط الإستراتيجي

1. رمز المؤشر: 1.1.1.2
2. تسمية المؤشر: النسبة التراكمية لإنجاز مشاريع المخطط الإستراتيجي
3. تاريخ تحيين المؤشر: جويلية 2019.
4. التواتر: سنوي
- I. الخصائص العامة للمؤشر:
  5. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: حماية المناطق العمرانية والشريط الساحلي و التحكم في المنشآت.
  6. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: حماية المناطق العمرانية من الفيضانات.
  7. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: التحكم في مياه السيول على مشارف التجمعات السكنية و ضمان وظيفية المنشآت المنجزة
8. تعريف المؤشر: النسبة التراكمية لإنجاز مشاريع المخطط الإستراتيجي لحماية المدن والتجمعات السكنية من الفيضانات التي تم قبولها وقتيا.
9. نوع المؤشر: منتج.
10. طبيعة المؤشر: جودة.
11. التفريعات: يتم التدخل بكامل ولايات الجمهورية.
- II. التفاصيل الفنية للمؤشر:
  1. طريقة احتساب المؤشر: العدد الجملي للمشاريع التي تم إنجازها و قبولها بصفة وقتية إلى حدود تاريخ تحيين المؤشر مقارنة بالعدد الجملي للمشاريع المبرمجة بالمخطط الإستراتيجي إلى غاية 2020
  2. وحدة المؤشر: نسبة (%)
  3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: محاضر الاستلام الوقتي للمشاريع
  4. طريقة تجميع البيانات والمعطيات الأساسية: الحصول على الوثيقة مباشرة من رئيس المشروع
  5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: محاضر الاستلام الوقتي للمشاريع المسلمة من طرف رؤساء المشاريع
  6. تاريخ توفر المؤشر: نهاية السنة
  7. القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur): 100%
  8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: جودة نصري (كاهية مدير)
- III. قراءة في نتائج المؤشر:
  1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

تقديرات			2019	انجازات			الوحدة	مؤشرات قيس أداء الهدف
2022	2021	2020		2018	2017	2016		
-	100	98	96	98	97	91	%	المؤشر 1.1.1.2: النسبة التراكمية لإنجاز مشاريع المخطط الإستراتيجي

## 2. تحليل ومناقشة النتائج و تقديرات الانجازات الخاصة بالمؤشر:

- بالنسبة لسنة 2019 من المتوقع أن تنخفض نسبة المؤشر إلى 96 % حيث أنه هناك بعض المشاريع التي يتوقع عدم التمكن من الانتهاء من إنجازها خلال هذه السنة نظرا لوجود بعض الإشكاليات التي تشهدها هذه المشاريع و المتمثلة أساسا في تحويل مختلف شبكات المستلزمين العموميين في الوقت المناسب.
  - اما بالنسبة لسنة 2021 من المتوقع أن يتم إستكمال إنجاز كل المشاريع المبرمجة بالمخطط الإستراتيجي و ستعمل الإدارة على تحيين هذا المؤشر قبل موفى سنة 2021 مع العلم أن الإدارة قامت بإعلان طلب عروض خلال شهر جويلية 2019 لتحيين الدراسة الإستراتيجية التي ستشمل كامل تراب الجمهورية.
- ### 3. رسم بياني لتطور المؤشر:



## 4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

- تحيين الدراسة الإستراتيجية إلى أفق سنة 2050
- الإعتماد على مكاتب دراسات لمراقبة أشغال المشاريع
- حل الإشكاليات التي تعترض مسار المشروع بشكل جزئي (مراسلة مصالح المستلزمين العموميين ومصالح السلطات الجهوية المعنية بالمشروع).

## 5. تحديد أهم النقاط (limites) المتعلقة بالمؤشر:

- عدم التمكن في بعض الأحيان من فض الإشكالات التي تعترض إنجاز المشروع (تحويل مختلف الشبكات وتحرير مسار المشروع)
- التعدي على حرمة الملك العمومي للمياه عن طريق البناء الفوضوي بالاساس مما يعقد عملية القيام بالأشغال
- غياب منظومة معلوماتية بمصالح الدراسات والأشغال بالإدارة



## بطاقة المؤشر: النسبة السنوية لجهر منشآت الحماية

1. رمز المؤشر: 2.1.1.2

2. تسمية المؤشر : النسبة السنوية لجهر منشآت الحماية

3. تاريخ تحيين المؤشر : جويلية 2019.

I. الخصائص العامة للمؤشر:

4. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: حماية المناطق العمرانية والشريط الساحلي و التحكم في المنشآت.

5. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: حماية المناطق العمرانية من الفيضانات .

6. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر : التحكم في مياه السيلاان على مشارف التجمعات السكنية و ضمان وظيفية المنشآت

المنجزة.

7. تعريف المؤشر : طول القنوات ومجاري المياه التي يتم جهرها و تنظيفها سنويا مقارنة بالطول الجملي لمنشآت الحماية

المنجزة ( دون الأخذ بعين الاعتبار عدد التميرر لتنظيف المنشآت ) .

8. نوع المؤشر : منتج.

9. طبيعة المؤشر: جودة.

10. التفريعات : يتم التدخل بكامل ولايات الجمهورية.

II. التفاصيل الفنية للمؤشر:

1. طريقة احتساب المؤشر: طول المنشآت التي يتم جهرها و تنظيفها بمختلف الولايات سنويا على الطول الجملي لمنشآت

الحماية المنجزة إلى تاريخ تحيين المؤشر.

2. وحدة المؤشر: النسبة %

3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: طول المنشآت التي يتم جهرها و تنظيفها بمختلف الولايات

4. طريقة تجميع البيانات والمعطيات الأساسية : تقوم مصلحة الصيانات بتسجيل المعطيات في قاعدة معلومات بصفة

شهرية

5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: المسؤول عن مصلحة الصيانة

6. تاريخ توفر المؤشر : شهريا

7. القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur): 100%

8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج : شكري الخلفي (كاهية مدير)

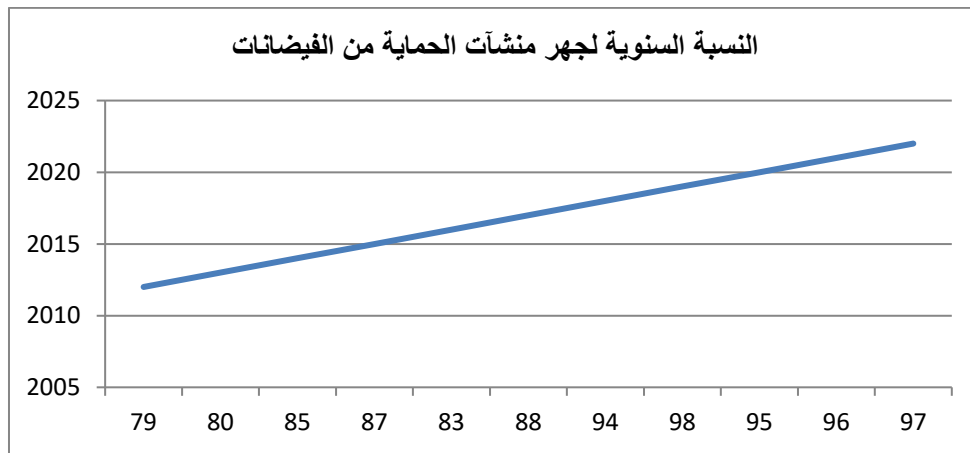
## 1. سلسلة النتائج ( الانجازات ) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

تقديرات			2019	انجازات			الوحدة	مؤشرات قياس أداء الهدف
2022	2021	2020		2018	2017	2016		
97	96	95	98	94	88	83	%	مؤشر 2.1.1.2: النسبة السنوية لجهر المنشآت المنجزة للحماية من الفيضانات

## 2. تحليل ومناقشة النتائج وتقديرات الانجازات الخاصة بالمؤشر:

--يتم تحديد تقديرات الانجازات الخاصة بهذا المؤشر حسب قيمة التواترات السنوية للأمطار وحسب الأولويات والحالة التي تكون عليها المنشآت ذلك أنه أحيانا يتم التدخل بصفة متكررة لجهر وتنظيف العديد من المنشآت. ويعود هذا التطور إلى تزايد عدد المشاريع سنويا إضافة إلى تقادم المنشآت المنجزة، كما يرتبط هذا المؤشر ارتباطا هاما بكمية الامطار المسجلة سنويا. سيشهد هذا المؤشر تطورا نسبيا خلال الفترة الممتدة بين سنة 2020 و2022 غير أنه من المتوقع أن يعرف ارتفاعا ملحوظا بنسبة 98% خلال سنة 2019 ويعود ذلك إلى التدخلات الإضافية التي قامت بها مصالح الإدارة في بعض الأودية نظرا للتهاطلات الإستثنائية التي شهدتها بعض المناطق من البلاد وكميات الأتربة والاحوال الناجمة عن ذلك.

## 3. رسم بياني لتطور للمؤشر:



#### **4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:**

- صيانة وتدعيم الآليات اللازمة لجهر وتنظيف المنشآت

- التدخل لجهر وصيانة كل المنشآت عن طريق المقاولات

#### **5. تحديد أهم النقاط (limites) المتعلقة بالمؤشر:**

- محدودية الاعتمادات التي يتم تخصيصها للصيانة.

- لقاء الفواضل بجميع أنواعها من طرف المواطنين والمصانع.

- انسياب كميات كبيرة من المياه المستعملة نتيجة الربط العشوائي مما يعرقل أحيانا القيام بالاشغال اللازمة.

- المؤشر لا يأخذ بعين الإعتبار جميع أنواع منشآت الحماية (أحواض تجميع المياه، الحواجز الترابية)

- غياب منظومة معلوماتية بمصلحة الصيانة بالإدارة

## بطاقة المؤشر: النسبة التراكمية لحماية الشريط الساحلي من الانجراف البحري

رمز المؤشر: 1.2.2.2.

تسمية المؤشر : النسبة التراكمية لحماية الشريط الساحلي من الانجراف البحري .

تاريخ تحيين المؤشر : ماي 2019.

I. الخصائص العامة للمؤشر:

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: حماية المناطق العمرانية والشريط الساحلي و التحكم في المنشآت
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: حماية الشريط الساحلي و إحكام إنجاز المنشآت المينائية.
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر : المحافظة على الملك العمومي البحري وحماية الشريط الساحلي والتحكم في انجاز المنشآت تعريف المؤشر : هو النسبة التراكمية لانجاز مشاريع حماية الشريط الساحلي من الانجراف البحري المبرمجة في الفترة الممتدة من 2015-2020.

4. نوع المؤشر : منتج.

5. طبيعة المؤشر: جودة.

6. التفريعات: يتم التدخل بكامل الشريط الساحلي.

II. التفاصيل الفنية للمؤشر:

1. طريقة احتساب المؤشر: جمع النسب السنوية للشريط الساحلي الذي تمت حمايته من الانجراف البحري مقارنة بالطول الجملي للشريط الساحلي المعني بالحماية في الفترة الممتدة من 2015-2020.
2. وحدة المؤشر: نسبة
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: مشاريع حماية الشريط الساحلي التي بصدد الانجاز والتي تم تسلمها وقتيا (طول الشريط الساحلي) خلال السنة المعنية.
4. طريقة تجميع البيانات والمعطيات الأساسية: بالتنسيق مع رؤساء المشاريع.
5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: الإدارة العامة للمصالح الجوية والبحرية.
6. تاريخ توفر المؤشر : شهر مارس من كل سنة
7. القيمة المستهدفة للمؤشر : 100 % في 2021
8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج : ناهد الكلاعي

## ملاحظة

نظرا للمسؤوليات المتداخلة بين الإدارة العامة للمصالح الجوية والبحرية ووكالة حماية وتهيئة الشريط الساحلي والتي تتجلى في:

1. تقوم الوكالة بإنجاز مشاريع حماية الشريط الساحلي خلافا لما جاء بالنصوص القانونية المذكورة أعلاه والتي تفوض لمصالح وزارة التجهيز إنجاز مشاريع حماية الشريط الساحلي،
  2. تواصل الإدارة العامة للمصالح الجوية إعداد دراسات استعجالية لحماية أجزاء من الشريط الساحلي مهددة بالانجراف البحري وقيامها بالأشغال الضرورية.
- ويترتب على ذلك:

3. عدم التدخل السريع للوكالة على إثر العواصف وتعرض بعض المناطق لانجراف بحري حاد،
  4. وجود أجزاء من الشريط الساحلي تشهد مظاهر انجراف حادة لم تقع برمجة حمايتها من أي طرف.
- بالتالي فإن الإدارة العامة للمصالح الجوية والبحرية اقترحت تغيير استراتيجيتها في مجال حماية الشريط الساحلي من خلال:

1. تفعيل ما جاء بالفصل 27 من القانون عدد 73 لسنة 1995 مؤرخ في 24 جويلية 1995 :
    - إحالة إنجاز المشاريع لفائدة وزارة التجهيز.
    - رصد الإعتمادات الضرورية للمشاريع المبرمجة ضمن ميزانية وزارة التجهيز.
  2. توضيح التضارب في المسؤوليات بنص قانوني:
    - تكليف الإدارة العامة للمصالح الجوية والبحرية ببرمجة وإنجاز دراسات وأشغال مشاريع حماية الشريط الساحلي من الانجراف البحري بما في ذلك البرنامج الوطني لحماية الشريط الساحلي.
- إلا أنه لم يتم الأخذ بعين الاعتبار مقترح الإدارة العامة للمصالح الجوية والبحرية إلى حد الآن وبالتالي تم تنقيح القيمة المستهدفة للمؤشر بتخفيضها وقد تم اعتماد طول جملي يقدر بـ 15.95 كم منذ سنة 2018 عوضا عن 30.1 كم. بالنسبة لسنة 2017 تم اعتماد طول جملي يقدر بـ 12.5 كم ويعود هذا الترفيع في القيمة المستهدفة إلى ظهور مشاريع استعجالية جديدة لم تكن مبرمجة وتمت برمجتها (كرنيش بنزرت: 2.5 كم ، قمرت: 0.30 كم، كاب الزبيب: 0.5 كم) وفي حال تمت المصادقة على المقترح سنقوم بتعديل القيمة المستهدفة للمؤشر بما يتماشى والمهام الموكلة للإدارة العامة للمصالح الجوية والبحرية.

III. قراءة في نتائج المؤشر:

### 1. سلسلة النتائج ( الإنجازات ) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

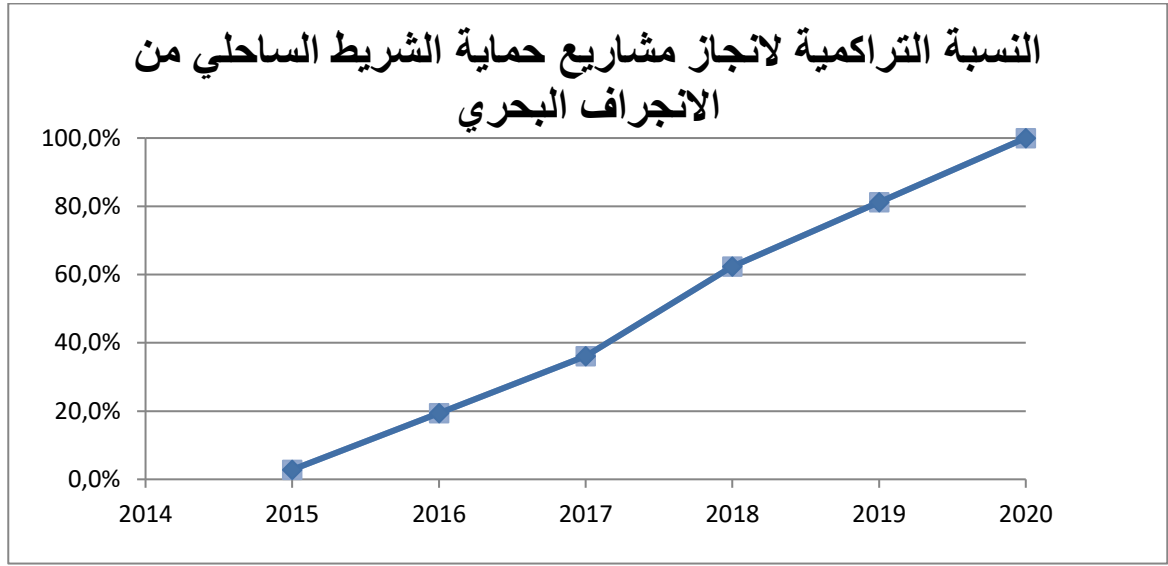
تقديرات			توقعات	إنجازات			الوحدة	هدف 2.2.2: محافظة على الملك العمومي البحري وحماية الشريط الساحلي والتحكم في انجاز المنشآت
2022	2021	2020		2019	2018	2017		

15.95							كم	طول الجملي للشريط الساحلي المبرمج للحماية
15.95	14.4	11.5	6.7	5.1	3.1	كم	طول الشريط الساحلي المبرمج للحماية	
100	90.7	71.9	42	32.0	19.4	%	مؤشر 3.2.2.2: نسبة التراكمية لحماية الشريط الساحلي من الانجراف البحري	

## 2. تحليل ومناقشة النتائج و تقديرات الانجازات الخاصة بالمؤشر:

يتم برمجة المشاريع على أساس المناطق الأكثر عرضة للانجراف البحري.

## 3. رسم بياني لتطور للمؤشر:



## 4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

- حماية أجزاء من الشريط الساحلي من الانجراف البحري (بنزرت، المهديّة، جرجيس، جبنانة، طبرقة، القسط الثالث من جرف المنستير ....)

## 5. تحديد أهم النقص (limites) المتعلقة بالمؤشر:

- التداخل في أدوار كل من وكالة حماية وتهيئة الشريط الساحلي والإدارة العامة للمصالح الجوية والبحرية.
- عدد محدود للمقاولات ومكاتب الدراسات المختصة في ميدان الأشغال البحرية.
- نقص في المعطيات الأساسية.

## بطاقة المؤشر: مستوى الأداء الفني لانجاز المشاريع البحرية المفوضة

رمز المؤشر: 2.2.2.2.

تسمية المؤشر : مستوى الأداء الفني لانجاز المشاريع البحرية المفوضة .  
تاريخ تحيين المؤشر : ماي 2019.

II. الخصائص العامة للمؤشر:

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: حماية المناطق العمرانية والشريط الساحلي.
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: حماية الشريط الساحلي و تطوير المنشآت المينائية.
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر : المحافظة على الملك العمومي البحري وحماية الشريط الساحلي والتحكم في انجاز المنشآت
4. تعريف المؤشر : هو نسبة تطوير نجاعة إحكام إنجاز المشاريع المينائية مع احترام الأجل ومبالغ الصفقات و ضمان جودة الأشغال.
5. نوع المؤشر : منتج.
6. طبيعة المؤشر: جودة.
7. التفريعات : يتم التدخل بكامل المواني البحرية.

III. التفاصيل الفنية للمؤشر:

1. طريقة احتساب المؤشر:

يعتمد عند احتساب المؤشر المشاريع المنجزة في السنة المعنية:

- 35%: عدم تجاوز الأجل التعاقدية (دون احتساب الطقس العاصف والطقس السيئ).  
(المشروع الذي يتم استلامه في الأجل يسند له 35/35)

- 35%: عدم تجاوز التكلفة الأولية.

- 30%: جودة التنفيذ وفق تصاميم ملف طلب العروض وبدون تحفظات من صاحب المشروع أو مستغل الميناء.

2. وحدة المؤشر: نسبة

3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: المشاريع المتسلمة وقتيا في السنة المعنية :

- مذكرة احتساب الأجل، كشف حساب نهائي، مراسلات مع صاحب المشروع ومستغل الميناء، تقارير تقدم الأشغال...

4. طريقة تجميع البيانات والمعطيات الأساسية: بالتنسيق مع رؤساء المشاريع والإدارة العامة للصيد البحري وتربية الأسماك بوزارة الفلاحة .

5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: الإدارة العامة للمصالح الجوية والبحرية.

6. تاريخ توفر المؤشر : عند الاستلام الوتقي للأشغال

7. القيمة المستهدفة للمؤشر : 100 % في 2025

8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج : عمر السعيداني

IV. قراء في نتائج المؤشر:

1. سلسلة النتائج ( الانجازات ) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

تقديرات			2019	إنجازات			الوحدة	الهدف 2.2.2: المحافظة على الملك العمومي البحري وحماية الشريط الساحلي والتحكم في انجاز المنشآت
2022	2021	2020		2018	2017	2016		
70	65	65	60	-	-	-	%	المؤشر 2.2.2: مستوى الأداء الفني لانجاز المشاريع البحرية المفوضة

## 2. تحليل ومناقشة النتائج و تقديرات الانجازات الخاصة بالمؤشر:

إن تنفيذ المخطط المديرى يمتد على الفترة 2010-2025 .  
نلاحظ نسبة التقدم 0 في السنوات 2010-2012 باعتبارها سنوات تمت فيها الدراسات اللازمة للمشاريع الأولى واستؤنف فيها مشروعى و" حماية ميناء الهوارية من الترسبات الرملية".  
وقد تم استلام مشروع"توسيع ميناء الصيد البحري بغار الملح" سنة 2013 .  
كما تم استلام مشروع" حماية ميناء الهوارية من الترسبات الرملية" سنة 2014 ومشروع أشغال تهيئة ميناء غار الملح.  
وقد تأجل استلام 3 مشاريع إلى سنة 2016 بدلا من سنة 2015 نظرا لوجود زيادة في الكميات وبالتالي تم تمديد المدة التعاقدية (أشغال توسيع ميناء جرجيس، أشغال اصلاح الأرصفة العائمة بميناء أجيم، أشغال توسعة وتهيئة ميناء الشابة)

• تم انتهاء 3 مشاريع سنة 2017 وهي كالأتي:

1. أشغال توسعة ميناء الكنف

2. أشغال تهيئة وترميم ميناء الشابة

3. مشروع توسيع ميناء بنزرت.

من المنتظر انتهاء أشغال:

• 03 مشروع في سنة 2019 وهي:

1. أشغال حماية ميناء قابس

2. أشغال إنجاز ميناء سيدي منصور

3. أشغال إنجاز ميناء سيدي يوسف

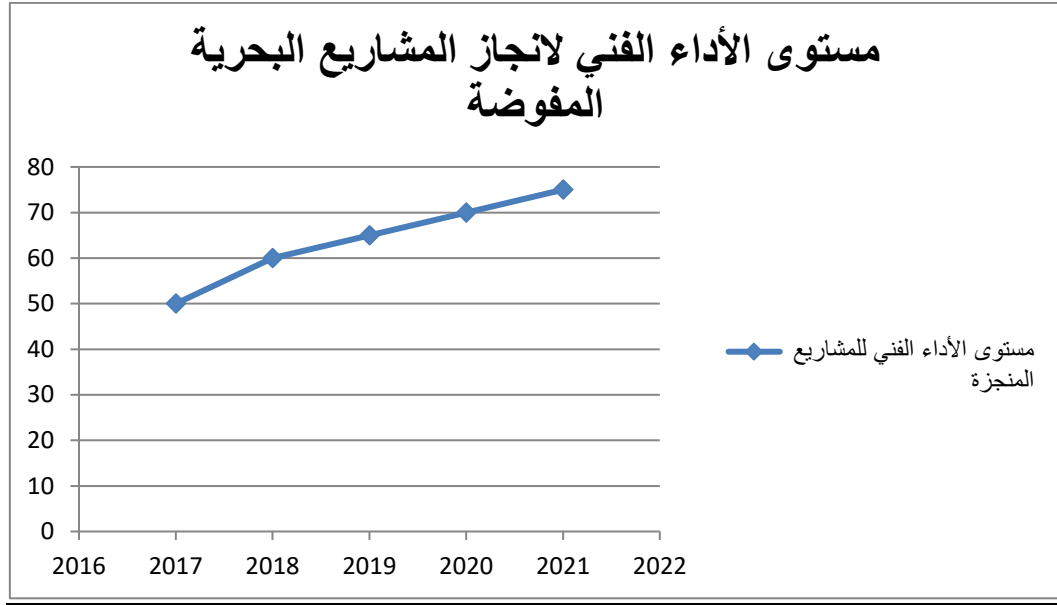
• 02 مشاريع في سنة 2020 وهي:

1. أشغال توسيع ميناء طبلبة

2. أشغال إعادة تهيئة ميناء قلعة الأندلس



## 3. رسم بياني لتطور المؤشر:



## 4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

انجاز المشاريع المبرمجة ضمن المخطط المديرى طبقا لما تم برمجته من قبل صاحب المشروع (وزارة الفلاحة):

- دراسات
- أشغال

## 5. تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر:

- عدم توفر النصوص القانونية التي تنظم العلاقة بين صاحب المشروع وصاحب المشروع المفوض.
- عدد محدود للمقاولات ومكاتب الدراسات المختصة في ميدان الأشغال البحرية.
- نقص في المعطيات الأساسية.

## بطاقة المؤشر: النجاعة الطاقية للبنىات

رمز المؤشر 1.3.2.2 :

تسمية المؤشر : النجاعة الطاقية للبنىات.

تاريخ تحيين المؤشر : ماي 2019

### أ. الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر : حماية المناطق العمرانية والشريط الساحلي
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: حماية الشريط الساحلي و إحكام إنجاز المنشآت
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر : تعزيز البناء المستدام.
4. تعريف المؤشر : النجاعة الطاقية للبنىات: معدل استهلاك الطاقة(التدفئة والتبريد).
5. نوع المؤشر : مؤشر منتج.
6. طبيعة المؤشر: مؤشر جودة.
7. التفريعات : الإدارة المركزية/الجهوية

### II. التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر : معدل نسبة الاستهلاك الطاقى لكل مشروع في طور الدراسة.
2. وحدة المؤشر: م<sup>2</sup>/kwh/السنة
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر : التصنيف الطاقى للمشروع من خلال برنامج CLIP .
4. طريقة تجميع البيانات والمعطيات الأساسية : وثيقة معدة من طرف مصممي المشروع مصادق عليها من قبل المراقب الفني و يتم التثبيت منها من الإدارة.
5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر : مصدر إداري(اللجنة الفنية للبنىات المدنية).
6. تاريخ توفر المؤشر: شهر مارس الموالي للسنة المعنية
7. القيمة المستهدفة للمؤشر (valeur cible de l'indicateur) : 77 م<sup>2</sup>/kwh/السنة
8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج : مدير الدراسات المعمارية والفنية

### III. قراءة في نتائج المؤشر

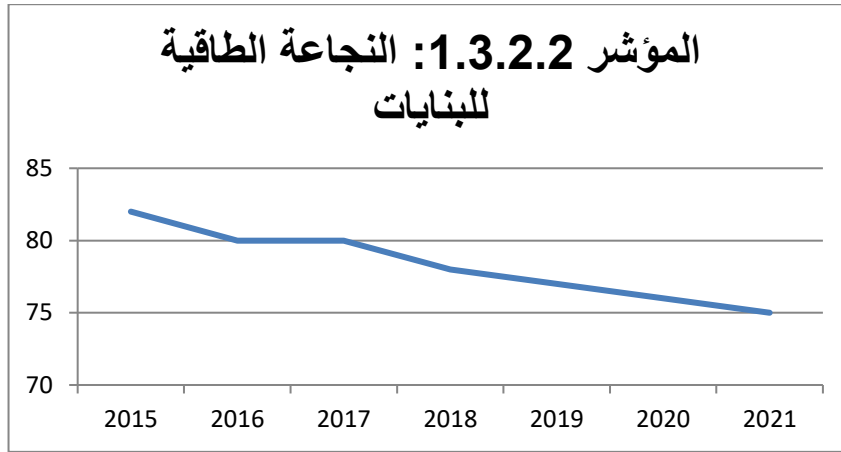
#### 1. سلسلة النتائج ( الانجازات ) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

تقديرات			توقعات 2019	انجازات			الوحدة	مؤشر قيس الأداء
2022	2021	2020		2018	2017	2016		
75	75	76	77	78	78	80	م <sup>2</sup> /kwh/السنة	المؤشر: 1-3-2-2: النجاعة الطاقية للبنىات

## 2. تحليل ومناقشة النتائج وتقديرات الانجازات الخاصة بالمؤشر:

- الاستهلاك الطاقى للبنىات خلال الفترة الممتدة من 2016 الى 2018 لايتجاوز 80 م/2/السنة، حيث أن التصنيف الطاقى يساوي أو يقل عن 3.
- بالنسبة لسنة 2019 من المتوقع ان تبلغ قيمة المؤشر 77 م/2/السنة.
- سيتم العمل على تحسين النجاعة الطاقية للبنىات خلال الثلاث سنوات القادمة .

## 3. رسم بياني لتطور المؤشر:



## 4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

- \* انجاز بنىات مقتصدة للطاقة وصديقة للبيئة.
- \* تعزيز قدرات التدخل للإدارة العامة للبنىات المدنية في مجال البناء المستدام بهدف تطوير القدرات الفنية للمتدخلين في تصميم وانجاز البنىات المستدامة

## 5. تحديد أهم النقصان (Limites) المتعلقة بالمؤشر : مرتبط بمدى توفر الإمكانيات البشرية.

- \* ضعف الإطار التشريعي والترتيبي في مجال النجاعة الطاقية للبنىات.
- \* محدودية مجال تطبيق التقنين الحراري في المباني.
- \* ضعف التحسيس والتوعية لأهمية الإمكانيات المتاحة من الاقتصاد في الطاقة واستعمال المواد الايكولوجية.
- \* عدم الاستغلال الامثل للمواد الايكولوجية المتوفرة في السوق المحلية.

## بطاقة المؤشر: نسبة استهلاك الاعتمادات المفوضة

رمز المؤشر 1.4.2.2

تسمية المؤشر : نسبة استهلاك الاعتمادات المفوضة.

تاريخ تحيين المؤشر : ماي 2019

### I- الخصائص العامة للمؤشر

- 1- البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر : حماية المناطق العمرانية والشريط الساحلي
- 2- البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: البرنامج الفرعي الجهوي
- 3- الهدف الذي يرجع إليه المؤشر : احكام المشاريع المفوضة بالجهات.
- 4- تعريف المؤشر: استهلاك الاعتمادات المفوضة من قبل الادارات الجهوية لانجاز المشاريع المفوضة.
- 5- نوع المؤشر : مؤشر منتج.
- 6- طبيعة المؤشر: مؤشر جودة.
- 7- التفريعات : الإدارة الجهوية

### II- التفاصيل الفنية للمؤشر

- 1- طريقة احتساب المؤشر : الاعتمادات المفوضة المنجزة/ الاعتمادات المفوضة.
- 2- وحدة المؤشر: نسبة
- 3- المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر : عدد للمشاريع المعلنة والمتضمنة للنوع الاجتماعي في طور الدراسة
- 4- طريقة تجميع البيانات والمعطيات الأساسية : وثيقة مستخرجة من منظومة "أدب".
- 5- مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر : منظومة "أدب".
- 6- تاريخ توفر المؤشر: شهر مارس الموالي للسنة المعنية
- 7- القيمة المستهدفة للمؤشر (valeur cible de l'indicateur) : 100%
- 8- المسؤول عن المؤشر بالبرنامج : مدير الدراسات المعمارية والفنية

### III- قراءة في نتائج المؤشر

- 1- سلسلة النتائج ( الانجازات ) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

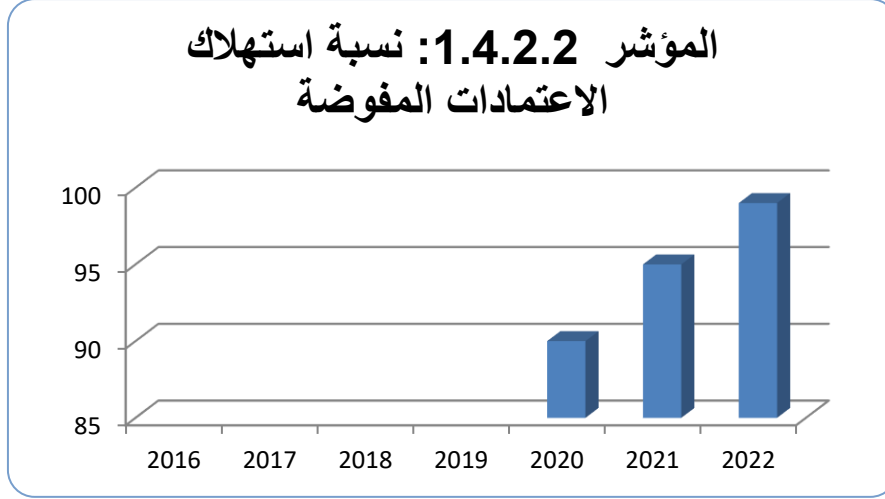
تقديرات			توقعات	انجازات			الوحدة	مؤشر قيس الأداء
2022	2021	2020		2019	2018	2017		
99	95	90	-	-	-	-	%	المؤشر 1.4.2.2: نسبة استهلاك الاعتمادات المفوضة

## 2- تحليل ومناقشة النتائج وتقديرات الانجازات الخاصة بالمؤشر:

نسجل غياب معطيات عن قيمة المؤشر خلال الفترة الممتدة من 2016 الى 2019.

- سيتم العمل على تحسين نسبة استهلاك الاعتمادات المفوضة خلال الثلاث سنوات القادمة .

## 3- رسم بياني لتطور المؤشر:



## 4- أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

- نجاز المشاريع المفوضة الخاصة بالبنائيات المدنية

- انجاز مشاريع الصيانة وتركيز علامات الملك العمومي البحري

- نشاط مساندة (وسائل مصالح)

## 5- تحديد أهم النقائص (Limites) المتعلقة بالمؤشر : مرتبط بمدى توفر الإمكانيات البشرية

## 2- بطاقات الفاعلين العموميين

### المتدخلين

في برنامج حماية المناطق العمرانية  
والشريط والساحلي والتحكم في المنشآت  
المفوضة

## بطاقة منشأة عدد 1: شركة الدراسات وتهيئة السواحل الشمالية لمدينة صفاقس

### 1. التعريف

1. النشاط الرئيسي: تهيئة وتنمية منطقة مشروع تبرورة / البعث العقاري
  2. ترتيب المنشأة: شركة خفية الاسم ذات مساهمات عمومية تأسست بمقتضى محضر اجتماع الجمعية العامة التأسيسية بتاريخ 21 ماي 1985
  3. مرجع الإحداث: لا يوجد
  4. مرجع التنظيم الإداري والمالي: لا يوجد
  5. تاريخ إمضاء آخر عقد برنامج أو هدف بين الوزارة والمنشأة/المؤسسة: لا يوجد
- II. إطار القدرة على الأداء

### 1. الإستراتيجية العامة:

أحدثت شركة الدراسات وتهيئة السواحل الشمالية لمدينة صفاقس المكلفة بمشروع تبرورة في ماي 1985 وهي شركة خفية الاسم ذات مساهمات عمومية يسيروها مجلس إدارة على رأسه رئيس مدير عام وتنضوي تحت إشراف وزارة التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية.

بعد الإنتهاء من الأشغال المتعلقة بإزالة التلوث وردم بمنطقة مشروع تبرورة (المرحلة الأولى)، وهو ما مكن من توفير أراضي صالحة للتعمير تبلغ مساحتها 420 هكتارا، أصبح من الضروري التصرف في المنطقة وحمايتها وذلك بالقيام بالعديد من الأشغال على المدى القصير والمتوسط والطويل التي تخص إعداد المرحلة الثانية المخصصة للتعمير والتهيئة والمراقبة البيئية وصيانة وحراسة حوزة منطقة تدخل مشروع تبرورة، في انتظار بلورة المرحلة الثانية المتعلقة بالتهيئة والتعمير وتسويق الأراضي.

من أهم نقاط إستراتيجية الشركة نذكر:

- إنجاز كل الدراسات الفنية والإقتصادية والقانونية والمالية اللازمة للتهيئة السياحية والفندقية والعقارية لمنطقة السواحل الشمالية لمدينة صفاقس،
- إنجاز كل الأشغال اللازمة لإحياء وتقسيم وتهيئة الأراضي بالمنطقة،
- إنجاز كل البناءات والمنشآت الداخلة في نطاق التجهيزات العامة للمنطقة: مراكز تجارية، تهيئة مناطق خضراء، ملاعب، التجهيزات الترفيهية والمرفئية،
- إعداد وضبط كل الأمثلة والبرامج المتعلقة بأشغال جميع هذه الإنجازات في المستقبل والنهوض بالمنطقة بعد تجهيزها،
- إعداد وإنجاز كل العمليات اللازمة لتحقيق البرامج المذكورة مباشرة أو بطريقة غير مباشرة وكذلك الحصول على كل الإمتيازات والتراخيص الإدارية اللازمة،
- إقتناء وتقسيم تهيئة وبيع الأراضي المقسمة المعدة لإنجاز مشاريع التعمير في إطار حوزة تبرورة وغيرها،

- المساهمة في رأس مال كل الشركات التي لديها أهداف مماثلة أو ذات صلة بصفة مباشرة أو غير مباشرة عن طريق المساهمة العينية والنقدية وشراء سندات وحقوق بالشركات والإندماج وتأسيس شركات جديدة وبكل الوسائل القانونية الأخرى،

- وبصفة عامة القيام بكل العمليات الصناعية والتجارية والمالية والعقارية والغير العقارية المرتبطة بصفة مباشرة أو غير مباشرة بالأهداف المذكورة أعلاه والتي من شأنها أن تساعد على تطور الشركة.

2. أهم الأولويات وتحديد المساهمات في أهداف البرنامج:

- يساهم برنامج المتابعة البيئية في تحقيق ديمومة المشروع خاصة وأن منطقة مشروع تبرورة كانت تحوي معامل N.P.K. التي خلّفت نفايات في محيطها المباشر وفي البحر،

- يساهم برنامج الحراسة في السهر على سلامة الوضعية العقارية لكامل المنطقة (بناء عشوائى، إشغال وقتى، ...).

- يساهم برنامج غراسة وصيانة المنتزه الحضري في بعث منطقة جالبة للإستثمار،

علما وأن الأهداف المذكورة ذات صبغة نوعية وليست كمية ولا يمكن بذلك قياسها.

3. تقديم أنشطة البرامج:

الأهداف	المؤشرات	الأنشطة
1	متابعة نوعية المياه والرسوبيات	- تقوم الشركة سنويا بجملة من التحاليل الفيزيوكيميائية والمعادن الثقيلة لمكونات النظام البيئي، - ولمتابعة تطوّر نوعية المياه والرسوبيات، تم إعداد تقرير تقييمي من طرف الشركة يشتمل على نتائج كل التحاليل المنجزة منذ نهاية الأشغال إلى اليوم، - وعلى إثر هذه النتائج، سيتم مواصلة إجراء هذه التحاليل والتدقيق في نتائجها لأخذ التدابير اللازمة في الغرض خصوصا بالنسبة إلى المياه التي يقع ضحها في اتجاه البحر.
2	دراسة نجاعة منظومة عزل لكوم الفوسفوجيبس	- تقوم الشركة بمتابعة مدى نجاعة منظومة عزل كوم الفوسفوجيبس، - وبناء على النتائج المتحصل عليها سيتم التعمق في هذه الدراسة وذلك باستعمال الوسائل والتقنيات التكنولوجية الحديثة للتثبت من نجاعة هاته المنظومة ومكوناتها.
3	أشغال صيانة المعدات التابعة لمنظومة الضخ	- تقوم الشركة بأشغال العناية وصيانة كل المعدات التابعة لمنظومة الضخ ومنظومة تصريف سيلان مياه الأمطار لكوم الفوسفوجيبس وكذلك منظومة ضخ مياه الري للمنتزه المستقبلي لمنطقة تبرورة.
4	صيانة قنوات تصريف مياه الأمطار لمنطقة تبرورة	تقوم الشركة سنويا بعدة حملات تنظيف لقنوات تصريف مياه الأمطار بمنطقة تبرورة وأبرزها حملات التنظيف الميكانيكي الشاملة وذلك استعدادا لمواسم الأمطار.
5	صيانة قنوات تصريف مياه السيلان لكوم الفوسفوجيبس	- تقوم الشركة سنويا بصيانة يدوية وميكانيكية لقنوات منظومة تصريف مياه السيلان لكوم الفوسفوجيبس الممتدة على طول 3000 متر وقد تم ازالة كل الرسوبيات العالقة بالقنوات.
6	متابعة الإشعاعات بالمنطقة	تم قبل وأثناء مرحلة الأشغال وبعدها بمتابعة الإشعاعات بمنطقة تبرورة بالتعاون مع المركز الوطني للحماية من الأشعة واستصدار شهادة في خلو المنطقة من خطر الإشعاعات ويتم حاليا متابعة الإشعاعات بالمنتزه الحضري المتمركز فوق كوم الفوسفوجيبس بعد عزله.
7	الإعتناء بالغراسات	- تتمثل أهم الأشغال فيما يلي: ✓ التحمير والتحويض للغراسات الموجودة على مستوى المسطح السفلي، نباتات الفيكيس الموجودة على إمتداد الجدران العازل، ... ✓ إزالة الأعشاب الطفيلية (Kochia) بمنحدرات المنتزه التي من شأنها تعرقل التدخلات المطلوبة خاصة السقي،



✓ القيام بعملية صيانة الطوابي بالمنحدرات لحماية أدين الأرض من الإنجراف المائي وذلك بالحرث العميق "50 صم" بواسطة الجرار، ✓ العناية بمصطلحات المنتزه بالحرث.		
بينت بعض الحفريات لبعض الأشجار المغروسة على مستوى منحدرات المنتزه أن نمو جذور بعض الأشجار بلغ عمق بين 1.50م و1.70م وفي بعض الحالات يبعد حوالي 20 و25 صم عن طبقة الفوسفوجيبس،	دراسة تقييم وتطور النظام الايكولوجي للمنتزه	8
يتم دوريا إبرام صفقة إطارية بخصوص حراسة حوزة مشروع تبرورة للحفاظ على الرصيد العقاري (ملك دولة خاص بعد صدور أمري المراجعة والإخراج من الملك العمومي البحري لسنتي 2010 و2013).	حراسة منطقة مشروع تبرورة	9

### III. الميزانية

تقديم عام لتقديرات ميزانية المنشأة / المؤسسة العمومية التي لا تكتسي صبغة إدارية للسنة المالية 2020:  
 - ميزانية الإستثمار أو / التجهيز (ميزانية الدولة): 1100 أد

## بطاقة منشأة عدد 2: شركة الدراسات و النهوض بتونس الجنوبية

### I- التعريف

- 1 النشاط الرئيسي: تهيئة و تنمية بحيرة تونس الجنوبية / التهيئة الترابية و البعث العقاري
- 2 ترتيب المنشأة: صنف ج
- 3 مرجع الأحداث: المجلس الوزاري المصق المنعقد بتاريخ 16 فيفري 1990
- 4 مرجع التنظيم الإداري و المالي: ضبط الهيكل التنظيمي للشركة بمقتضى الأمر عدد 2807 لسنة 2001 المؤرخ في 6 ديسمبر 2001
- 5 تاريخ إمضاء آخر عقد برنامج أو هدف بين الوزارة و المنشأة/ المؤسسة: لا يوجد
- 6 إطار القدرة على الأداء

### II- الإستراتيجية العامة:

شهدت بحيرة تونس الجنوبية إثر إنجاز اشغال تطهير البحيرة و استصلاح ضفافها تحسن و تطور واضح في المنظومة الإيكولوجية و الحالة البيئية و الصحية بصفة عامة بالمنطقة، حيث تم تسجيل تحسن واضح في عدة مؤشرات بيئية على غرار نوعية و جودة مياه البحيرة، و نوعية الأحياء المائية بالبحيرة عددًا و كمًا و تطور كمي و كفي في منظومة الأسماك مما خول لأكثر من 50 بحار بمزاولة نشاط الصيد البحري بالبحيرة، و يعزى هذا النجاح على الصعيدين الوطني و الإقليمي للخبرة الواسعة التي حصلت للشركة و التجربة المتميزة في هذا المجال.

من أهم نقاط إستراتيجية الشركة نذكر:

- في مجال تطهير و استصلاح المسطحات المائية
- القيام بإجراءات الدعوة للمنافسة لإنجاز الاشغال و البحث عن التموليات الضرورية لتنفيذ عدة مشاريع صيانة المنشآت المدنية ببحيرة تونس الجنوبية
- السهر على المحافظة على نوعية و جودة المكونات الإبولوجية لبحيرة تونس الجنوبية
- الإشراف على تنفيذ الأشغال و تأمين الإنجاز في أحسن الظروف.
- إعداد مخططات التصرف و المتابعة في مرحلة ما بعد إنجاز مشاريع التطهير و التصرف في المنطقة الرطبة و المصنفة محمية طبيعية ذات أهمية عالمية
- التهيئة الترابية و البعث العقاري :

شرعت الشركة منذ سنوات في إعداد مثال التهيئة التفصيلي لضفاف البحيرة الجنوبية و ميناء تونس داخل دائرو التدخل العقاري المحدثة لفائدتها في الغرض. ولأن تم وضع الجزء الأكبر من الأراضي المتواجدة بهذه المنطقة على ذمة مشروع باب المتوسط لشركة سما دبي، فقد تبقت مساحة حوالي 127 هك من أراضي الدولة الخاصة خارج هذا المشروع و مشمولة بدائرة التدخل

العقاري المذكورة آنفاً. وتسعى الشركة حالياً لاستغلال هذه الأراضي بتهيئتها وتسويقها ومن المنتظر عرض هذا المشروع على أنظار جلسة عمل وزارية.

ونظراً لأن شركة الدراسات والنهوض بتونس الجنوبية متحصلة منذ تاريخ 21 جويلية 2015 على قرار ترخيص في ممارسة مهنة باعث عقاري من قبل وزارة التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية فإن بإمكانها القيام بمشاريع عمرانية وعقارية وتوسيع نشاطها في هذا المجال وذلك لتطوير مواردها المالية ولدعم مجهود الدولة في مجال بعث المشاريع والإستثمار في إطار تطوير المشاريع المستقبلية للشركة وفي انتظار البت في إمكانية إستغلال الأراضي المحاذية وفي إطار تطبيق التوجه الحكومي إلى تشريك الخواص في بعث المشاريع الإستثمارية أو الشراكة بين القطاع العام والخاص يقترح في هذا المجال النظر في إمكانية إنجاز بعض المشاريع بالشراكة مع الخواص لتدعيم موارد الشركة ولتخفيف العبء المالي عليها مع مراعات مصالح الشركة.

وتبعاً لما سبق فإن المهام والمشمولات المستقبلية لشركة الدراسات والنهوض بتونس الجنوبية تعتبر إستراتيجية بالأساس ومن شأنها ترسيخ إستراتيجية الدولة في مجال تطهير وإستصلاح المواقع الحساسة وتأهيلها على المستوى العمراني والبيئي.

### III- الميزانية

تقديم عام لتقديرات ميزانية المنشأة / المؤسسة العمومية التي لا تكتسي صبغة إدارية للسنة المالية 2020:

- ميزانية الإستثمار أو / التجهيز (ميزانية الدولة): 250 أد

- جدول توزيع الأعوان حسب الصنف و الجنس

المجموع	التنفيذ		التسيير		الإطارات		
	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	
1	0	0	1	0	0	0	المالي
8	4	1	1	2	0	0	الإداري
3	0	0	0	0	2	1	الفني
12	5		4		3		المجموع

## بطاقة منشأة عدد 3: شركة الدراسات وتهيئة سبخة بن غياضة بالمهدية

### 1. التعريف

#### 1. النشاط الرئيسي:

- القيام بكل الدراسات الفنية والاقتصادية والقانونية والمالية اللازمة لتهيئة منطقة المشروع/نشاط البعث العقاري.

#### 2. ترتيب المنشأة:

- في انتظار ترتيبها من طرف رئاسة الحكومة.

#### 3. مرجع الإحداث:

- الجلسة العامة التأسيسية بتاريخ 22 مارس 2018. وذلك تبعا لـ:

- المجلس الوزاري المضيق بتاريخ 05 ماي 2015 الذي أقرّ تكوين شركة تتولى وضع تصور شامل حول المشروع والقيام بالدراسات المستوجبة في الغرض.

- اللجنة العليا للمشاريع الكبرى برئاسة الحكومة بتاريخ 10 و15 سبتمبر 2015 التي أذنت بإحداث شركة دراسات تتولى وضع تصورات للمشروع ومكوناته كبدائية على أن يتم لاحقا البحث عن مستثمر أو مستثمرين لتمويل المشروع.

- موافقة وحدة متابعة تنظيم المؤسسات والمنشآت العمومية بتاريخ 8 جوان 2017 على إحداث شركة الدراسات وتهيئة سبخة بن غياضة بالمهدية في شكل "شركة خفية الاسم" يشارك في رأس مالها بعض المنشآت والمؤسسات العمومية ذات النشاط المرتبط أو المماثل حيث يمكن هذا الشكل القانوني في مرحلة لاحقة من دخول مستثمر في رأس مال الشركة في صورة إثمار الدراسات.

#### 4. مرجع التنظيم الإداري والمالي:

5. تاريخ إمضاء آخر عقد برنامج أو هدف بين الوزارة والمنشأة/ المؤسسة (إذا وجد): لا يوجد

## II – إطار القدرة على الأداء

### الإستراتيجية العامة:1/

- 1- إعداد الدراسات الفنية اللازمة لتحديد فرضيات التهيئة الممكنة بالتنسيق مع كافة المتدخلين العموميين،
- 2- التنسيق مع الدولة من خلال سلطة الإشراف بخصوص كافة المسائل المتعلقة بفرضيات تهيئة أرض المشروع والآليات المقترحة لاستغلالها،
- 3- إعداد وضبط كل الأمثلة والبرامج المتعلقة بتهيئة سبخة بن غياضة بما يستجيب لخصوصية الموقع،
- 4- إعداد وإنجاز كل العمليات اللازمة لتحقيق البرامج المذكورة مباشرة أو بطريقة غير مباشرة وكذلك الحصول على كل الامتيازات والترخيص الإدارية اللازمة.
- 5- القيام بالدراسات اللازمة لتهديب النسيج العمراني الكائن بمحيط أرض المشروع للنهوض بالمنطقة،
- 6- المحافظة على المنشآت المائية والبحرية ومتابعة جودة مياه المسطح المائي،
- 7- البحث عن مستثمرين خواص لتنفيذ المشروع وإيجاد صيغة شراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص،
- 8- السعي لدى المنظمات والهيكل الدولية لإيجاد المساعدات المالية اللازمة لتمويل دراسات المشروع في نطاق التعاون الدولي مع هذه المؤسسات الدولية وذلك في نطاق ما تسمح به القوانين الجاري بها العمل وبعد المصادقة عليها من الجهات المعنية،
- 9- القيام بكل المهام المتعلقة بتطوير نشاط الشركة او التي تعهد اليها في نطاق مشمولاتها.

- 10- - اتخاذ كافة الإجراءات والقيام بكل الأعمال التي من شأنها تيسير تنفيذ المهام الموكلة إلى الشركة.
- 11- - نشاط البعث العقاري.
- 12- - وبصفة عامة القيام بكلّ العمليات الصناعيّة والتّجاريّة والماليّة والعقارية والغير العقارية المرتبطة بصفة مباشرة أو غير مباشرة بالأهداف المذكورة أعلاه والتي من شأنها أن تساعد على تطوّر الشركة.

## 2. الوضعية العقارية

تبلغ مساحة منطقة سبخة 142 هكتارا موزعة كما يلي:

- مساحة الحوض 26 هكتارا.
  - مساحة الطرقات الموجودة 11.5 هكتارا.
  - مساحة الشبكة الحديدية 1.35 هكتارا.
  - مساحة الملك العمومي البرّي 4.19 هكتارا.
  - مساحة ارتفاعات الملك العمومي البحري 10.65 هكتارا
  - مساحة البنايات الموجودة 1.2 هكتارا.
- وإذا استثنينا مساحة الطرقات الضرورية فان المساحة الصافية المخصصة لتكريز مختلف المشاريع ستكون في حدود 86 هكتارا.

## • التهيئة الترابية والبعث العقاري:

في جلسة 5 أبريل 2017 قضت المحكمة العقارية بالمهدية بتسجيل كامل المساحة لفائدة الدولة باستثناء الأجزاء موضوع الاعتراضات التي أفردتها بمطالب تسجيل مسحية فردية وواصلت النظر فيها ثم أصدرت:

- أحكاما لفائدة الخواص في مساحة تقدّر بـ حوالي 4 هكتارا.

حوالي 3,5 هكتارا في طور التقاضي.

الشركة في طور اعداد الوسيلة التقنية القانونية الناجعة التي تكون في نفس الوقت ذات بعد تخطيطي وتنفيذي وتمكن من السيطرة على جميع العقارات الكائنة في حوزة المشروع (المقترح: إحداث دائرة تدخّل عقاري على معنى الفصل 30 وما بعده في مجلة التهيئة الترابية والتعمير، لفائدة الدولة)

## 13- الميزانية

تقديم عام لتقديرات ميزانية المنشأة / المؤسسة العمومية التي لا تكتسي صبغة إدارية للسنة المالية 2020:

= ميزانية الإستثمار أو / التجهيز (ميزانية الدولة): 250 أد

## = جدول توزيع الأعوان حسب الصنف والجنس

المجموع	التنفيذ		التسيير		الإطارات		
	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	
1	0	0	0	0	0	1	المالي
2		1	0	1	0	0	الإداري
4	1	0	1	0	1	1	الفني
7	2		2		3		المجموع

# برنامج التهيئة الترابية والتعمير والإسكان

# 1- بطاقات مؤشرات قياس الأداء لبرنامج التهيئة الترابية والتعمير والاسكان

## بطاقة المؤشر: نسبة تغطية التراب الوطني بدراسات التهيئة والرصد الترابي

رمز المؤشر 1.1.1.3

تسمية المؤشر: نسبة تغطية التراب الوطني بدراسات التهيئة والرصد الترابي

تاريخ تحيين المؤشر: شهر جانفي

### IV- الخصائص العامة للمؤشر

8. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: التهيئة الترابية والتعمير والإسكان
9. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: التهيئة الترابية والتعمير والإسكان
10. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: النهوض بالتهيئة الترابية ودعم الجماعات المحلية والفاعلين العموميين لتحقيق تنمية شاملة وعادلة ومستدامة
11. تعريف المؤشر: يتمثل في احتساب معدل عدد دراسات التهيئة الترابية المنجزة التي تغطي الولايات والمجموعات العمرانية والمناطق الحساسة مقارنة بعدد الولايات والتجمعات العمرانية والمناطق الحساسة.
12. نوع المؤشر: مؤشر نتائج (ind de résultats)
13. طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة (efficacité socio-économique)
14. التفريعات حسب البرامج الفرعية (المركزية والجهوية)

### V- التفاصيل الفنية للمؤشر

$$100 \times \left( \frac{\text{الأمثلة التوجيهية للمناطق المنجزة الحساسة}}{\text{الأمثلة لتوجيهية المناطق الحساسة}} + \frac{\text{الأمثلة التوجيهية لتهيئة المجموعات العمرانية}}{\text{عدد المجموعات العمرانية}} \right)$$

الأمثلة التوجيهية لتهيئة وتنمية الولايات  
عدد الولايات

11. وحدة المؤشر: نسبة
12. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: قائمة قائمة الدراسات المنجزة كل سنة.
13. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر (قوائم...)
14. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: الإدارة العامة للتهيئة الترابية.
15. تاريخ توفر المؤشر: شهر ديسمبر
16. القيمة المستهدفة للمؤشر<sup>8</sup> (Valeur cible de l'indicateur): 85% سنة 2022
17. القيمة المستهدفة حسب البرامج الفرعية: 85% سنة 2022
18. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: مجدي فريحي

<sup>8</sup>القيمة المستهدفة للمؤشر هي القيمة التي يتعهد رئيس البرنامج ببلوغها على المدى المتوسط (ثلاث سنوات أو أكثر) أو الطويل (قيمة مستمدة من توجه إستراتيجي عام للبرنامج، من المخطط الخماسي...) مع ذكر السنة المتوقع بلوغ القيمة المستهدفة بها.



## VI- قراءة في نتائج المؤشر

## 1- سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

تقديرات			2019	إنجازات			الوحدة	مؤشرات قياس أداء الهدف
2022	2021	2020		2018	2017	2016		
85%	80%	70%	60%	-	-	-	نسبة	نسبة تغطية التراب الوطني بدراسات التهيئة والرصد الترابي

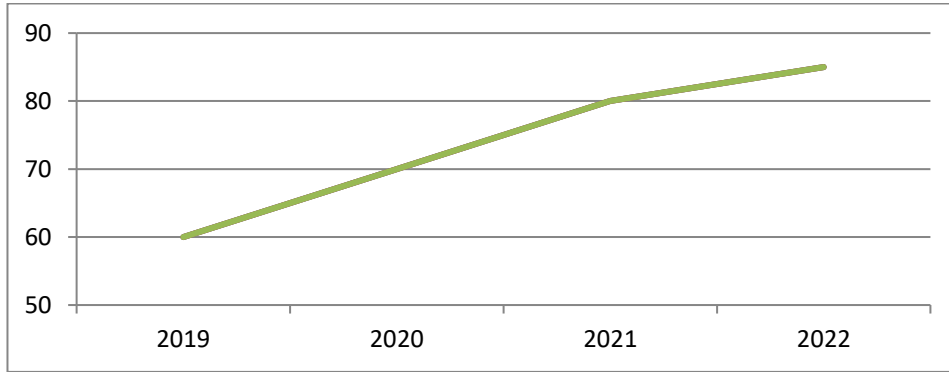
## 2- تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

بالنسبة لدراسات الأمثلة التوجيهية لتهيئة وتنمية الولايات تم انجاز نسبة 75 % وسيتم الإنتهاء من انجاز 14 ولاية داخلية أي 100 % موفى 2021.

بالنسبة لمراجعة دراسات الأمثلة التوجيهية لتهيئة التجمعات العمرانية التي انجزت قبل سنة 2010 تم الشروع في انجاز نسبة 60% وسيتم الإنتهاء من انجاز جميع الدراسات التي تم برمجتها بالمخطط الخماسي خلال سنة 2022.

بالنسبة لمراجعة دراسات الأمثلة التوجيهية لتهيئة المناطق الحساسة التي انجزت قبل سنة 2010 تم الشروع في انجاز نسبة 40% وسيتم الإنتهاء من انجاز جميع الدراسات التي تم برمجتها بالمخطط الخماسي خلال سنة 2022.

## 3- رسم بياني لتطور المؤشر:



## 4- أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المستهدفة للمؤشر:

تقديرات الإعتمادات للأنشطة لسنة 2020	الأنشطة	التدخلات	تقديرات المؤشر لسنة 2020	القيمة المستهدفة حسب البرامج الفرعية	القيمة المستهدفة للمؤشر	
593.5 ألف دينار	-دراسات تهيئة ترابية	-تمثيل الإدارة العامة والوزارة في لجان قطاعية وفرق عمل لإبداء الرأي ودراسة مشاريع في مجال النقل والصناعة والبنية الأساسية....	70 %	85%	85 %	نسبة تغطية التراب الوطني بدراسات التهيئة والرصد الترابي

		-حضور ملتقيات وندوات وطنية ودولية، -زيارات ميدانية في إطار إبداء الرأي حول مشاريع تنمية، المشاركة في إعداد المخططات التنموية الجهوية والوطنية				
--	--	---	--	--	--	--

### 5 - تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالموشر:

- عزوف مكاتب الدراسات على المشاركة في طلب العروض وتراجع عدد مكاتب الدراسات الوطنية المختصة في مجال التهيئة الترابية.

## بطاقة المؤشر: نسبة المطابقة بين استراتيجيات التنمية العمرانية وأمثلة التهيئة العمرانية

رمز المؤشر: 1.2.1.3

تسمية المؤشر: نسبة المطابقة بين استراتيجيات التنمية العمرانية وأمثلة التهيئة العمرانية  
تاريخ تحيين المؤشر: ماي 2019

### I - الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: التهيئة الترابية والتعمير والإسكان  
البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: التهيئة الترابية والتعمير والإسكان
2. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تدعيم التخطيط العمراني الاستراتيجي والمستدام والتحكم في التوسعات العمرانية
3. تعريف المؤشر: نسبة المطابقة بين استراتيجيات التنمية العمرانية وأمثلة التهيئة العمرانية ويقصد بذلك معرفة مدى الالتزام والتقييد بمضمون ومقتضيات استراتيجيات التنمية العمرانية عند إعداد أمثلة التهيئة العمرانية وسيتم، في مرحلة أولى، اعتماد معايير خاصة ببرمجة التجهيزات بمختلف أنواعها والفضاءات الخضراء.  
وحرصا على تكريس مبدأ الاستدامة في مجال التخطيط العمراني سيتم احتساب نسبة المناطق المخصصة للتجهيزات ونسبة الفضاءات الخضراء (المناطق الخضراء) المخصصة ضمن أمثلة التهيئة (أمثلة التهيئة العمرانية وأمثلة التهيئة التفصيلية) المصادق عليها.
4. نوع المؤشر: مؤشر منتج (Ind de produit)
5. طبيعة المؤشر: مؤشر جودة (qualité)
6. التفرعات حسب البرامج الفرعية (الجهوية): حسب المعطيات المضمنة بالبطاقة البيانية لأمثلة التهيئة العمرانية

### II - التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر (Formule): نسبة مساحة المناطق الخضراء والمناطق المخصصة للتجهيزات المدرجة في أمثلة التهيئة التي تمت المصادقة عليها مقارنة بالمساحة الجمالية لها.
2. وحدة المؤشر: نسبة % (نسبة المطابقة بين استراتيجيات التنمية العمرانية وأمثلة التهيئة العمرانية)
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: البطاقة البيانية لأمثلة التهيئة العمرانية: المساحة المخصصة للتجهيزات وللنطاقات الخضراء،
4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:
- تقارير يتم إعدادها من طرف من طرف وحدات التصرف حسب الأهداف المحدثة بإدارة التعمير والمكلفة بمتابعة دراسات أمثلة التهيئة العمرانية حسب الجهات وعددها 4 (الشمال الشرقي، الشمال الغربي والوسط الغربي، الوسط الشرقي، الجنوب).
- إعداد الإحصائيات حسب أمثلة التهيئة حسب الولاية والبلدية وعلى المستوى الوطني
5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:

وحدات التصرف حسب الأهداف المحدثة بإدارة التعمير والمكلفة بمتابعة دراسات أمثلة التهيئة العمرانية، الإدارات الجهوية للتجهيز والبلديات.

6. تاريخ توفّر المؤشر: شهر مارس من السنة الموالية

7. القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur) لسنة 2019: 25%

8. القيمة المستهدفة حسب البرامج الفرعية

### III - قراءة في نتائج المؤشر:

#### 1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

تقديرات			توقعات	إنجازات	الوحدة	مؤشر قيس الأداء
2022	2021	2020	2019	2018		
30 %	30 %	30 %	25 %	28.5 %	نسبة %	نسبة المطابقة بين استراتيجيات التنمية العمرانية وأمثلة التهيئة العمرانية

#### 2. تحليل ومناقشة النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

باعتبار أن المؤشر المتعلق بنسبة المطابقة بين استراتيجيات التنمية العمرانية وأمثلة التهيئة العمرانية هو مؤشر جديد فإنه لم يتم اعتماده في السنوات الفارطة، إلا أنه من المتوقع تسجيل نسبة 25 % بالنسبة لسنة 2019 ونسبة 30 % لسنة 2020.

#### 3. رسم بياني لتطور المؤشر:



## 4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المستهدفة للمؤشر:

تقديرات الإعتتمادات للأنشطة لسنة 2020	الأنشطة	التدخلات	تقديرات المؤشر لسنة 2020	القيمة المستهدفة حسب البرامج الفرعية	القيمة المستهدفة للمؤشر	
1265	- إعداد الاستراتيجيات المستدامة للتهيئة الترابية والتنمية العمرانية	- تقديم المساعدة الفنية للجماعات المحلية	30%		30%	المؤشر: نسبة المطابقة بين استراتيجيات التنمية العمرانية وأمتة التهيئة العمرانية
2000	- الأشغال الجيوديزية	- التأطير والتكوين لفائدة مصالح التهيئة العمرانية بالإدارات الجهوية للتجهيز				
180	- دعم اللامركزية عبر مساندة الجماعات المحلية لإعداد ومراجعة المخططات وإعداد المسوحات الطبوغرافية					

## 5 - تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر :

- إن بلوغ القيمة المستهدفة للمؤشر مرتبط ارتباط وثيقا برغبة الجماعات المحلية المعنية في مواصلة الدراسات الجارية وتغطية هذه التجمعات السكنية بأمتة تهيئة عمرانية من جهة وبمختلف الأطراف المتدخلة في مختلف مراحل المصادقة على هذه الدراسات من جهة أخرى.

- محدودية الإمكانيات البشرية والمادية لدى مصالح التهيئة العمرانية بالإدارات الجهوية للتجهيز والبلديات المعنية، بالرغم من حرص إدارة التعمير على تقديم الدعم الفني للبلديات المعنية لإعداد دراسات المراجعة التي تعهد إلى مكاتب دراسات خاصة وتوفير الوثائق الخرائطية المحينة واللازمة لإنجاز هذه الدراسات في الإبان

## بطاقة المؤشر: نسبة استهلاك الأراضي الفلاحية

رمز المؤشر: 2.2.1.3

تسمية المؤشر : نسبة استهلاك الأراضي الفلاحية

تاريخ تحيين المؤشر : ماي 2019

### I - الخصائص العامة للمؤشر

- 1-البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: التهيئة الترابية والتعمير والإسكان
- 2-البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: التهيئة الترابية والتعمير والإسكان
- 3-الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تدعيم التخطيط العمراني الاستراتيجي والمستدام والتحكّم في التوسّعات العمرانية
- 4-تعريف المؤشر: نسبة الأراضي الفلاحية المدمجة بالمناطق العمرانية بأمتلة التهيئة
- 5-نوع المؤشر: مؤشر منتج (Ind de produit)
- 6-طبيعة المؤشر: مؤشر جودة (qualité)
- 7-التفريعات: حسب الجهات

### II - التفاصيل الفنية للمؤشر

- 1-طريقة احتساب المؤشر (Formule): نسبة الأراضي الفلاحية المدمجة بالمناطق العمرانية بأمتلة التهيئة (أمتلة التهيئة العمرانية وأمتلة التهيئة التفصيلية) المصادق عليها
- 2-وحدة المؤشر: نسبة %
- 3-المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: معطيات حول مساحة مناطق التوسع بأمتلة التهيئة العمرانية المصادق عليها للبلديات ومساحة الأراضي الفلاحية التي تم تغيير صبغتها لتصبح قابلة للتعمير
- 4-طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:
  - تقارير يتم إعدادها من طرف وحدات التصرف حسب الأهداف المحدثة بإدارة التعمير والمكلفة بمتابعة دراسات أمتلة التهيئة العمرانية حسب الجهات وعددها 4 (الشمال الشرقي، الشمال الغربي والوسط الغربي، الوسط الشرقي، الجنوب).
  - إعداد الإحصائيات حسب الولاية والبلديات وعلى المستوى الوطني
- 5-مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: وحدات التصرف حسب الأهداف المحدثة بإدارة التعمير والمكلفة بمتابعة دراسات أمتلة التهيئة العمرانية، الإدارات الجهوية للتجهيز والبلديات.
- 6-تاريخ توفّر المؤشر: موفي شهر مارس من السنة الموالية
- 7-القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur): 9.5% لسنة 2022

## III- قراءة في نتائج المؤشر

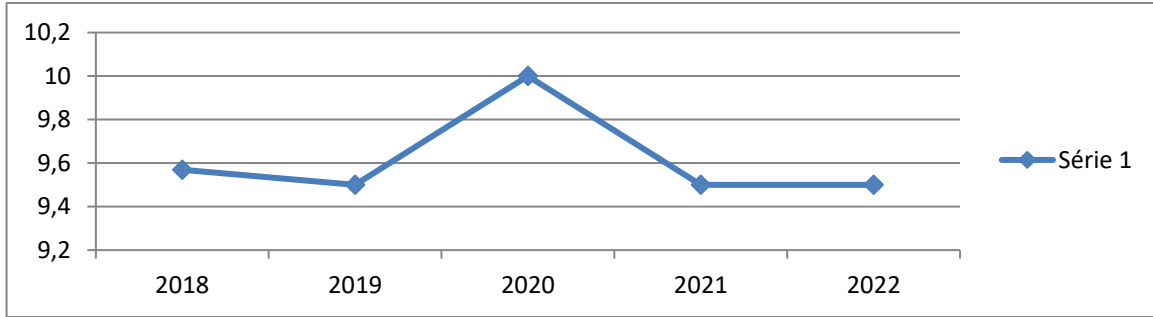
## 1- سلسلة النتائج ( الانجازات ) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

تقديرات			توقعات	إنجازات	الوحدة	مؤشر قيس الأداء
2022	2021	2020	2019	2018		
% 9.5	9.5 %	10 %	9.5 %	9.57%	هك	نسبة استهلاك الأراضي الفلاحية

## 2- تحليل ومناقشة النتائج وتقديرات الانجازات الخاصة بالمؤشر:

باعتبار أن المؤشر المتعلق بمساحة الأراضي الفلاحية المستهلكة هو مؤشر جديد فانه لم يتم اعتماده في السنوات الفارطة، الا أنه من المتوقع تسجيل نسبة تقدر بـ 9.5 % بالنسبة لسنة 2019 و 10 % بالنسبة لسنة 2020.

## 3- رسم بياني لتطور المؤشر:



## 4- أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المستهدفة للمؤشر:

تقديرات الإغتمادات للأنشطة لسنة 2020	الأنشطة	التدخلات	تقديرات المؤشر لسنة 2020	القيمة المستهدفة حسب البرامج الفرعية	القيمة المستهدفة للمؤشر	
50	- إعداد الاستراتيجيات المستدامة للتهيئة الترابية والتنمية العمرانية	- المشاركة في لجنة حصر التجمعات السكنية ومعاينة التوسعات العمرانية على الأراضي الفلاحية - لجنة تغيير الصبغة للاراضي الفلاحية المشتركة مع ممثلين عن جل الوزارات وخاصة وزارة الفلاحة والداخلية وأملاك الدولة - اعداد احصاءيات دورية للتقسيمات (بجميع انواعها: سكنية تجارية....) - تقديم المساعدة الفنية للجماعات المحلية - التأطير والتكوين لفائدة مصالح التهيئة العمرانية بالإدارات الجهوية للتجهيز	%10		%10	المؤشر: نسبة استهلاك الأراضي الفلاحية

#### 5- تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر :

- إن بلوغ القيمة المستهدفة للمؤشر مرتبط ارتباط وثيقا برغبة الجماعات المحلية المعنية في مواصلة الدراسات الجارية وتغطية هذه التجمعات السكنية بأمتلة تهيئة عمرانية من جهة وبمختلف الأطراف المتدخلة في مختلف مراحل المصادقة على هذه الدراسات من جهة أخرى.
- محدودية الإمكانيات البشرية والمادية لدى مصالح التهيئة العمرانية بالإدارات الجهوية للتجهيز والبلديات المعنية، بالرغم من حرص إدارة التعمير على تقديم الدعم الفني للبلديات المعنية لإعداد دراسات المراجعة التي تعهد إلى مكاتب دراسات خاصة وتوفير الوثائق الخرائطية المحينة واللازمة لإنجاز هذه الدراسات في الإبان.



## بطاقة المؤشر: عدد المساكن الاجتماعية والميسرة المنجزة والمقاسم المهيأة

رمز المؤشر 1.3.1.3:

تسمية المؤشر: عدد المساكن الاجتماعية والميسرة المنجزة والمقاسم المهيأة

تاريخ تحيين المؤشر: ماي 2018

### I- الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: التهيئة الترابية والتعمير والإسكان
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: التهيئة الترابية والتعمير والإسكان
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: النهوض بالسكن الاجتماعي والميسر وتهذيب وإدماج الأحياء السكنية
4. تعريف المؤشر: يتمثل في عدد المساكن المنجزة في إطار البرنامج الخصوصي للسكن الاجتماعي وبرنامج المسكن الأول وفي إطار اقتناء مساكن ومقاسم اجتماعية ممولة من الصندوق الوطني للنهوض بالسكن.
5. نوع المؤشر: مؤشر منتج
6. طبيعة المؤشر: مؤشر نتائج
7. التفريعات حسب البرامج الفرعية: مركزي وجوهي

### II- التفاصيل الفنية للمؤشر

- 1- طريقة احتساب المؤشر مجموع المساكن الاجتماعية والمساكن الميسرة المنجزة مع مجموع المقاسم المهيأة.
- 2- وحدة المؤشر: عدد
- 3- المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: برامج المتدخلين العموميين والخواص في مجال السكن وطلبات المواطنين الراغبين في اقتناء مسكن او مقسم.
- 4- طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: قوائم وتقارير اللجان الجهوية المكلفة بجرد وتحديد الحاجيات السكنية، برامج المتدخلين العموميين والخواص في مجال السكن والمعطيات المقدمة من بنك الاسكان.
- 5- مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: وحدة انجاز البرنامج الخصوصي للسكن الاجتماعي، الإدارة العامة للإسكان، بنك الإسكان، البنك المركزي، الولايات والإدارات الجهوية للتجهيز والمؤسسات الراجعة بالنظر للوزارة.
- 6- تاريخ توفّر المؤشر: يتم تحيين المعطيات بصفة دورية
- 7- القيمة المستهدفة للمؤشر: انجاز 30 ألف مسكن ومقسم الى موفى سنة 2022
- 8- القيمة المستهدفة حسب البرامج الفرعية: 30 ألف مسكن ومقسم الى موفى سنة 2022
- 9- المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: السيدة قمر بنحمادي الشابي عن الإدارة العامة للإسكان والسيدة هناء الزواغي عن وحدة انجاز البرنامج الخصوصي للسكن الاجتماعي.

### III- قراءة في نتائج المؤشر

#### 1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

التقديرات			2019	الإنجازات			الوحدة	مؤشر قيس الأداء :
2022	2021	2020		2018	2017	2016		
1200	1200	1100	1000	1556	1638	1277	عدد عدد المساكن المنجزة والمقاسم المهيأة في إطار الفوبرولوس عدد المساكن المنجزة والمقاسم المهيأة في إطار البرنامج الخصوصي للسكن الاجتماعي عدد المساكن الممولة في إطار المسكن الأول مجموع المساكن الاجتماعية والمساكن الميسرة المنجزة	
1000	1231	1968	6689	1745	748	748		
500	500	500	500	0	0	0		
2700	2931	3568	8189	3301	2386	2025		

#### 2- تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

بالنسبة للفوبرولوس: من المتوقع تمويل اقتناء 1000 مسكن جاهز منجز من قبل باعثيين عقاريين وتمويل اقتناء 100 مقسم مهياً وذلك حتى موفي سنة 2019.

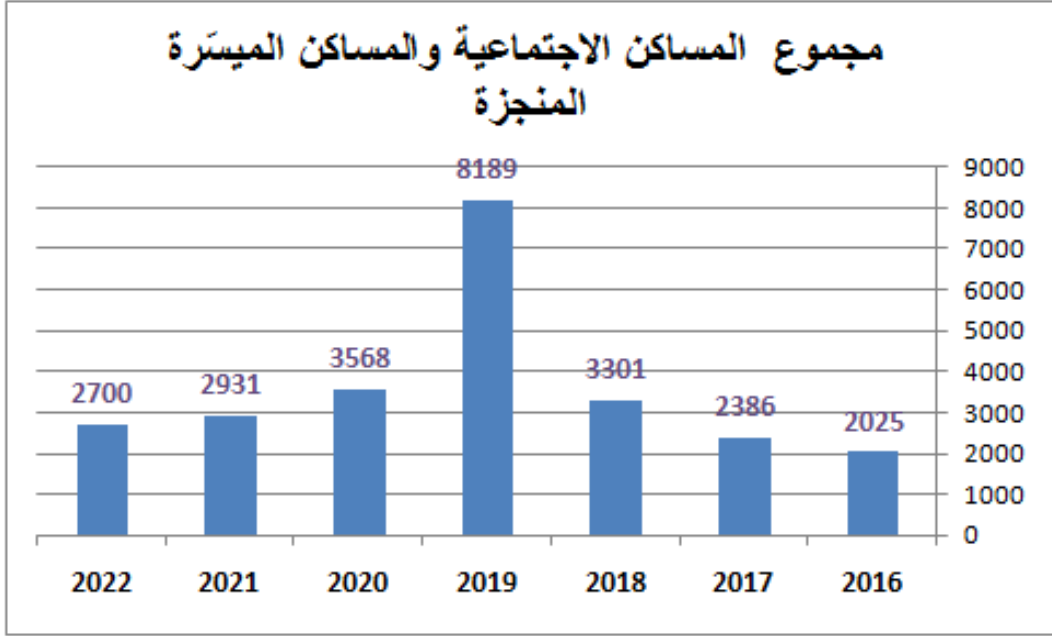
أما بخصوص التقديرات لسنوات 2020-2022 فإنه من المتوقع تسجيل طلبات إضافية على مساكن الممولة عن طريق الفوبرولوس وعن طريق برنامج المسكن الأول وكذلك الطلبات على اقتناء مقاسم مهياً.

● بالنسبة للبرنامج الخصوصي للسكن الاجتماعي: سيتم سنة 2019 إتمام انجاز 6689 مسكن اجتماعي منها 4288 مسكن اجتماعي منجز عن طريق الباعثيين العقاريين الخواص و1371 مسكناً عن طريق الباعثيين العقاريين العموميين و1000 مسكن في إطار عنصر إزالة المساكن البدائية وتعويضها بمساكن جديدة، ومن المتوقع ان يتم الانتهاء من انجاز 1968 مسكن اجتماعي سنة 2020 موزعة كما يلي:

599 مسكن ومقسم اجتماعي منجز من قبل الباعثيين العقاريين العموميين و369 مسكن منجز من طرف الباعثيين العقاريين الخواص و1000 مسكن في إطار إزالة المساكن البدائية.

ومن المتوقع سنة 2021 انتهاء أشغال انجاز 1231 مسكناً ومقسماً اجتماعياً منها 231 مسكناً ومقسماً عن طريق الباعثيين العقاريين العموميين و1000 مسكناً في إطار عنصر إزالة المساكن البدائية، كما سيتم سنة 2022 انجاز 1000 مسكن.

## رسم بياني لتطور المؤشر:



## 3. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المستهدفة للمؤشر :

تقديرات الإغتمادات للأنشطة لسنة 2020	الأنشطة	التدخلات	تقديرات المؤشر لسنة 2020	القيمة المستهدفة حسب البرامج الفرعية	القيمة المستهدفة للمؤشر	
38740	1- توفير مساكن ومقاسم مهتأة لفائدة الأجراء.	1- تقديم قانمات المنفعين عن طريق لجنة بنك الإسكان توفير التمويل الذاتي للراغبين في الإنتفاع بمساكن عن طريق البنك المركزي. تقديم قانمات المنفعين للجنة الاستشارية الجهوية لتحسين السكن. انجاز اشغال طوبوغرافية مختلفة (تشخيص قطعة ارض، تحديد مساحة، امثلة قطاعية، بحث عقاري، اختبار، مشروع تقسيم او تجزئة ارضي او عمودي) انجاز اشغال تجزئة وتقسيمات ارضية او عمودية. انجاز مطالب تسجيل عقاري اختياري. توفير امثلة هندسية. اعداد محاضر انجاز. القيام بالمعاينات الفنية للمساكن والابحاث الاجتماعية للعائلات المرشحة للانتفاع بالبرنامج من طرف فريق عمل منبثق عن اللجنة الجهوية. ضبط قانمات الفئات الاجتماعية من طرف اللجنة الجهوية وذلك اثر ترتيبها وفق المقاييس المنصوص عليها بمقتضى الامر	3568	25000 مسكن ومقسم	انجاز 30 ألف مسكن ومقسم إلى موفى 2021	لمؤشر: عدد المساكن الاجتماعية والمساكن الميسرة المنجزة والمقاسم المهينة
17250	200					

تقديرات الإغتمادات للأشعة لسنة 2020	الأشعة	التدخلات	تقديرات المؤشر لسنة 2020	القيمة المستهدفة حسب البرامج الفرعية	القيمة المستهدفة للمؤشر
102000	إزالة المساكن البدائية وتعويضها بمساكن جديدة أو ترميمها أو توسعتها إنجاز مساكن اجتماعية وتهيئة مقاسم اجتماعية	عدد 1224 لسنة 2012 ودراسة الاعترافات. المصادقة على القوائم النهائية وإحالتها إلى لجنة قيادة البرنامج للاعلام. إبرام عقد الرهن العقاري وسند الدين من طرف بنك الإسكان. إبرام عقد الانتفاع بالمسكن من طرف المجلس الجهوي. قيام فريق العمل المحدث لدى اللجنة الجهوية بالتثبت من صحة الوثائق المصاحبة لملفات المترشحين وإجراء الأبحاث اللازمة في شأنها مع المصالح الإدارية الجهوية المعنية. تتولى اللجنة الجهوية القيام ب: إعداد القوائم الأولية حسب كل معتمدية وترتيبها وفق المقاييس المنصوص عليها بالأمر عدد 1224 لسنة 2012 استنادا لتطبيقه إعلامية ثم التداول بشأنها والمصادقة عليها. تعليق القوائم الأولية بمقر الولاية والمعتمدية لقبول الاعترافات وإحالتها إلى لجنة قيادة البرنامج للاعلام مصحوبة بمبلغ المنحة ومبلغ الدين الذان يتم تحديدهما حسب كلفة المسكن أو المقسم وصنف دخل العائلة. تتولى لجنة القيادة المصادقة على مبلغ المنحة ومبلغ الدين بالنسبة لكل منتفع. إبرام عقود الانتفاع من طرف: الباعث العقاري العمومي في صورة انجاز المشاريع من قبله. لمجلس الجهوي في صورة انجاز المشاريع من طرف الباعثين العقاريين الخواص.			

#### 4- تحديد أهم النقائص ( limites ) المتعلقة بالمؤشر:

- محدودية الإمكانيات المادية والبشرية اللازمة لمتابعة مشاريع السكن الاجتماعي في كل الولايات،
- عدم إمكانية احتساب جميع المشاريع السكنية المنجزة من طرف الباعثين العقاريين العموميين والخواص
- ارتفاع كلفة المساكن وتوجه الباعثين العقاريين الخواص نحو إنتاج المساكن الرفيعة،
- تقلص الرصيد العقاري من الأراضي الصالحة للبناء خاصة بالمناطق التي تشهد ضغطا عمرانيا كبيرا،
- تقلص إنجاز المقاسم الاجتماعية المهيأة من قبل الباعثين العقاريين العموميين والخواص.

## بطاقة المؤشر: النسبة التراكمية لتهديب الأحياء السكنية ضمن البرامج الوطنية

رمز المؤشر : 2.3.1.3

تسمية المؤشر: النسبة التراكمية لتهديب الأحياء السكنية ضمن البرامج الوطنية

تاريخ تحيين المؤشر: أوت 2019

### I- الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: التهيئة الترابية والتعمير والإسكان
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: تهيئة المجال الترابي والعمراني وسياسة الإسكان
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: النهوض بالسكن الاجتماعي والميسر وتهديب وإدماج الأحياء السكنية
4. تعريف المؤشر: نسبة الأحياء السكنية الفوضوية التي تم تهديبها سنويا مقارنة مع مجموع الأحياء المبرمجة.
5. نوع المؤشر: مؤشر نتائج (ind de résultats)
6. طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة (efficacité socio-économique)
7. التفريعات حسب البرامج الفرعية (الجهوية)

### II - التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر العدد التراكمي للأحياء السكنية التي يتم تهديبها سنويا / العدد الجملي للأحياء المبرمجة.
2. وحدة المؤشر: نسبة مئوية
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: وكالة التهديب والتجديد العمراني.
4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر (قوائم...)
5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: وكالة التهديب والتجديد العمراني.
6. تاريخ توفّر المؤشر: شهر ديسمبر
7. القيمة المستهدفة للمؤشر<sup>9</sup> (تهديب كل الأحياء المبرمجة) 100 % سنة 2022
8. القيمة المستهدفة حسب البرامج الفرعية: 100%
9. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: منية بحريني الخميري - الإدارة العامة للإسكان

### III - قراءة في نتائج المؤشر

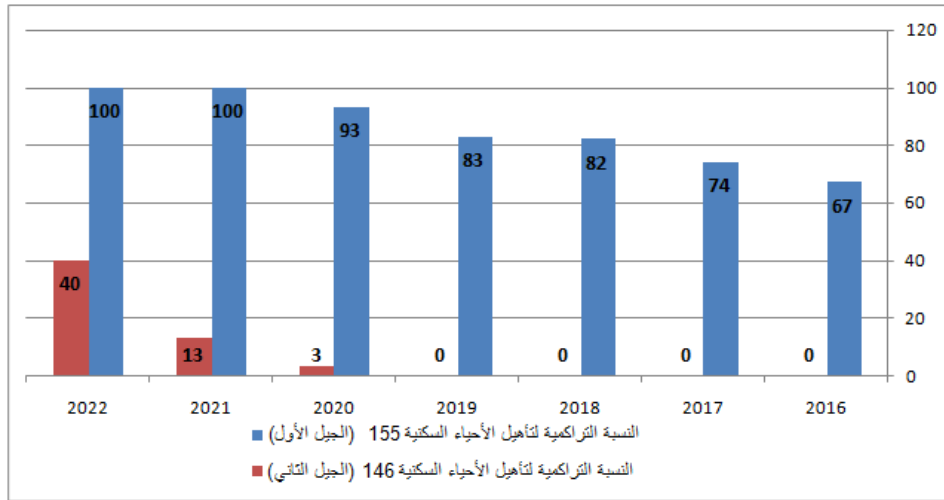
1 سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

<sup>9</sup>القيمة المستهدفة للمؤشر هي القيمة التي يتعهد رئيس البرنامج ببلوغها على المدى المتوسط (ثلاث سنوات أو أكثر) أو الطويل (قيمة مستمدة من توجه إستراتيجي عام للبرنامج، من المخطط الخماسي...) مع ذكر السنة المتوقع بلوغ القيمة المستهدفة بها.

تقديرات			توقعات	إنجازات			الوحدة	مؤشر قياس الأداء
2022	2021	2020	2019	2018	2017	2016		
100	100	93	83	82	74	67	نسبة	النسبة التراكمية لتأهيل الأحياء السكنية 155 (الجيل الأول)
40	13	3	-	-	-	-	نسبة	النسبة التراكمية لتأهيل الأحياء السكنية 146 (الجيل الثاني)
70	60	*54	82	82	74	67	نسبة	المجموع

\*ملاحظة : انخفاض مجموع النسبة التراكمية لتأهيل الأحياء السكنية من 82% سنة 2019 إلى 54% سنة 2020 تعود إلى بلوغ البرنامج الأول نسبة 93% من الأشغال وانطلاق البرنامج الثاني في مرحلة الدراسات بنسبة 3%.

### رسم بياني لتطور المؤشر:



### 2-تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

- بعد تسجيل نسق مرضي لإنجاز تهذيب الأحياء السكنية في جزئه الأول حيث تم إلى موفى شهر أوت 2019 إنجاز ما يلي:
- انتهت أشغال البنية الأساسية بـ 120 حي من 155حي.
- انتهت أشغال تحسين سكن بـ 86 حي من 102 حي مبرمج بها مكونة تحسين السكن.
- انتهاء 61 مشروع تجهيزات جماعية من جملة 129 مشروع مبرمج.

تمت المصادقة بمخطط التنمية على إنجاز الجزء الثاني الذي يخص حوالي 146 حي بكلفة 635 م.د.، حيث سينطلق البرنامج خلال سنة 2020 ويتواصل على مدى 5 سنوات، وبالتالي سيتم احتساب وتحديد قيمة المؤشر لكل برنامج حتى يتسنى لنا متابعته ومرآقبته.

فبالإضافة إلى البرامج الوطنية المذكورة، فإن وزارة الشؤون المحلية والبيئة تشرف على عدّة برامج أخرى لتهديب الأحياء الشعبية نخصّ بالذكر منها البرنامج الخصوصي لتهديب الأحياء الشعبية للحد من التفاوت الجهوي الذي يتمثل في تهديب 220 حي بكلفة تناهز 225 مليون دينار. تتولى وكالة التهذيب والتجديد العمراني إنجاز جزءا منه يتمثل في تهديب 146 حي بقيمة 153 مليون دينار.

##### **5- أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المستهدفة للمؤشر:**

تقديرات إعتمادات للأنشطة لسنة 2020	الأنشطة	التدخلات	تقديرات المؤشر لسنة 2020	القيمة المستهدفة حسب البرامج الفرعية	القيمة المستهدفة للمؤشر	
58853	-تهديب وإدماج أحياء سكنية	-متابعة تقدم إنجاز المشاريع من قبل اللجنة الوطنية لقيادة البرنامج	%54	100%	%100	المؤشر 2.3.1.3 النسبة التراكمية لتهديب الأحياء السكنية ضمن البرامج الوطنية

##### **6- تحديد أهم النقصان (limites) المتعلقة بالمؤشر:**

- صعوبة في توفير الاعتمادات لتهديب الأحياء العشوائية، خاصة وأن الدولة هي التي تتحمل كامل الكلفة دون مساهمة المواطن.
- ندرة الأراضي الدولية المخصصة من قبل الجهات لتنفيذ مكونة التجهيزات الجماعية.
- تقلص الأراضي الصالحة للبناء التي تتماشى مع القدرة الشرائية للمواطن، مما ينجر عنه تنامي ظاهرة التوسع العمراني العشوائي وارتفاع عدد الأحياء الفوضوية.

## بطاقة المؤشر: نسبة الدراسات المنجزة على النطاق الجهوي

رمز المؤشر: 1.1.2.3

تسمية المؤشر: نسبة الدراسات المنجزة

تاريخ تحيين المؤشر: ماي 2019

### I- الخصائص العامة للمؤشر

- 3- البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: التهيئة الترابية والتعمير والإسكان
- 4- البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: تهيئة المجال الترابي والعمراني وسياسة الإسكان
- 5- الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تحقيق النجاعة في انجاز المشاريع المفوضة
- 6- تعريف المؤشر: نسبة الدراسات المنجزة والمتعلقة بإعداد الدراسات ومتابعة ومراقبة أشغال إزالة المساكن البدائية وإعداد وتهيئة التقسيمات لمشاريع بناء مساكن اجتماعية في إطار البرنامج الخصوصي للسكن الاجتماعي
- 7- نوع المؤشر: مؤشر نتائج.
- 8- طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة
- 9- التفرعات حسب البرامج الفرعية (المركزية والجهوية): حسب الجهات

### II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر: عدد الدراسات المنجزة سنويا / عدد الدراسات المبرمجة في السنة
2. الوحدة: النسبة
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: عدد الدراسات المبرمجة وعدد الدراسات المنجزة سنويا.
4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: تقارير تقييم عروض الدراسات المنجزة والمصادق عليها سنويا – قائمة الدراسات المبرمجة من طرف الإدارات الجهوية.
5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: الإدارات الجهوية للتجهيز والإسكان والتهيئة الترابية
6. تاريخ توفير المؤشر: يتم تحيين المعطيات بصفة دورية خلال شهر ديسمبر
7. القيمة المستهدفة للمؤشر: بلوغ نسبة 71% موفى سنة 2022
8. القيمة المستهدفة حسب البرامج الفرعية: بلوغ نسبة 71% موفى سنة 2022
9. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: ثريا بن جمور

### III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الانجازات) والتفديرات الخاصة بالمؤشر



تقديرات			2019	إنجازات			الوحدة	مؤشر قياس الأداء
2022	2021	2020		2018	2017	2016		
56%	28%	28%	79%	-	-	-	نسبة	إعداد الدراسات والمتابعة والمراقبة الفنية لأشغال إزالة المساكن البدائية وتعويضها بمساكن جديدة أو ترميمها أو توسعتها
86%	80%	81%	86%	-	-	-		إعداد الدراسات العمرانية (أشغال طوبوغرافية + أشغال التقسيم) مشاريع بناء مساكن اجتماعية وتهيئة مقاسم اجتماعية
71%	54%	55%	82%	-	-	-	المجموع	

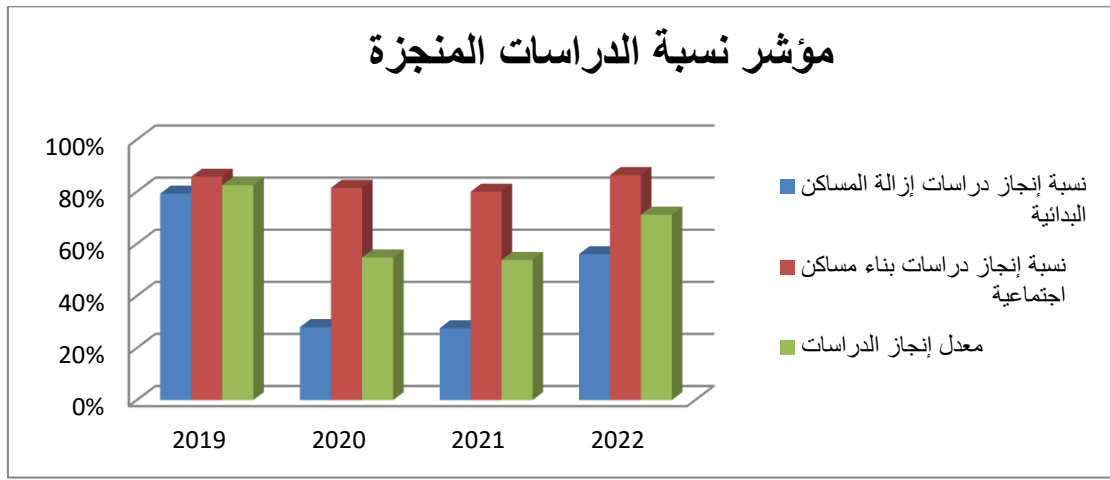
## 2. تحليل ومناقشة النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

بلغ مجموع الدراسات المبرمجة من طرف الإدارات الجهوية خلال سنة 2019 والمتعلقة بالدراسة والمتابعة والمراقبة الفنية لأشغال إزالة المساكن البدائية وتعويضها بمساكن جديدة أو ترميمها أو توسعتها 185 دراسة من المتوقع أن ينجز منها 147 دراسة أي بنسبة قدرها 79%، وسيرتفع عدد الدراسات المتوقعة خلال سنة 2020 ليصل إلى 207 دراسة.

كما بلغ عدد الدراسات العمرانية (أشغال طوبوغرافية + أشغال التقسيم) (مشاريع بناء مساكن اجتماعية وتهيئة مقاسم اجتماعية) خلال سنة 2019 7 دراسات سينجز منها 6 دراسات أي بنسبة قدرها 86%، وسيرتفع عدد الدراسات خلال سنة 2020 إلى 27 دراسة من المتوقع أن ينجز منها 22 دراسة أي بنسبة قدرها 82%.

ونلاحظ أن نسبة الإنجاز المتعلقة بعنصر إزالة المساكن البدائية وتعويضها بمساكن جديدة أو ترميمها أو توسعتها من المتوقع أن تنخفض خلال سنتي 2020 و 2021 و 2022 مقارنة بسنة 2019، ويعود ذلك إلى أن الدراسات المتعلقة بالمتابعة والمراقبة الفنية للأشغال يرتبط إنجازها بإنجاز الأشغال.

## 3. رسم بياني:



## 4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

تقديرات الاعتمادات للأنشطة لسنة 2020	الأنشطة	التدخلات	تقديرات المؤشر لسنة 2020	القيمة المستهدفة حسب البرامج الفرعية	القيمة المستهدفة للمؤشر	المؤشر
430	متابعة إنجاز لمشاريع المفوضة	إجراء المعاينات برمجة الدراسات والمراقبة الفنية الإعلان عن طلبات العروض فتح وتقييم العروض عرض نتائج تقييم العروض على أنظار حدة السكن الاجتماعي لإبداء الرأي الفني المالي إسناد الاستشارة المتابعة الفنية خلاص المزودين			71 % سنة 2022	نسبة الدراسات المنجزة

## 5. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

- إمكانية تجاوز آجال إنجاز الدراسة لمدة سنة وهو ما ينجر عنه صعوبة في احتساب المؤشر.
- نقص في الموارد البشرية المكلفة بمتابعة الدراسات المنجزة في إطار البرنامج الخصوصي للسكن الاجتماعي.

# برنامج القيادة والمساندة

# بطاقات مؤشرات قياس الأداء لبرنامج القيادة والمساندة

## بطاقة المؤشر: نسبة تحقيق الأهداف لمختلف البرامج

رمز المؤشر: 2-1-1-9

تسمية المؤشر: نسبة تحقيق الأهداف لمختلف البرامج .

تاريخ تحيين المؤشر: شهر جوان من كل سنة.

### I - الخصائص العامة للمؤشر :

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: البرنامج 9 :القيادة والمساندة
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: البرنامج الفرعي 1: القيادة
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: الإشراف على مختلف البرامج وتطوير العلاقة بين الإدارة والمتدخلين معها.
4. تعريف المؤشر: قيس نسبة تحقيق أهداف مختلف البرامج مقارنة بالتقديرات المرسومة.
5. نوع المؤشر : نتيجة
6. طبيعة المؤشر: جودة
7. تفريعات المؤشر: وطني

### II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر: معدل نسب الإنجازات مقارنة بتقديرات كافة المؤشرات.
2. وحدة القيس: النسبة المئوية (%)
3. المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر: معطيات ذات طابع إداري
4. طريقة تجميع البيانات الأساسية لإحتساب المؤشر: التقرير السنوي للقدرة على الأداء.
5. مصدر البيانات الأساسية لإحتساب المؤشر: إحصائيات ذات صبغة إدارية
6. تاريخ توفر المؤشر: شهر جوان من كل سنة.
7. القيمة المستهدفة للمؤشر: العمل على تحقيق نسبة 99 % في حدود سنة 2022.
8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج : الإدارة العامة للتخطيط والتعاون وتكوين الإطار.

### III- قراءة في نتائج المؤشر

#### 1. سلسلة النتائج ( الانجازات ) الخاصة بالمؤشر:

تقديرات			توقعات 2019	إنجازات			الوحدة	مؤشرات قياس الأداء
2022	2021	2020		2018	2017	2016		
99	99	98	97	98	95	82	%	المؤشر 2.1.1.9: نسبة تحقيق أهداف مختلف البرامج

#### 2. تحليل ومناقشة نتائج انجازات المؤشر:

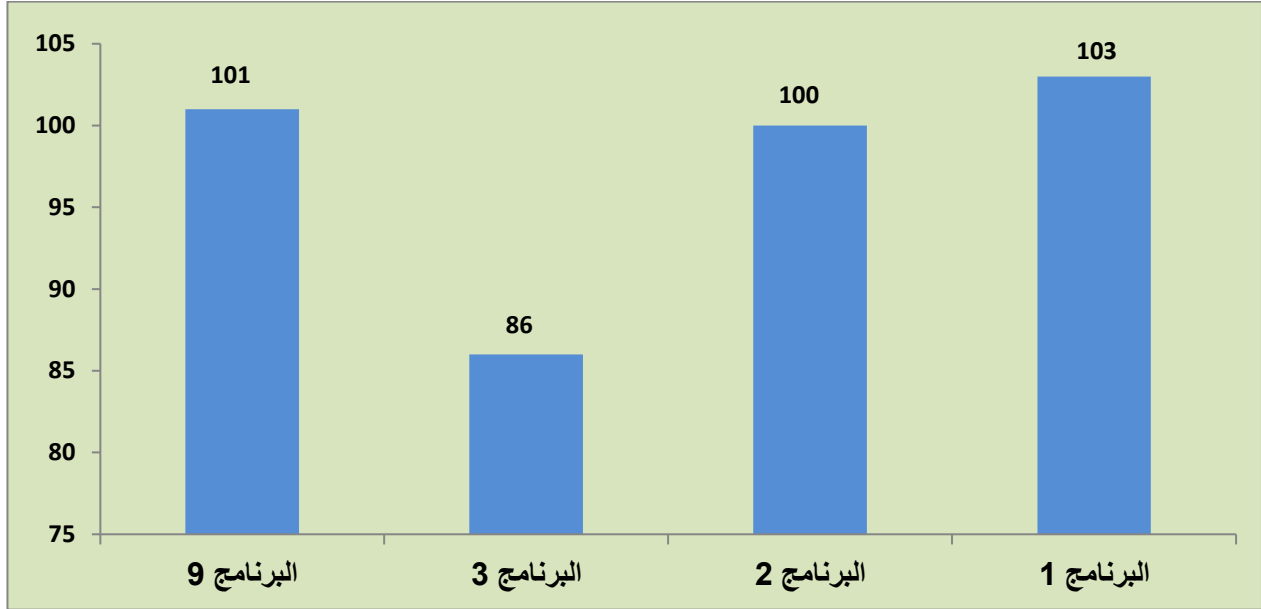
قدرت التوقعات الخاصة بهذا المؤشر بعنوان سنة 2018 بـ 96 % وهي منخفضة مقارنة بالإنجازات التي كانت في حدود 98 % وتعود هذه النسبة المرتفعة أساسا بإعطاء الأولوية في ميزانية التنمية لسنة 2018 للمشاريع المتواصلة والمدرجة بمخطط التنمية 2016-2020. وبالرجوع لنسب تحقيق أهداف مختلف البرامج (رسم بياني رقم 1) يمكن تفسير هذه النتيجة كما يلي:

- حقق كل من البرنامج 1 "البنية الأساسية للطرق" والبرنامج 9 "القيادة و المساندة" أهدافهم بنسب أعلى من المعدل و هي على التوالي 103 % و 114 % و 101 % وهي نسب تتجاوز معدل نسب الإنجاز مقارنة بتقديرات كافة المؤشرات.
- في حين حقق البرنامج 3 "التهيئة الترابية والتعمير والإسكان" 86 % من أهدافه وهي نسبة أقل من المعدل. وترجع هذه النسبة بالأساس إلى تحقيق الهدف 2 بالنسبة للبرنامج الفرعي المحافظة على الشريط الساحلي و إحكام إنجاز المنشآت المينائية أقل نسبة و هي 72% و تفسر هذه النسبة لعدة أسباب نذكر منها
- تأخر الإنطلاق في بعض المشاريع لعدم استكمال الدراسات اللازمة سنة 2018.
- كان من المتوقع حماية 4.8 كلم من الشريط الساحلي إلا أنه تمت حماية 1.6 كلم سنة 2018
- عدم استلام مشروعات (أشغال حماية مدينة قابس وأشغال إنجاز ميناء سيدي منصور) وإيقاف أشغالها لاختلاف مع المجتمع المدني على بعض التفاصيل.

بالنسبة للبرنامج 3 تلك النسبة تفسر أولا بضعف نسب المطابقة بين استراتيجيات التنمية العمرانية وأمثلة التهيئة العمرانية (36%) و يمكن تفسيرها بعدم قدرة الجماعات المحلية على التحكم في مجالها الترابي و السيطرة على النمو العمراني من ناحية و عدم قدرة المصالح الجهوية المكلفة بالتعمير التابعة للوزارة على مساعدة الجماعات المحلية و الإحاطة بها بسبب النقص في الإطارات المختصة و الإمكانيات اللازمة من جهة أخرى، و ثانيا بضعف عدد المساكن الإجتماعية و المساكن الميسرة المنجزة بالنسبة للتقديرات حيث قدرت بحوالي 14792 لم يتم إنجاز سوى 3301 منها و يرجع ذلك إلى جملة من الأسباب من أهمها:

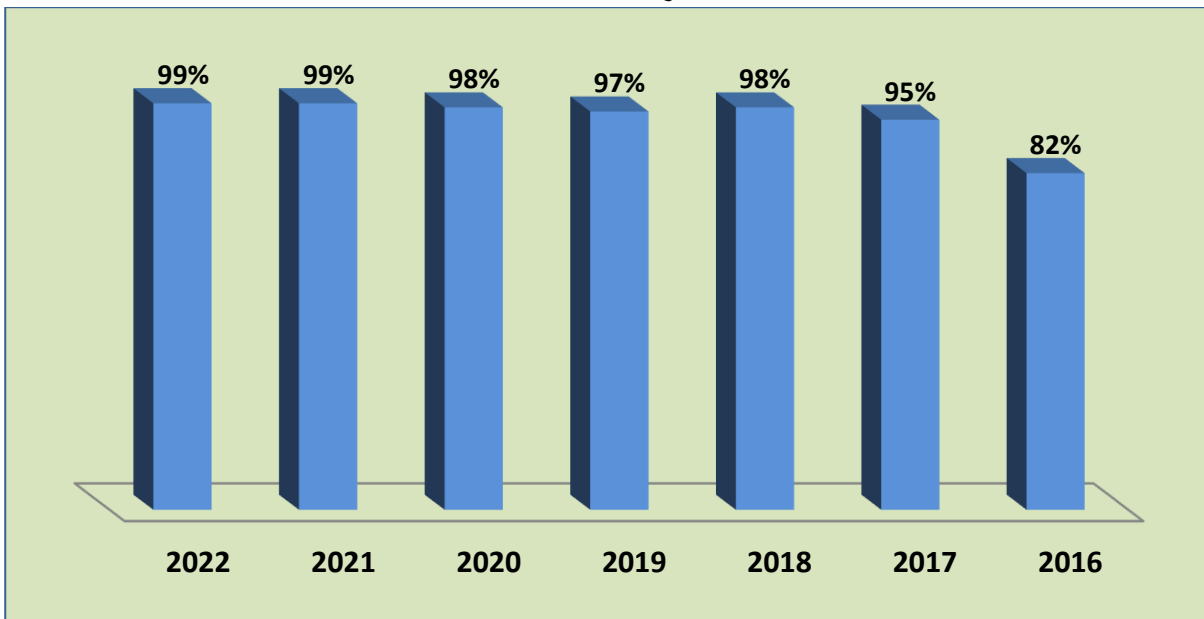
- عزوف مشاركة المقاولات في طلبات العروض في بعض الجهات،
- تراجع إقبال الباعثين العقاريين على إنجاز مساكن اجتماعية عن طريق الفويرولوس وذلك لعدم إستجابة المنظومة التشريعية للتغيرات الاقتصادية والاجتماعية ولغلاء الأسعار
- تأخير في تحديد قائمات المنتفعين بالمساكن والمقاسم الاجتماعية من قبل اللجان الجهوية المحدثة على مستوى كل ولاية.

### رسم بياني : نسبة تحقيق أهداف مختلف البرامج لسنة 2020



3. رسم بياني لتطور المؤشر :

### رسم بياني لتطور نسبة تحقيق الأهداف لمختلف برامج المهمة خلال الفترة 2016-2022



#### 4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

\* التركيز في إعداد الميزانية على المشاريع المدرجة بمخطط التنمية 2016-2020 والأولوية المطلقة للمشاريع التي بصدد الإنجاز والمشاريع والبرامج المنبثقة عن المجالس الوزارية.

\* حسن تطبيق أحكام الأمر الحكومي عدد 394 لسنة 2017 والمؤرخ في 29 مارس 2017 المتعلق بإحداث إطار موحد لتقييم وإدارة الإستثمارات العمومية.

\* يعتمد المؤشر على إحتساب معدل تحقيق كافة الأهداف لإنجازاتها مقارنة بالتوقعات المأمولة وتمكن هذه الطريقة من تحديد الهدف الذي عرف أقل نسبة إنجاز مقارنة بالتوقعات المرسومة ثم تحديد المؤشر المسؤول عن هاته النتائج وبالتالي يتم العمل إما على معالجة الصعوبات المتعلقة بالمؤشر المعني والتي تمكن من معالجة النقص في تحقيق الأهداف أو إعتبار المؤشر غير مجدي والعمل على تغييره بمؤشر ذو فعالية.

#### 5. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

\* مؤشر نسبة تحقيق أهداف مختلف البرامج يعتمد في طريقة إحتسابه على معدل نسب الإنجازات مقارنة بتقديرات كافة المؤشرات، هذه الطريقة لا تعكس بدقة نسبة تحقيق أهداف مختلف البرامج لأن وزن البرامج بقطاع التجهيز وكذلك نوعية مشاريع مختلف البرامج مختلفة (من حيث الأجال ومن حيث العراقيل والإشكاليات التي يمكن أن تعترضها).



## بطاقة المؤشر: نسبة صرف اعتمادات التنمية إلى موفى شهر سبتمبر

رمز المؤشر: 3.1.1.9

تسمية المؤشر: نسبة صرف اعتمادات التنمية إلى موفى شهر سبتمبر.

تاريخ تحيين المؤشر: شهر سبتمبر من كل سنة

### I- الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: البرنامج 9 " القيادة والمساندة "
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: البرنامج الفرعي 1 " القيادة "
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: الإشراف على مختلف البرامج وتطوير العلاقة بين الإدارة والمتدخلين معها.
4. تعريف المؤشر: تأمين صرف اعتمادات الدفع بنسق تصاعدي يعادل النسبة المقدرة.
5. نوع المؤشر: نتيجة
6. طبيعة المؤشر: مؤشر جودة
7. التفرعات: المصالح المركزية والجهوية.

### II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر: نفقات التنمية المأمور بصرفها/اعتمادات التنمية المرسمة ضمن الموارد العامة للميزانية والموارد الخارجية الموظفة
2. وحدة المؤشر: النسبة المئوية (%)
3. المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر: معطيات ذات طابع إداري
4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر: الاعتماد على قاعدة بيانات نظام أدب ونظام سياد.
5. مصدر المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر: إحصائيات ذات صبغة إدارية.
6. تاريخ توفر المؤشر: شهر سبتمبر.
7. القيمة المستهدفة للمؤشر: بلوغ نسبة 75 % في موفى 2020.
8. المصلحة المسؤولة على تجميع البيانات الأساسية: الإدارة العامة للمصالح المشتركة ( إدارة الشؤون المالية)

### III- قراءة في نتائج المؤشر:

1. سلسلة النتائج ( الانجازات ) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

التقديرات			توقعات 2019	الإنجازات			الوحدة	المؤشر 3.1.1.9: نسبة صرف اعتمادات التنمية إلى موفى شهر سبتمبر
2022	2021	2020		2018	2017	2016		
75	73	72	83	76	65	74	%	نسبة صرف اعتمادات التنمية إلى موفى شهر سبتمبر
1247	1114	936	830	1067	926	662	م د	نفقات التنمية المأمور بصرفها
1663	1526	1300	1000	1400	1421	894	م د	اعتمادات التنمية المرسمة ضمن الموارد العامة للميزانية والموارد الخارجية الموظفة

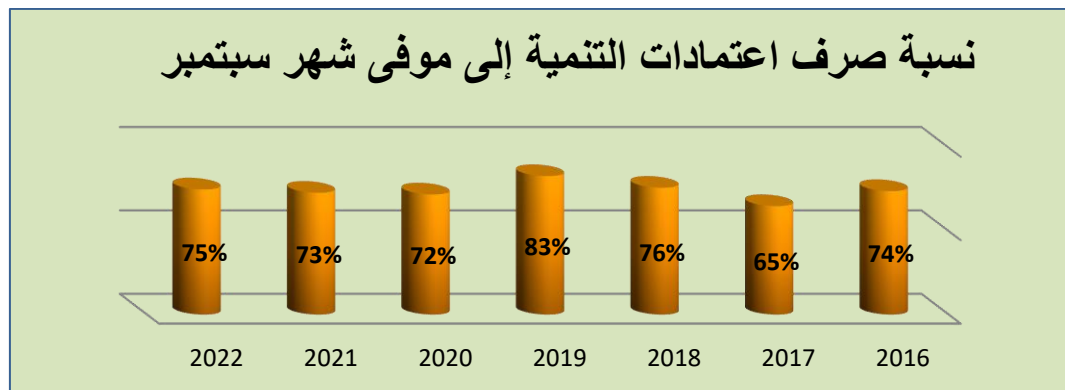
2. تحليل ومناقشة النتائج وتقديرات الانجازات الخاصة بالمؤشر:

قدرت نسبة استهلاك الاعتمادات في موفى شهر سبتمبر من سنة 2018 نسبة 65% و يرجع ذلك أساسا إلى حجم الإستثمارات المنجزة سنة 2018 مقارنة بالسنوات الأخيرة حيث أن ما تم صرفه سنة 2018 تجاوز بكثير ما تم صرفه سنتي 2016 و 2017 وهذا يعود إلى الحجم الهائل للمشاريع الجديدة و إلى إعادة تشغيل العديد من المشاريع المعطلة بفضل المساعي المبذولة لحل الإشكالية العالقة نذكر منها خاصة تلك المرتبطة بالوضعيات العقارية و كذلك المتابعة المستمرة لإنجاز المشاريع و عقد الجلسات الدورية للحث على مزيد الرفع من نسق صرف الاعتمادات والحرص على تذليل الصعوبات العقارية والمالية وتلك المرتبطة بالإجراءات والمقاول.

ينتظر من توقعات 2019 أن تتجاوز النسبة 83% و يعود هذا بأساس إلى الإنخفاض في اعتمادات الدفع المرسمة و اللتي لا تغطي احتياجات الوزارة مقارنة بحجم المشاريع حيث أن الإعتمادات المتوفرة سيقع صرفها على المشاريع المتواصلة و بذلك سيقع تسجيل احتياجات أكيدة لخلاص مستحقات المقاولات و المتعاملين مع الإدارة.

كما تسعى الوزارة مع مصالح وزارة المالية لترسيم اعتمادات الدفع الضرورية للسنوات القادمة و العودة إلى النسق العادي للصرف و بلوغ نسبة 75% سنة 2020.

3. رسم بياني لتطور للمؤشر:



#### 4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

- عقد اجتماعات دورية لرؤساء البرامج والبرامج الفرعية والمديرين الجهويين لمتابعة تنفيذ ميزانية التنمية
  - مباشرة زيارات ميدانية لتذليل مختلف الصعوبات التي قد تعيق نسق الإنجاز
  - متابعة مستمرة لإنجاز المشاريع
  - الحرص على توفير الإعتمادات الضرورية لجملة المشاريع المبرمجة
  - تحيين النصوص الترتيبية المتعلقة بالمشاكل العقارية في إطار تفعيل قانون الانتزاع الجديد
  - إستباق التصفية العقارية ومتابعة الإجراءات والتقليص منها.
  - توفير رصيد عقاري والتقليص من إجراءات تغيير الصبغة
  - الحصول على التراخيص الضرورية والتنسيق مع المتدخلين العموميين قبل الإعلان عن طلب العروض
  - توفير الإعتمادات الضرورية مسبقا والتسريع في خلاص المقاولات
  - مراجعة منظومة وآلية إحالة الإعتمادات إلى الجهات والتصرف فيها بغية تقليص الأجال وإرساء مرونة في التصرف
  - تفعيل المنظومة الوطنية لمتابعة المشاريع العمومية
5. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

- طول الإجراءات الإدارية في المسائل العقارية والمالية.
- تأخر إنجاز الأشغال لظروف طارئة وقاهرة خارجة عن نطاق الإدارة.
- تعطل المشاريع نتيجة المشاكل العقارية أو مشاكل المقاول.
- تطور نسق صرف اعتمادات التنمية يعود للهياكل المكلفة بتنفيذ المشاريع
- حجم الإعتمادات المرسمة لها تأثير مباشر على المؤشر سواء بالزيادة أو بالنقصان.

## بطاقة المؤشر: تطور كتلة الأجور

رمز المؤشر: 1.1.2.9

تسمية المؤشر: تطور كتلة الأجور.

تاريخ تحيين المؤشر: شهر فيفري من كل سنة

### I- الخصائص العامة للمؤشر:

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: البرنامج 9 "القيادة والمساندة"
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: البرنامج الفرعي 2 "المساندة"
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: نجاعة الإدارة من خلال التوظيف الأمثل للكفاءات البشرية والإمكانات المادية وتطوير الإجراءات الإدارية
4. تعريف المؤشر: المتابعة سنوية لتطور حجم اعتمادات التأجير
5. نوع المؤشر: منتج
6. طبيعة المؤشر: مؤشر نتائج
7. التفريعات: المصالح المركزية والجهوية للتجهيز

### II- التفاصيل الفنية للمؤشر:

- 1- طريقة احتساب المؤشر: (اعتمادات التأجير المستهلكة لسنة (n) - اعتمادات التأجير لسنة (n-1)) / اعتمادات التأجير المستهلكة لسنة ((n-1)\*100
- 2- وحدة المؤشر: النسبة
- 3- المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر: معطيات ذات مصدر إداري
- 4- طريقة تجميع البيانات والمعطيات الأساسية: إحصائيات ذات مصدر إداري
- 5- مصدر المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر : منظومات "إنصاف" و"أدب" و"أمد" والمنظومة الداخلية لمتابعة تأجير الأعوان
- 6- تاريخ توفر المؤشر: شهر فيفري.
- 7- القيمة المستهدفة للمؤشر: يهدف هذا المؤشر إلى التحكم في نسبة تطور كتلة الأجور من خلال الحفاظ على نفس حجم كتلة الأجور.
- 8- المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: الإدارة العامة للمصالح المشتركة (إدارة الشؤون المالية).

### III- قراءة في نتائج المؤشر:

#### 1. سلسلة النتائج ( الانجازات ) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

التقديرات			إنجازات 2019	الإنجازات			الوحدة	مؤشر قيس الأداء
2022	2021	2020		2018	2017	2016		
110.794	110.794	110.794	87.873	81.810	88.135	86.446	أد	كتلة الأجور
0	0	16.72	16.02	-7.18	1.95	13.22	%	نسبة تطور كتلة الأجور

#### 2. تحليل ومناقشة النتائج و تقديرات الانجازات الخاصة بالمؤشر:

يهدف المؤشر إلى التحكم في استقرار نسبة تطور كتلة الأجور ولكن في قراءة للجدول أعلاه نلاحظ عدم استقرار في هذه النسبة من سنة إلى أخرى والتي تفسر بعدم استقرار المناخ السياسي والاجتماعي والاقتصادي للبلاد خلال تلك السنوات و ما يتبعه من قرارات كان لها تأثير مباشر على كتلة الأجور كالمغادرة الإختيارية، التقاعد الإستثنائي، الإعتماد الجبائي...

#### • سنة 2017

تقدر نسبة تطور كتلة الأجور بـ 1.95 % ترجع لعدة عوامل وهي:

\* عامل التأجيل EFFET REPORT: هو تأثير الزيادات في الأجور بعنوان السنة المنقضية على ميزانية السنة الجارية. وقد سجلنا سنة 2017 نسبة تقدر بـ 4.09 %.

عامل التأثير الحالي: تأثير الزيادات في الأجور خلال السنة الحالية على الميزانية بعنوان نفس السنة. لم يؤثر هذا العامل على تطور كتلة الأجور سنة 2017 لأنه تم صرف الزيادات في الأجور في شكل اعتماد جبائي.

\* عامل التعويض EFFET NORIA: الفارق المسجل بين كلفة الأجور المسندة للأعوان المؤجرين الجدد (نقطة بين الوزارات, إنتدابات, إستئناف العمل إثر نهاية إلحاق) وما كان سيتقاضاه الأعوان المغادرين (الإحالة على التقاعد, الإحالة على عدم المباشرة, إلحاق) بعنوان نفس السنة، ويكون هذا العامل عادة سلبياً.

وقد سجلنا سنة 2017 نسبة تقدر بـ -3.06 % ويفسر ذلك من خلال عدم إقرار إنتدابات خلال السنة باستثناء انتدابات الآلية 16 في حين سجلنا مغادرة حوالي 400 عون من مختلف الأصناف و الرتب.

\* عامل التدرج والترقية والإدماج والتكليف بالخطط الوظيفية EFFET GLISSEMENT: يحوصل هذا العامل مدى تأثير التدرج والترقية والإدماج والتكليف بالخطط الوظيفية على مجمل حجم الأجور. حيث سجلنا سنة 2017 نسبة تقدر بـ 0.93 %.

#### • سنة 2018:

تقدر نسبة تطور كتلة الأجور بـ -7.79 % ترجع لعدة عوامل وهي:

\* عامل التأجيل EFFET REPORT: هو تأثير الزيادات في الأجور بعنوان السنة المنقضية على ميزانية السنة الجارية حيث لم يؤثر هذا العامل على تطور كتلة الأجور سنة 2018 لأنه تم صرف الزيادات في الأجور في شكل اعتماد جبائي.

عامل التأثير الحالي: تأثير الزيادات في الأجور خلال السنة الحالية على الميزانية بعنوان نفس السنة و لم يؤثر هذا العامل على تطور كتلة الأجور سنة 2018 لأنه تم صرف الزيادات في الأجور في شكل اعتماد جبائي.

\* عامل التعويض EFFET NORIA: الفارق المسجل بين كلفة الأجور المسندة للأعوان المؤجرين الجدد (نقطة بين الوزارات, إنتدابات, إستئناف العمل إثر نهاية إلحاق) وما كان سيتقاضاه الأعوان المغادرين (الإحالة على التقاعد, الإحالة على عدم المباشرة, إلحاق) بعنوان نفس السنة, ويكون هذا العامل عادة سلبى.

وقد سجلنا سنة 2018 نسبة تقدر بـ7.79- % ويفسر ذلك من خلال:

- عدم إقرار إنتدابات خلال سنة 2018.

- مقابل مغادرة حوالي 513 عون للأسباب التالية:

✓ 179 عون من أجل الإحالة على التقاعد الإستثنائي

✓ 216 عون تقاعد من أجل بلوغ السن القانونية

✓ 27 عون الإنقطاع النهائي عن العمل (الوفاة, الإستقالة, تعليق العقد, العزل)

✓ 41 عون من أجل الأعمال المنهكة و المخلة بالصحة

✓ 50 عون في إطار المغادرة الإختيارية.

\* عامل التدرج والترقية والإدماج والتكليف بالخطط الوظيفية EFFET GLISSEMENT: يحوصل هذا العامل مدى تأثير التدرج والترقية والإدماج والتكليف بالخطط الوظيفية على مجمل حجم الأجور. حيث سجلنا سنة 2018 نسبة ضئيلة تقدر بـ 0.62%.

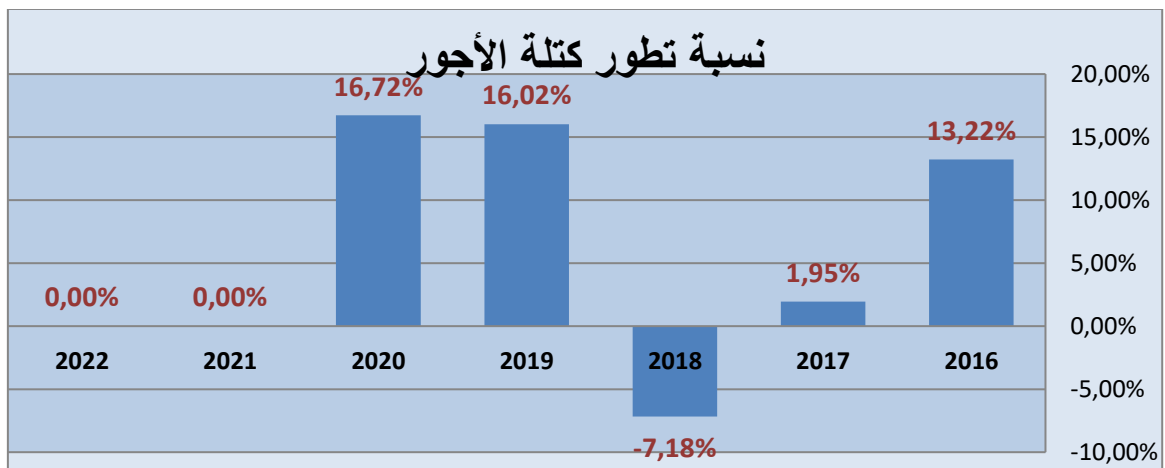
### • سنة 2019:

نسبة تطور تقدر بـ16.02% ترجع بالأساس إلى التخلي عن الإعتماد الجبائي و إلى إقرار الزيادة في الأجور بمفعول رجعي بالإضافة إلى تقديرات مرتبات الأعوان اللذين سيستأنفون عملهم إثر نهاية الإلحاق.

### • سنة 2020:

نسبة تطور تقدر بـ16.72% ترجع بالأساس إلى تأثير الزيادة في الأجور بعنوان سنتي 2019 و 2020 كذلك إلى الزيادة في نسب مساهمات المشغل بعنوان التقاعد بالإضافة إلى تقديرات مرتبات الأعوان اللذين سيستأنفون عملهم إثر نهاية الإلحاق.

### 3. رسم بياني لتطور للمؤشر:



#### 4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

من أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق الهدف من مؤشر تطور كتلة الأجور هي :

- تحقيق معادلة بين الانتدابات والأعوان المغادرين حسب الشغورات المسجلة مع مراعاة التطابق بين الخطط والمؤهلات المطلوبة.
- إعداد قاعدة معطيات تشمل جميع المعلومات حول المسار المهني للعون مما يسهل عملية إعداد المؤشر على الوجه المطلوب.
- فتح مناظرات ترقية وإعداد حلقات تكوينية لفائدة الأعوان للحفاظ على نسبة تأطير عالية.
- تطبيق الأمر عدد 1143 لسنة 2016 و المتعلق بإعادة توظيف الأعوان لسد الشغورات و تغطية الحاجات المتأكدة.

#### 5. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

- عدم توفر قاعدة معطيات شاملة و دقيقة
- عدم توفر قانون إطار
- تتسم المعطيات المدرجة بمنظومة " إنصاف " أحيانا بعدم الوضوح
- الحرص على المصادقة على القرارات في الأبان
- عدم تحقيق المعادلة بين الإجراءات المتخذة و حاجيات الإدارة.

## بطاقة المؤشر: معدل المشاريع التي يشرف عليها كل إطار فني

رمز المؤشر: 2.1.3.9

تسمية المؤشر : معدل المشاريع التي يشرف عليها كل إطار فني

تاريخ تحيين المؤشر : شهر جوان من السنة

### I- الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: البرنامج 9 : القيادة والمساندة
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: البرنامج الفرعي 3: الجهوي
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: نجاعة الإدارة الجهوية من خلال التوظيف الأمثل للكفاءات البشرية.
4. تعريف المؤشر:
5. نوع المؤشر : مؤشر نشاط
6. طبيعة المؤشر: مؤشر فاعلية
7. تفريعات المؤشر: المصالح الجهوية

### II- التفاصيل الفنية للمؤشر

- طريقة احتساب المؤشر: ( العدد الجملي للمشاريع بالإدارات الجهوية / عدد الإطارات الفنية بالإدارات الجهوية (أ+1) )
- وحدة المؤشر: معدل
- المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر: قاعدة بيانات إدارية خاصة بعدد المشاريع بكل إدارة جهوية / قاعدة بيانات إدارية خاصة بعدد الإطارات الفنية بكل إدارة جهوية.
- طريقة تجميع المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر: قاعدة بيانات.
- مصدر المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر : إحصائيات ذات صبغة إدارية.
- تاريخ توفر المؤشر: 31 ديسمبر من السنة.
- القيمة المستهدفة للمؤشر: التوظيف الأمثل للكفاءات البشرية.
- المصلحة المسؤولة على تجميع البيانات الأساسية: الإدارة الفرعية للشؤون العامة بالإدارة العامة للمصالح المشتركة بالتنسيق مع كل من إدارة الشؤون الإدارية والإدارة العامة للتنسيق بين المصالح الجهوية.



### III- قراءة في نتائج المؤشر

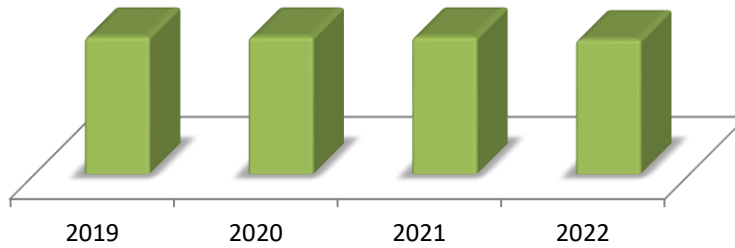
#### 1. سلسلة النتائج ( الانجازات ) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

التقديرات			2019	الإنجازات			الوحدة	المؤشر : 2.1.3.9
2022	2021	2020		2018	2017	2016		
4528	4313	4108	3913	-	-	-	عدد	العدد الجملي للمشاريع بالإدارات الجهوية (1)
1209	1135	1078	1010	-	-	-	عدد	عدد الإطارات الفنية بالإدارات الجهوية (2)
3,7	3,8	3,8	3,8	-	-	-	معدل	المؤشر (2)/(1)

#### 2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

خلال سنة 2019، بلغ معدل عدد المشاريع التي يشرف عليها كل إطار فني بالهيكل الجهوية لوزارة التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية ما يقارب الأربعة مشاريع. -  
ينتظر أن يسجل مؤشر معدل عدد المشاريع التي يشرف عليها كل إطار فني إستقرارا خلال السنوات الثلاث القادمة.

#### 3. رسم بياني لتطور المؤشر:



#### 4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

- المخطط الخاص بالمشاريع المبرمجة للمرحلة القادمة،
- الإنتدابات المقترحة،
- الترقيات المبرمجة.

#### 5. تحديد أهم النقص المتعلقة بالمؤشر:

- غياب مقاييس معتمدة في هذا الإطار،
- صعوبة تحديد القيمة المنشودة للمؤشر،
- غياب الإنتدابات.

# بطاقات مؤشرات قياس الأداء المراعية للمساواة وتكافؤ الفرص بين النساء والرجال وبين كافة فئات المجتمع

# البرنامج الأول: البنية الأساسية للطرق

## بطاقة المؤشر: نسبة مخصصات نفقات استثمار البرنامج 1 لفائدة النساء الريفيات

رمز المؤشر 2.2.1.1:

تسمية المؤشر: نسبة مخصصات نفقات الاستثمار البرنامج 1 لفائدة النساء الريفيات

تاريخ تحيين المؤشر: ديسمبر 2018

### I- الخصائص العامة للمؤشر

- 1- البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: البرنامج 1 "البنية التحتية للطرق"
- 2- البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: البرنامج الفرعي 1: "تطوير وصيانة البنية التحتية للطرق"
- 3- الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تحسين وصول النساء والرجال من المناطق الريفية المعزولة إلى شبكة الطرق المرقمة
- 4- تعريف المؤشر: تتبع استفادة النساء الريفيات من نفقات استثمار البرنامج 1 فيما يتعلق بنشاط تهيئة المسالك الريفية
- 5- نوع المؤشر: مؤشر منتج (Ind de produit)
- 6- طبيعة المؤشر: مؤشر موارد
- 7- التفريعات حسب البرامج الفرعية (المركزية)

### II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1- طريقة احتساب المؤشر (Formule):

اعتمادات النشاط 8 تهيئة المسالك الريفية المخصصة للنساء الريفيات  
 اعتمادات الدفع نفقات الاستثمار المخصصة للبرنامج 1 البنية التحتية للطرق  
 اعتمادات النشاط 8 تهيئة المسالك الريفية المخصصة للنساء الريفيات = (اعتمادات الدفع المخصصة للنشاط 8 تهيئة المسالك الريفية / العدد الجملي لسكان الريف<sup>2</sup>) \* العدد الجملي للنساء الريفيات

2- وحدة المؤشر: نسبة %

3- المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:

اعتمادات دفع: نفقات الاستثمار (موارد عامة للميزانية وموارد قروض خارجية موظفة)

اعتمادات دفع: نفقات النشاط 8 "تهيئة المسالك الريفية"

التعداد الأساسي للسكان الريفيين إناث هو 1786272 امرأة سنة 2014

التعداد العام للسكان و السكنى لسنة 2014 مع اعتبار نسبة نمو ديمغرافي 1,03%

4- طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر (وثائق إدارية)

5- مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:

وثائق الميزانية وموقع المعهد الوطني للإحصاء

6- تاريخ توفّر المؤشر: ديسمبر من السنة N

7- القيمة المستهدفة للمؤشر<sup>10</sup> (Valeur cible de l'indicateur): 3,4% سنة 2022

8- القيمة المستهدفة حسب البرامج الفرعية 3,4%

9- المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: الإدارة العامة للجسور والطرق

### III- قراءة في نتائج المؤشر

#### 1- سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

التقديرات			2019	الإنجازات			الوحدة	مؤشر قياس الأداء:
2022	2021	2020		2018	2017	2016		
73 200	90 000	56 000	35 500	104 394	173 897	194 462	أ د	اعتمادات الدفع المخصصة للنشاط 8 تهيئة المسالك الريفية
1 076 371	1 002 000	873 400	624 500	1 191 835	1 069 186	843 729	أ د	اعتمادات الدفع المخصصة للبرنامج 1 البنية التحتية للطرق
3 847 948	3 808 719	3 769 889	3 731 455	3 693 413	3 655 758	3 618 488	عدد	العدد الجملي لسكان الريف
1 938 878	1 919 111	1 899 545	1 880 180	1 861 011	1 842 038	1 823 259	عدد	العدد الجملي للنساء الريفيات
36 884	45 349	28 217	17 887	52 602	87 622	97 984	أ د	اعتمادات النشاط 8 تهيئة المسالك الريفية المخصصة للنساء الريفيات
%3,4	%4,5	%3,2	%2,9	%4,4	%8,2	%11,6	%	المؤشر 2.2.1 نسبة مخصصات نفقات الاستثمار البرنامج 1 لفائدة النساء الريفيات

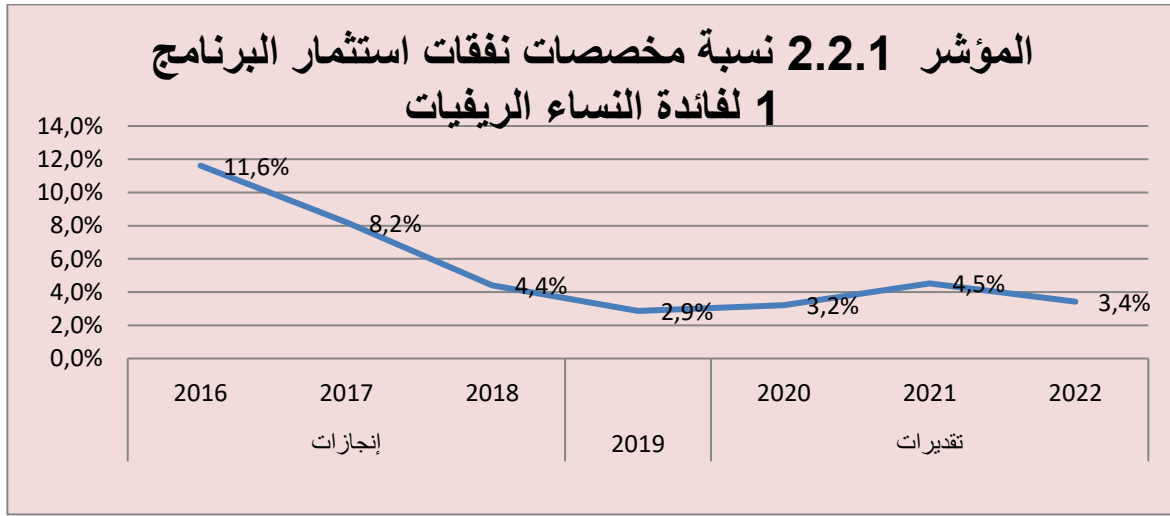
#### 2- تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

يوضح المؤشر النسبة المئوية من اعتمادات نفقات استثمار البرنامج 1 التي تستفيد منها النساء الريفيات باعتبار ارتباط نفقات نشاط تهيئة المسالك الريفية بتسهيل الوصول إلى الخدمات الصحية والتعليمية وكذلك سوق الشغل. مما يمكن من

<sup>10</sup>القيمة المستهدفة للمؤشر هي القيمة التي يتعهد رئيس البرنامج ببلوغها على المدى المتوسط (ثلاث سنوات أو أكثر) أو الطويل (قيمة مستعدة من توجه إستراتيجي عام للبرنامج، من المخطط الخماسي...) مع ذكر السنة المتوقع بلوغ القيمة المستهدفة بها.

مساعدتها للحصول على فرص متكافئة بينها وبين الرجل في مختلف هذه المجالات. وتعتبر سنة 2016 سنة استثنائية حيث شهدت انطلاق حوالي 965 كم من المسالك الريفية الى جانب 750 كم انطلقت سنة 2015 مما يفسر ارتفاع نسبة المخصصات بين سنتي التصرف 2016 و 2017 لذلك تعتبر نسبة 3,4% من مخصصات الإستثمار البرنامج 1 . لفائدة النساء الريفيات هي النسبة العادية وسوف يعمل البرنامج 1 على المحافظة عليها. وتجدر الاشارة إلى أن هذا المؤشر يتماشى مع المؤشر 5 ج 1 من أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر "نسبة البلدان التي لديها نظم لتخصيص وتتبع المخصصات العامة المرصودة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة".

### 3- رسم بياني لتطور المؤشر:



### 4- أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المستهدفة للمؤشر:

تقديرات الإعمادات للأنشطة لسنة 2020	الأنشطة	التدخلات	تقديرات المؤشر لسنة 2020	القيمة المستهدفة حسب البرامج الفرعية	القيمة المستهدفة للمؤشر	
56 000 أد	النشاط 8 تهيئة المسالك الريفية	-	3,2%	3,4%	3,4%	المؤشر 2.2.1.1 تتبع نسبة مخصصات نفقات استثمار البرنامج 1 لفائدة النساء الريفيات

### 5- تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر:

- نقص في البيانات والمعلومات المصنفة حسب الجنس لدى الهيئات المختصة (المعهد الوطني للإحصاء ...) لإجراء تحليلات واقعية لتباينات مبدأ تكافئ الفرص والمساواة؛
- عدم تجاوب المسؤولين أحيانا مع مفهوم مبدأ تكافئ الفرص والمساواة وعدم إدراك أهميته في التخطيط من أجل النمو الاقتصادي؛
- المشاريع التي يعنى بها هذا المؤشر هي ذاتها المشاريع التي يعنى بها المؤشر 1.2.1

# البرنامج الثاني: حماية المناطق العمرانية والشريط الساحلي والتحكم في المنشآت

## بطاقة المؤشر: : العدد التراكمي للدراسات المعلنة والمتضمنة للنوع الاجتماعي

رمز المؤشر : 2.3.2.2

تسمية المؤشر : العدد التراكمي للدراسات المعلنة والمتضمنة للنوع الاجتماعي.

تاريخ تحيين المؤشر : ماي 2019

### I- الخصائص العامة للمؤشر

- 1- البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر : حماية المناطق العمرانية والشريط الساحلي
- 2- البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: حماية الشريط الساحلي و إحكام إنجاز المنشآت
- 3- الهدف الذي يرجع إليه المؤشر : تعزيز البناء المستدام.
- 4- تعريف المؤشر: العدد التراكمي للدراسات المعلنة والمتضمنة للنوع الاجتماعي.
- 5- نوع المؤشر : مؤشر منتج.
- 6- طبيعة المؤشر: مؤشر جودة.
- 7- التفرعات : الإدارة المركزية/الجهوية

### II- الخصائص الفنية للمؤشر

- 1- طريقة احتساب المؤشر : عدد الدراسات المعلنة والمتضمنة للنوع الاجتماعي في طور الإنجاز.
- 2- وحدة المؤشر: عدد
- 3- المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر : عدد للدراسات المعلنة والمتضمنة للنوع الاجتماعي في طور الإنجاز
- 4- طريقة تجميع البيانات والمعطيات الأساسية : وثيقة معدة من طرف مصممي المشروع مصادق عليها من قبل المراقب الفني ويتم التثبيت منها من الإدارة.
- 5- مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر : مصدر إداري.
- 6- تاريخ توفر المؤشر: شهر مارس الموالي للسنة المعنية
- 7- القيمة المستهدفة للمؤشر (valeur cible de l'indicateur) : 15
- 8- المسؤول عن المؤشر بالبرنامج : مدير الدراسات المعمارية والفنية

### I- قراءة في نتائج المؤشر

#### 1- سلسلة النتائج ( الانجازات ) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

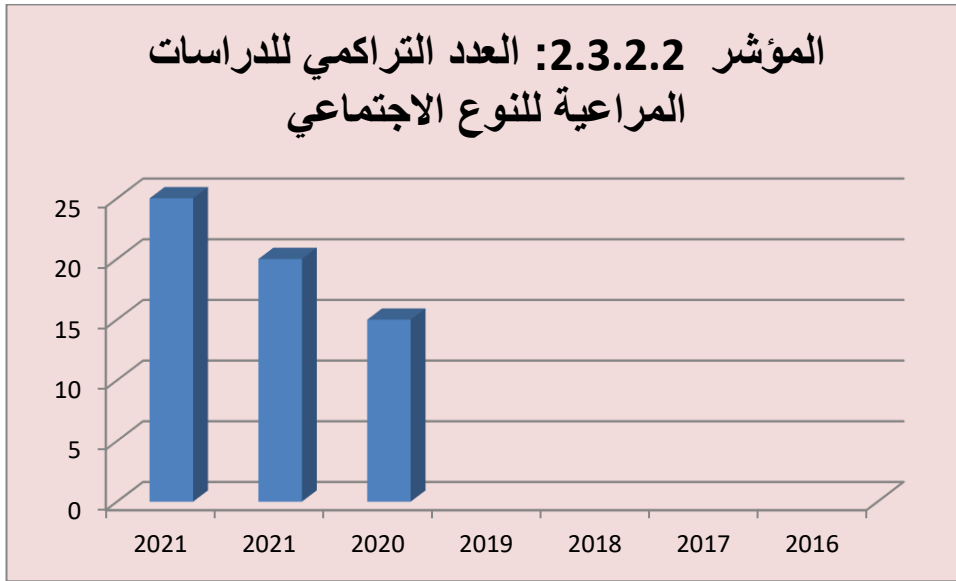
تقديرات			توقعات	انجازات			الوحدة	مؤشر قيس الأداء
2022	2021	2020		2019	2018	2017		
25	20	15	-	-	-	-	عدد	المؤشر 2.3.2.2: العدد التراكمي للدراسات المراعية للنوع الاجتماعي

#### 2- تحليل ومناقشة النتائج وتقديرات الانجازات الخاصة بالمؤشر:

- نسجل غياب معطيات عن قيمة المؤشر خلال الفترة الممتدة من 2016 إلى 2019.
- سيتم العمل على الترفيع في عدد الدراسات المراعية للنوع الاجتماعي والحرص على تطبيقها على أرض الواقع.



## 3- رسم بياني لتطور المؤشر:



4- أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:  
\* انجاز دراسات مشاريع البناءات المدنية متضمنة للنوع الاجتماعي.

5- تحديد أهم النقائص (Limites) المتعلقة بالمؤشر :

مرتبط بمدى توفر الإمكانيات البشرية

# البرنامج الثالث: التهيئة الترابية والتعمير والإسكان

## بطاقة المؤشر: النسبة التراكمية للنساء المنتفعات بسكن اجتماعي أو مقسم اجتماعي (سيتم اعتماده ابتداء من 2021)

رمز المؤشر: 3.3.1.3

اسم المؤشر: النسبة التراكمية للنساء المنتفعات بسكن اجتماعي أو مقسم اجتماعي

تاريخ تحيين المؤشر: ديسمبر 2019

### I- الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: التهيئة الترابية والتعمير والإسكان
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: تهيئة المجال الترابي والعمراني وسياسة الإسكان
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: النهوض بالسكن الاجتماعي والسكن الميسر وتأهيل وتهذيب الأحياء السكنية
4. تعريف المؤشر: النسبة التراكمية للنساء اللاتي انتفعن عبر الملكية بمسكن اجتماعي أو مقسم اجتماعي في إطار البرنامج الخصوصي للسكن الاجتماعي سواء عبر إزالة المساكن البدائية وتعويضها بمساكن جديدة على عين المكان أو في مناطق أخرى أو توسعتها أو من خلال بناء مساكن اجتماعية وتهيئة مقاسم اجتماعية.
5. نوع المؤشر: منتج.
6. طبيعة المؤشر: مؤشر نتائج
7. التفريعات حسب البرامج الفرعية (المركزية والجهوية): حسب الجهات

### II- التفاصيل الفنية للمؤشر

- 1- طريقة احتساب المؤشر: العدد التراكمي للنساء اللاتي انتفعن بمساكن اجتماعية ومقاسم اجتماعية خلال السنة / العدد التراكمي الجملي للمنتفعين بالمساكن والمقاسم الاجتماعية سنويا.
- 2- الوحدة: نسبة
- 3- نوع المعطيات الأساسية: مطالب النساء الراغبات في الحصول على مسكن أو مقسم مهياً في إطار البرنامج الخصوصي للسكن الاجتماعي أو المعائنات التي تقو بها فرق العمل المتفرعة عن اللجان الجهوية.
- 4- طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: منظومة معلوماتية لمتابعة البرنامج الخصوصي للسكن الاجتماعي
- 5- مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: القوائم النهائية للمنتفعين المصادق عليها من طرف اللجان الجهوية
- 6- تاريخ توفير المؤشر: يتم تحيين المعطيات بصفة دورية.

7- القيمة المستهدفة للمؤشر: بلوغ نسبة ..... إلى موفى 2022

8- المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: السيدة هناء الزواغي

### III- قراءة في نتائج المؤشر

#### 1- سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

تقديرات			2019	إنجازات			الوحدة	مؤشر قيس الأداء
2022	2021	2020		2018	2017	2016		
							نسبة	النسبة التراكمية للنساء المنتفعات بمسكن اجتماعي عبر إزالة المساكن البدائية وإعادة بنائها على عين المكان أو في مناطق أخرى أو توسعتها
								النسبة التراكمية للنساء المنتفعات بمسكن اجتماعي أو مقسم اجتماعي عبر بناء مساكن وتهيئة مقاسم
								النسبة التراكمية الجمالية للنساء المنتفعات بمساكن اجتماعية أو مقاسم اجتماعية

#### 2- تحليل ومناقشة النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

#### 3- أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

تقديرات الاعتمادات للأنشطة لسنة 2021	الأنشطة	التدخلات	تقديرات المؤشر لسنة 2021	القيمة المستهدفة حسب البرامج الفرعية	القيمة المستهدفة للمؤشر	المؤشر
200	- إعداد دراسة حول الحاجيات السكنية تتضمن إحصائيات يتم توزيعها حسب الجنس	- -				النسبة التراكمية للنساء المنتفعات بمسكن أو مقسم اجتماعي

#### 4- تحديد أهم النقاط المتعلقة بالمؤشر:

# البرنامج التاسع

## القيادة والمساندة

## بطاقة المؤشر: نسبة الإطارات النسائية المنتفعة بتطوير القدرات من خلال المشاركة في المأموريات والتربصات بالخارج

رمز المؤشر: 1.1.1.9:

تسمية المؤشر : نسبة الإطارات النسائية المنتفعة بتطوير القدرات من خلال المشاركة في المأموريات والتربصات بالخارج  
تاريخ تحيين المؤشر: شهر جوان

### I- الخصائص العامة للمؤشر

- البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: البرنامج 9 : القيادة والمساندة
- البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: البرنامج الفرعي 1: القيادة
- الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: مزيد تطوير القدرات والكفاءات النسائية.
- تعريف المؤشر: نسبة الإطارات النسائية المنتفعة بتربص أو مأمورية بالخارج على النسبة الجمالية للإطارات النسائية
- نوع المؤشر : منتج
- طبيعة المؤشر: نجاعة
- تفريعات المؤشر: المصالح المركزية والجهوية

### II- التفاصيل الفنية للمؤشر

- طريقة احتساب المؤشر: (عدد الإطارات النسائية المنتفعة بتربص او مأمورية بالخارج/ العدد الجملي للمنتفعين بتربص أو مأمورية بالخارج) /نسبة الإطارات النسائية بالوزارة.
- وحدة المؤشر: مؤشر سقف 100
- المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر: منظومة رشاد / قاعدة بيانات الخاصة بالمهمات بالمأموريات والتربصات بالخارج
- طريقة تجميع المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر: قاعدة بيانات.
- مصدر المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر : إحصائيات ذات صبغة إدارية./منظومة رشاد
- تاريخ توفر المؤشر: شهر جوان.
- القيمة المستهدفة للمؤشر: تحقيق المساواة في تشريك الاطارات النسائية في التربصات والمأموريات بالخارج لمزيد تطوير القدرات والكفاءات النسائية
- المصلحة المسؤولة على تجميع البيانات الأساسية: الإدارة العامة للمصالح المشتركة ( منظومة إنصاف+ منظومة رشاد)

## 1- سلسلة النتائج ( الانجازات ) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

التقديرات			توقعات	الإنجازات			الوحدة	المؤشر 1-1-1-9
2022	2021	2020	2019	2018	2017	2016		
24	26	28	25	28	42	49	عدد	عدد الإطارات النسائية المنتفحة بتربص أو مأمورية بالخارج
65	74	84	61	109	116	144	عدد	العدد الجملي للمنتفعين بتربص ومهمة بالخارج
36	35	33	41	26	36	34	%	النسبة الجملية لعدد الإطارات النسائية المنتفحة بمأمورية أو تربص بالخارج (1)
36	35	33	32	33	32	31	%	نسبة الإطارات النسائية بالوزارة (2)
100	100	100	128	79	113	110	قاعدة 100	مؤشر مشاركة المرأة في التربصات والمأموريات بالخارج

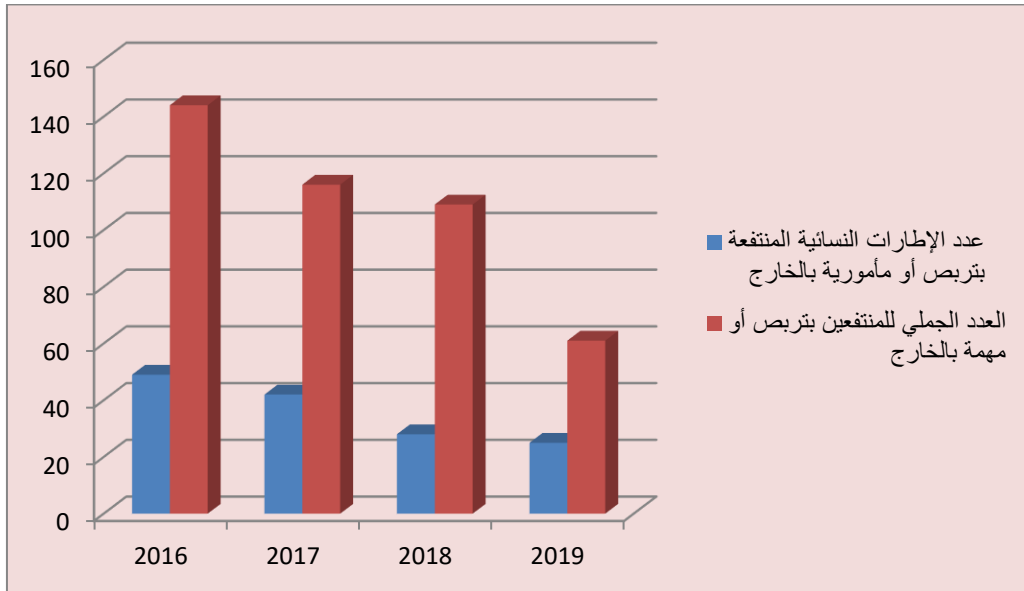
## 2- تحليل ومناقشة نتائج إنجازات وتقديرات المؤشر:

- شهد العدد الجملي للمنتفعين بتربص أو مأمورية بالخارج منحا تنازليا خلال السنوات 2016، 2017، 2018 و 2018 حيث مر من 144 منتفع سنة 2016 إلى 109 منتفع سنة 2018 أي بتقلص بلغ نسبة 19.44 بالمائة سنة 2017 و 6.03 بالمائة سنة 2018 . في المقابل كان تقلص عدد النساء المنتفعات بهذا الإجراء أكثر حدة خاصة سنة 2018 حيث بلغت نسبة التراجع 33.33 بالمائة خاصة وذلك رغم ارتفاع نسبة الإطارات النسائية بالوزارة خلال نفس السنة.
- تقلص العدد الجملي للمأموريات والتربصات بالخارج يعود أساسا إلى ارتفاع نسبة ونسق استهلاك الاعتمادات المبرمجة وخاصة كلفة السكن والنقل الدولي بالنسبة للوجهات الإفريقية والآسيوية وتدهور سعر الدينار التونسي وذلك في ظل الاستقرار النسبي لحجم الاعتمادات المرصودة.
- شهدت النسبة الجملية لعدد الإطارات النسائية المنتفعات بتربص أو مأمورية بالخارج مقارنة بالعدد الجملي للتربصات والمأموريات خلال السنوات 2016، 2017، 2018 و 2018 عدم استقرار حيث رغم ارتفاعها خلال سنة 2017 مقارنة بالسنة التي تسبقها ( 36 بالمائة مقابل 34 بالمائة) إلا أنها سجلت انخفاضا ملحوظا خلال سنة 2018 أين بلغت 26 بالمائة فقط.
- عدم استقرار النسبة الجملية للإطارات النسائية المنتفحة بمأمورية أو تربص بالخارج كان له تأثير مباشر على مؤشر مشاركة المرأة الذي رغم تسجيله لمعدل ايجابي خلال سنتي 2016 و 2017 ( 110 و 113 ) إلا أنه شهد انخفاضا ملحوظا

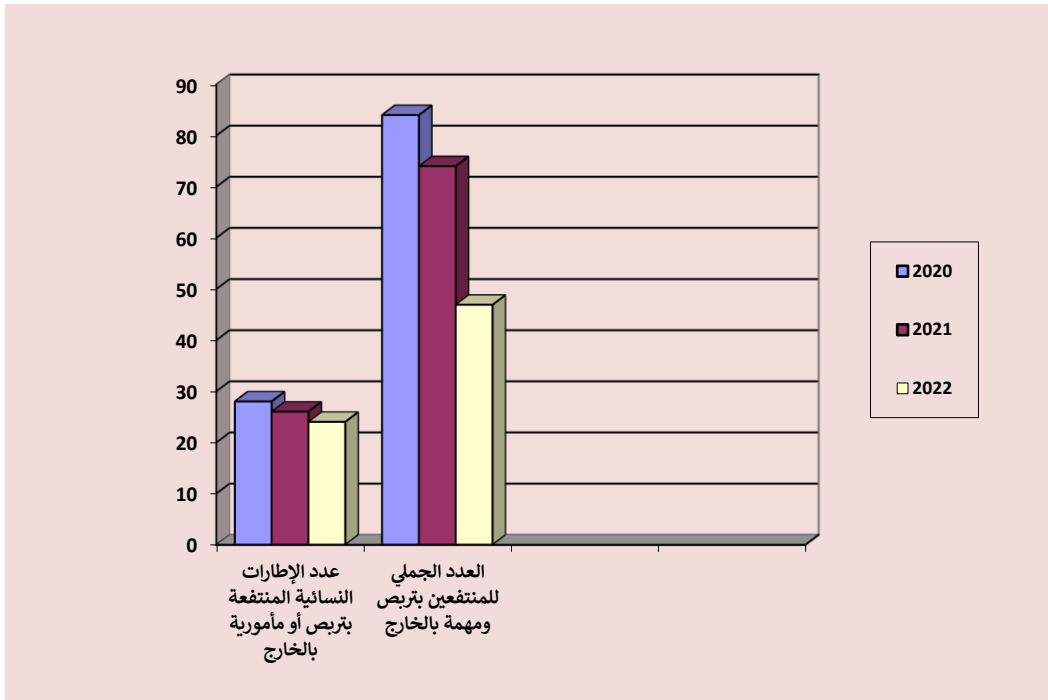
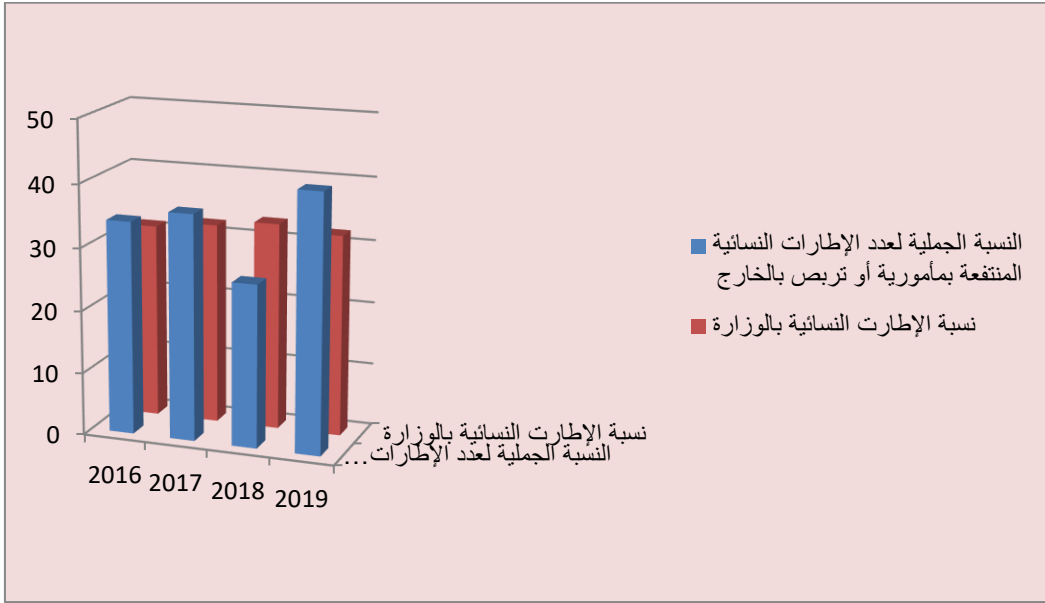
خلال سنة 2018 حيث بلغ 79. وهو ما يفيد بأن الإطارات النسائية لم تحظى خلال السنة المذكورة بمبدأ المساواة في الانتفاع بالإجراء المعني مقارنة بالسنتين السابقتين.

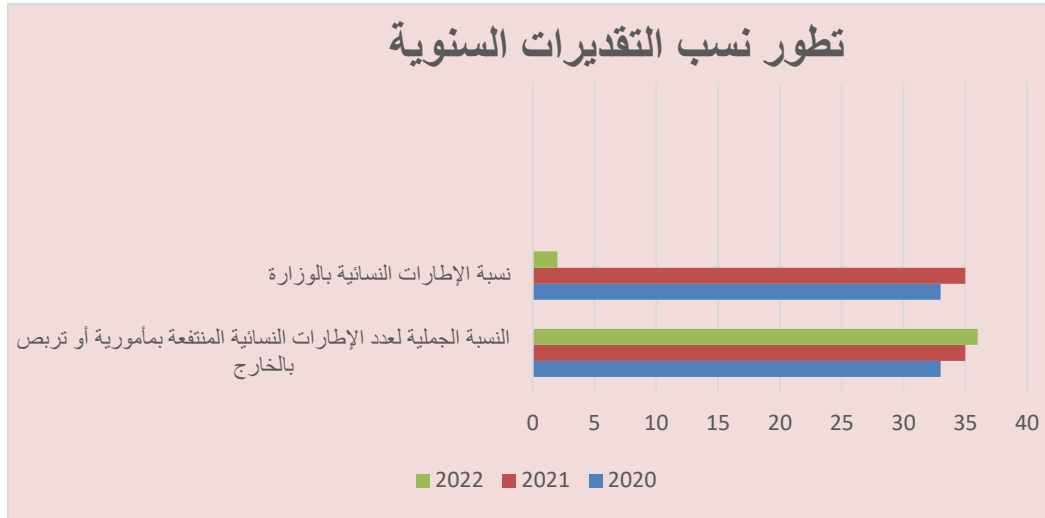
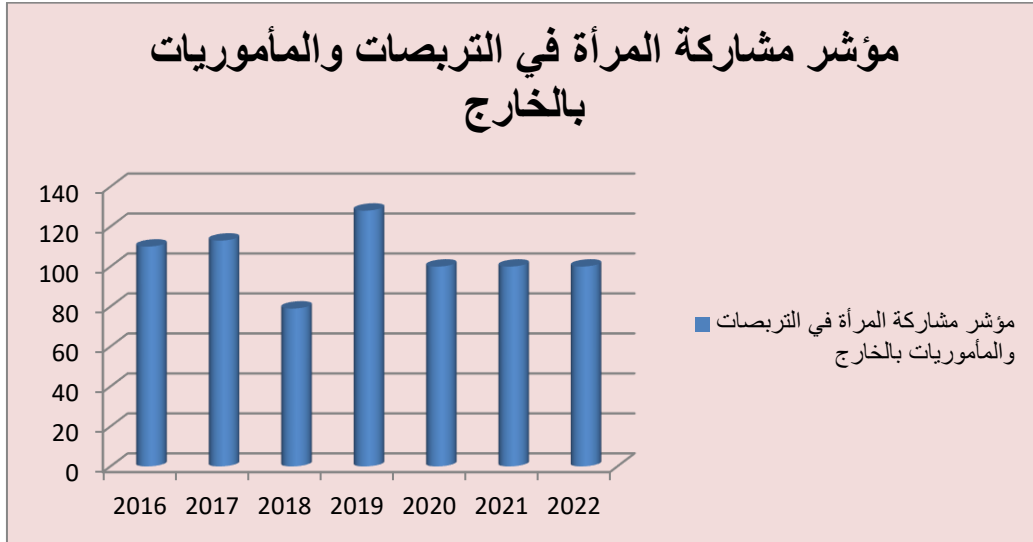
- من خلال قراءة مؤشر نسبة الإطارات النسائية المنتفعة بتطوير القدرات في المشاركة في المهمات والتربصات بالخارج نلاحظ عدم استقرار خلال السنة الأخيرة. فرغم تسجيله لارتفاع طفيف خلال سنة 2017 (+3 نقاط) إلا أنه شهد انخفاضا حادا خلال سنة 2018 (- 34 نقطة). وهذا وقد سجل المؤشر المذكور معدلا مقبولا خلال السنوات المعنية حيث بلغ 101. وهو معدل مرضي يعكس تحقيق مبدأ المساواة خلال كامل الفترة لكن لم يشهد استقرار بكل سنة على حدة.
- من المتوقع أن يواصل العدد الجملي للمنتفعين بمأمورية أو تربص بالخارج المنحى التنازلي خلال سنة 2019 ليبلغ 61 منتفعا من بينهم 25 إطارا نسائيا وهو ما يؤشر على ارتفاع النسبة للجمالية لعدد الإطارات النسائية المنتفعة بمأمورية أو تربص بالخارج التي من المتوقع أن تبلغ 41 بالمائة وبالتالي ارتفاع مؤشر المشاركة إلى 128.
- خلال السنوات 2020، 2021، و 2022 من المتوقع أن يواصل العدد الجملي للمنتفعين بالمأموريات والتربصات بالخارج في الانخفاض بمعدل سنوي يقدر ب 12 بالمائة وهو ما يفضي أساسا إلى انخفاض عدد الإطارات النسائية المنتفعة بهذا الإجراء.
- يتجه في هذا الإطار العمل على المحافظة على معدل مؤشر مشاركة المرأة في التربصات والمأموريات بالخارج وفي حدود 100 ضمانا لمبدأ المساواة بين الرجل والمرأة خاصة في ظل ارتفاع نسبة الإطارات النسائية بالوزارة خلال الثلاث سنوات القادمة.

### 3- رسم بياني لتطور المؤشر:









#### 4- أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

- تعزيز تسمية الإطارات النسائية بالخطط الوظيفية العليا وبيعض الإدارات العامة التقنية نظرا لكون أغلب المعنيين والقائمين بالمهام بالخارج هم المكلفون بالوظائف العليا خاصة بالإدارات التقنية.
- الأخذ بعين الاعتبار عند ضبط حجم الاعتمادات المرصودة سنويا ارتفاع تكلفة النقل الدولي وتدهور قيمة الدينار.
- ضرورة رصد الاعتمادات الضرورية والكافية لضمان حظوظ أوفر لمشاركة المرأة بالتربصات والمهام بالخارج خاصة الاعتمادات المبرمجة للإقامة نظرا لارتفاع كلفة السكن ومحدودية المنحة اليومية المخولة للمنتفعين بمهمة أو بتربص.

#### 5. تحديد أهم النقص المتعلقة بالمؤشر

- المؤشر المعتمد نتائجه نسبية باعتبار إمكانية مشاركة نفس الإطار من العنصر النسائي في أكثر من تربص أو مهمة في نفس السنة.
- المصادر المعتمدة في استعمال المؤشر لا تمكن من توفير الأرقام الصحيحة بصفة مطلقة باعتبار نقص التنسيق بين الإدارات المعنية بالتصرف.

## بطاقة المؤشر: تمثيلية المرأة في الخطط الوظيفية

رمز المؤشر: 1.1.2.9:

تسمية المؤشر : مؤشر تمثيلية المرأة في الخطط الوظيفية

تاريخ تحيين المؤشر : شهر فيفري

### I- الخصائص العامة للمؤشر

- البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: البرنامج 9 : القيادة والمساندة
- البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: البرنامج الفرعي 1: المساندة
- الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: نجاعة الإدارة من خلال التوظيف الأمثل للكفاءات البشرية.
- تعريف المؤشر: إبراز نسبة مشاركة المرأة في مراكز إتخاذ القرار
- نوع المؤشر : منتج
- طبيعة المؤشر: نجاعة
- تفرعات المؤشر: المصالح المركزية والجهوية وحسب الخطة

### II- التفاصيل الفنية للمؤشر

- طريقة احتساب المؤشر: (عدد الإطارات النسائية اللاتي يشغلن خطط وظيفية/ العدد الجملي للخطط غير الشاغرة / (عدد الإطارات النسائية(أ1+2) / مجموع إطارات الوزارة (أ1+2)) \* 100
- وحدة المؤشر: مؤشر قاعدة 100
- المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر: قاعدة بيانات إدارية خاصة بالتكليف بالخطط الوظيفية حسب الجنس / منظومة إنصاف
- طريقة تجميع المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر: قاعدة بيانات.
- مصدر المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر : إحصائيات ذات صبغة إدارية.
- تاريخ توفر المؤشر: شهر فيفري.
- القيمة المستهدفة للمؤشر: 100.
- المصلحة المسؤولة على تجميع البيانات الأساسية: إدارة الشؤون الإدارية.

## -III- قراءة في نتائج المؤشر

## 1- سلسلة النتائج ( الانجازات ) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

2019	2018	2017	البيان
36%	35%	32%	نسبة الإطارات النسائية التي تشغل خطط وظيفية (1)
32%	32%	31%	نسبة الإطارات النسائية في الوزارة (2)
113	109	103	مؤشر تمثيلية المرأة في الخطط الوظيفية (1)/(2)*100

التقديرات			توقعات	الوحدة	المؤشر 1.1.2.9
2022	2021	2020	2019		
230	219	209	199	عدد	عدد الإطارات النسائية التي تشغل خطط وظيفية
586	574	563	552	عدد	العدد الجملي للخطط غير الشاغرة
39%	38%	37%	36%	%	النسبة (1)
402	391	381	373	عدد	عدد الإطارات النسائية (1+2أ)
1112	1125	1139	1153	عدد	مجموع إطارات الوزارة (1+2أ)
36%	35%	33%	32%	%	النسبة (2)
108	109	112	113	قاعدة 100	المؤشر (1)/(2)*100

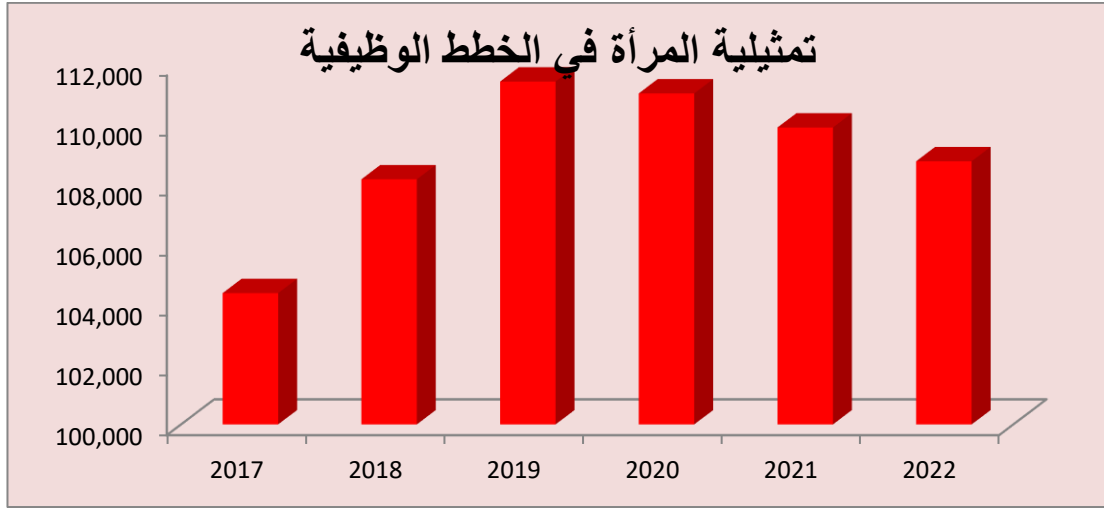
## 2- تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر

يعتبر مؤشر تمثيلية المرأة في الخطط الوظيفية بوزارة التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية بصفة عامة مرتفعا حيث تجاوز المؤشر سقف 100 (وهي القيمة المنشودة). فقد سجل المؤشر نسقا تصاعديا خلال السنوات الثلاث الأخيرة (2017-2018-2019) حيث شهد ارتفاعا بمعدل 5 نقاط سنويا . ويعود هذا أساسا إلى ارتفاع نسبة الإطارات النسائية التي تشغل خطط

وظيفية وذلك بمعدل 1.3% سنويا مع بقاء نسبة الإطارات النسائية بالوزارة دون تطور ملحوظ سواء بالزيادة أو النقصان. وهو ما يعني أنه على مجموع 100 رجل و100 امرأة مكلفين بخطط وظيفية، هناك زيادة بـ 5 نساء مكلفة بخطة وظيفية مقابل الرجال. وبالتالي فإن مبدأ المساواة بين المرأة والرجل في بلوغ مواقع اتخاذ القرار قد تم تحقيقه بوزارة التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية خلال السنوات الفارطة.

أما في خصوص التقديرات للثلاث السنوات القادمة 2020-2021-2022 فإنه من المتوقع أن يشهد هذا المؤشر نسفا تنازليا بنسبة ضعيفة لا تتجاوز نقطة واحدة سنويا. هذا التراجع المتوقع يمكن تفسيره بارتفاع نسبة الإطارات النسائية بالصنفين أ1 وأ2 بمعدل 1.5% سنويا مع انخفاض سنوي بنسبة 1% للعدد الجملي للإطارات بالوزارة. وتجدر الإشارة أنه ورغم هذا التراجع، فإن المؤشر يبقى مرتفعا حيث يتجاوز قاعدة 100 بأكثر من 8 نقاط.

### 3- رسم بياني لتطور المؤشر

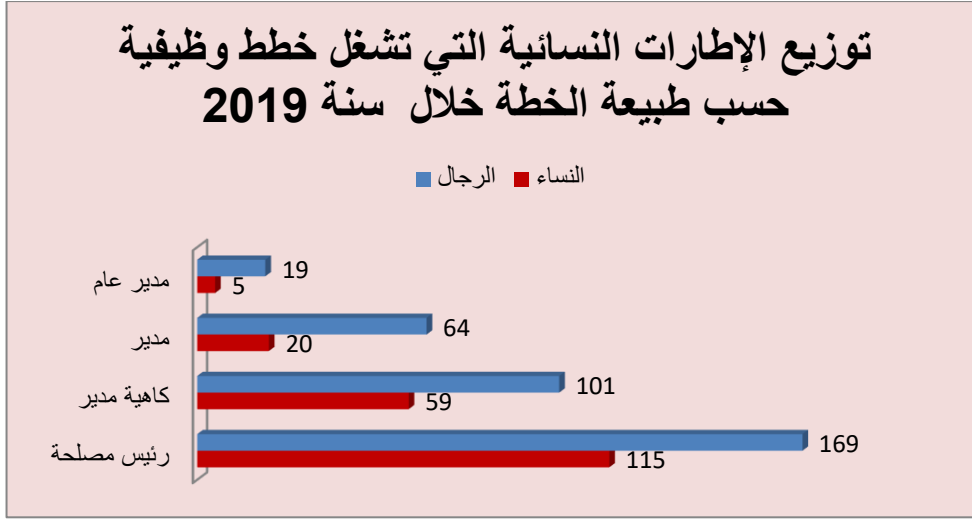


### ➤ نسبة الإطارات النسائية التي تشغل خطط وظيفية حسب نوعية الخطة خلال سنة 2019

النسبة	المجموع العام	الرجال	النساء	الخطة الوظيفية
40%	284	169	115	رئيس مصلحة
37%	160	101	59	كاهية مدير
24%	84	64	20	مدير
21%	24	19	5	مدير عام
36%	552	353	199	المجموع العام

تعتبر تمثيلية المرأة في الخطط الوظيفية الدنيا (رئيس مصلحة- كاهية مدير) مرضية نسبيا حيث بلغت على التوالي 40% و37% في حين أنها لاتزال دون المأمول بالنسبة للخطط العليا (مدير - مدير عام) وهي على التوالي 24% و21% .

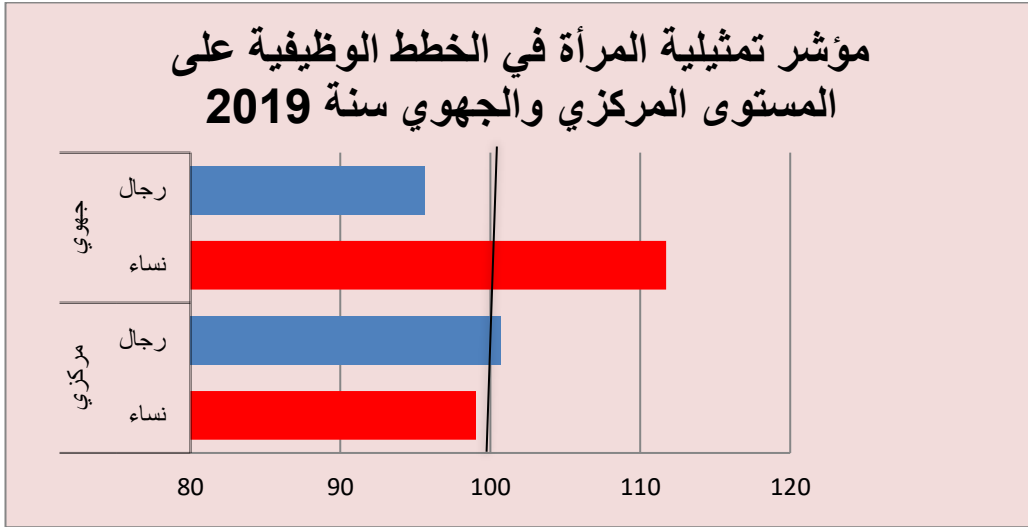
ويمكن تفسير هذا التفاوت بقاعدة المترشحين للتكليف بالخطط الوظيفية حيث أن نسبة الإطارات النسائية بالصنف الفرعي أ1 تعتبر منخفضة.



### نسبة الإطارات النسائية التي تشغل خطط وظيفية حسب التوزيع الجغرافي خلال سنة 2019

جهوي		مركزي		
رجال	نساء	رجال	نساء	
190	83	163	116	عدد الإطارات التي تشغل خطط وظيفية
273		279		العدد الجملي للخطط غير الشاغرة
69.6%	30.4%	58.4%	41.6%	النسبة (1)
543	203	235	170	عدد الإطارات
746		405		مجموع الإطارات
73%	27%	58%	42%	النسبة (2)
95	113	101	99	المؤشر (1) / (2) * 100

على المستوى المركزي، بلغ مؤشر تمثيلية المرأة في الخطط الوظيفية 99 سنة 2019. وهي نسبة قريبة جدا من القيمة المنشودة 100. في حين أن على المستوى الجهوي فقد تجاوزت القيمة المنشودة بـ 13 نقطة. وهذا التفاوت بين المركزي والجهوي يعود أساسا إلى ارتفاع نسبة الإطارات من صنف الرجال من المجموع العام للإطارات على المستوى الجهوي (73%) ومحدودية الخطط الوظيفية بالتنظيم الهيكلي للإدارات الجهوية.



#### 4- أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

من خلال مختلف المعطيات الاحصائية، يتضح أنه تم تحقيق الهدف المنشود والمتمثل في المساواة بين المرأة والرجل في التكليف بالخطط الوظيفية علما وأنه سيتم العمل مستقبلا على تمكين الإطارات النسائية من فرص أكبر للوصول للخطط العليا (مدير - مدير عام) وذلك بفتح باب التناظر في هذه الخطط على المستوى المركزي والجهوي وتمكينهن من المشاركة في حلقات التكوين الخاصة بالإطارات العليا.

#### 5 - تحديد أهم النقص المتعلقة بالمؤشر:

عدم القدرة على تحديد نسبة الإطارات النسائية في الوزارة حسب نوعية الخطة نظرا لتعدد شروط التكليف ولعدم توفر المعطيات اللازمة حاليا.

## بطاقة مؤشر: عدد أيام التكوين لكل عون حسب الجنس

### المؤشر: 2.1.2.9

تسمية المؤشر: عدد أيام التكوين لكل عون حسب الجنس.

تاريخ تحيين المؤشر: شهر سبتمبر من كل سنة.

### I- الخصائص العامة للمؤشر

I- البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: البرنامج 9 "القيادة والمساندة"

II- البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: البرنامج الفرعي 2 "المساندة"

III- الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: نجاعة الإدارة من خلال التوظيف الأمثل للكفاءات البشرية و الإمكانيات المادية و تطوير الإجراءات الإدارية.

IV- تعريف المؤشر: يبين المؤشر الجهود المبذول للرفع من عدد أيام التكوين التي ينتفع بها أعوان الوزارة على المستوى المركزي و الجهوي خلال السنة بهدف تطوير قدراتهم ومؤهلاتهم و مواكبة المستجدات خاصة التي تهتم قطاع نشاط الوزارة.

V- نوع المؤشر: مؤشر منتج

VI- طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة

VII- التفرعات: المصالح المركزية والجهوية.

### II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1- طريقة احتساب المؤشر:  $N / \sum (X_i * N_i)$

. عدد أيام التكوين حسب الدورة ( $X_i$ )

. عدد الأعوان المشاركين ( $N_i$ )

. العدد الجملي للأعوان

. عدد الأعوان المشاركين من الذكور ( $N_h$ )

. عدد الأعوان المشاركين من الإناث ( $N_f$ )

وحدة المؤشر: معدل

2- المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: عدد الأعوان المنتفعين بالتكوين حسب الجنس و عدد أيام التكوين و العدد الجملي للأعوان.

3- الطريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: جداول تأليفية تخص عدد الأعوان المتكونين و عدد أيام الدورات التكوينية و عدد أعوان الوزارة المسجل بمنظومة إنصاف.



4- مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: إحصائيات ذات مصدر إداري (بطاقات الحضور وقوائم الأعوان من منظومة أمد وعدد أيام التكوين).

5- تاريخ توفّر المؤشر: شهر فيفري.

6- القيمة المستهدفة للمؤشر: بلوغ معدّل 6 أيام تكوين للعون الواحد في سنة 2022. مع العمل على تكافؤ الفرص بين الجنسين في عدد أيام التكوين.

7- المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: الإدارة العامة للتخطيط والتعاون وتكوين الإطارات .

### III- قراءة في نتائج المؤشر

#### 1- سلسلة النتائج ( الانجازات ) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

التقديرات			2019	الإنجازات			الوحدة	مؤشر قيس الأداء:
2022	2021	2020		2018	2017	2016		
6	5	4	3	2.07	1.79	1.75	يوم تكوين	عدد أيام التكوين للعون الواحد
6.5	5.5	4.5	3.5	2.37	1.82	1.77	يوم تكوين	عدد أيام التكوين للعون الواحد (الذكور)
6	5	4	3	1.64	1.76	1.71	يوم تكوين	عدد أيام التكوين للعون الواحد (الإناث)

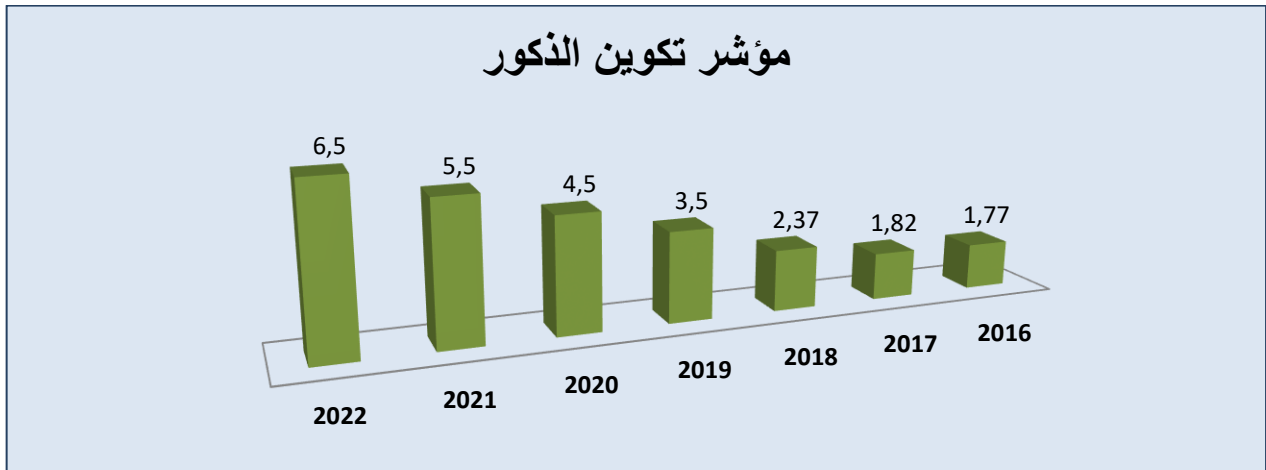
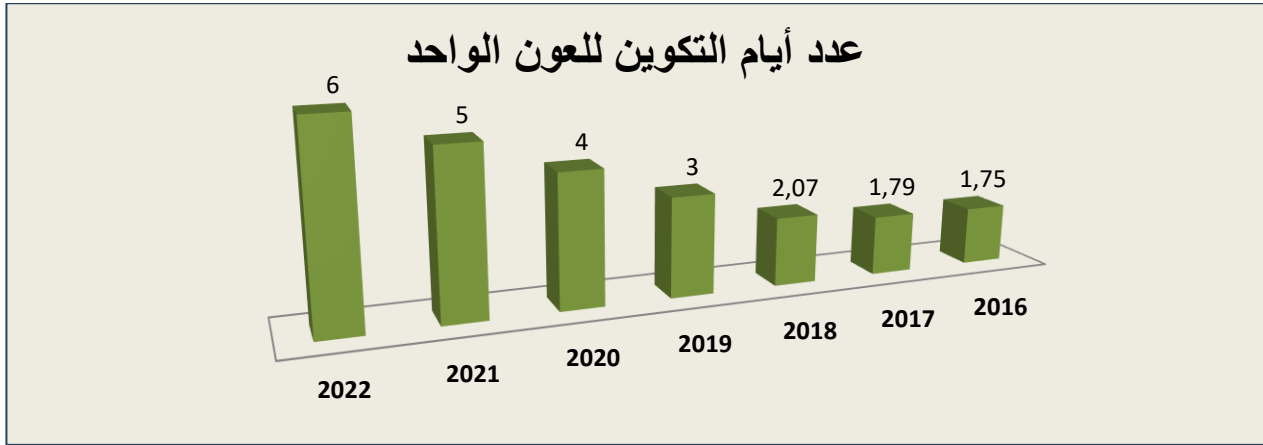
#### 2- تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

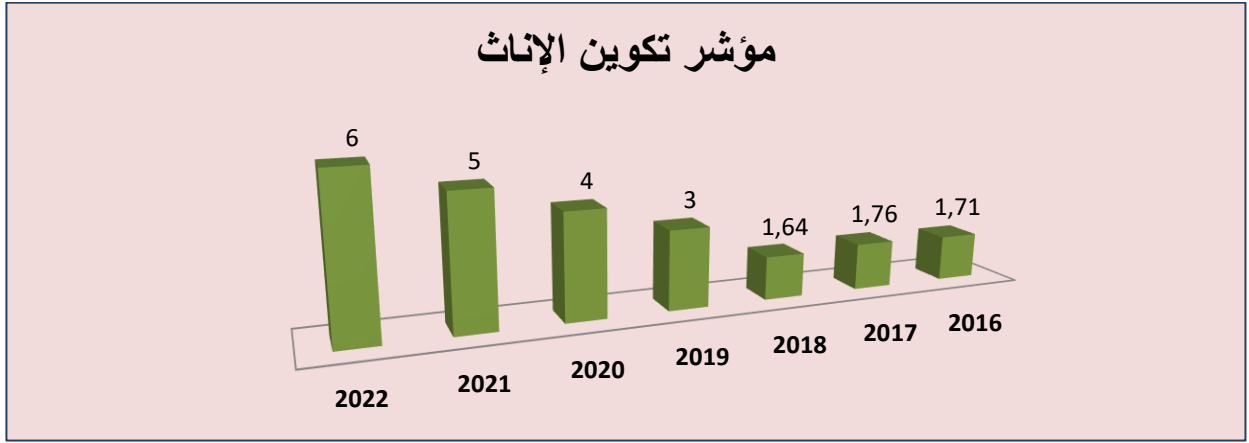
استقر مؤشر عدد أيام التكوين للعون الواحد خلال سنتي 2016 و 2017 في حدود حوالي اليوميين بغض النظر عن الجنس المتكون، حيث اتسمت الإعتمادات المالية المرصودة للتكوين لتلك السنتين بقصورها مقارنة بطلبات التكوين المتزايدة من ناحية و ارتفاع أسعار مكونات التكوين من ناحية أخرى، مما أدى إلى اللجوء إلى تقليص كلفة دورات التكوين عبر تخفيض عدد الأيام لكل دورة و الضغط على كلفة المستلزمات اللوجستية حتى يتسنى الإستجابة لتلبية أكثر ما يمكن من الطلبات. أما خلال 2018 يسجل المؤشر ارتفاعا طفيفا بنسبة تناهز 5 % حيث بلغ 2.07 يوم تكوين، إلا أنه يبقى دون المأمول. فعلى الرغم من المجهودات المبذولة لتجاوز العوائق المالية و الإدارية لم توفّق الإدارة لبلوغ القيمة المنشودة للمؤشر و المقدر بثلاثة أيام تكوين للفرد الواحد و يعزى ذلك بالأساس إلى التوجه نحو إضافة الخدمات اللوجستية و المهام التنظيمية (التي كانت من مهام الإدارة) إلى المهام التشغيلية و تجميعها في قسط واحد بالنسبة لكل نشاط تكويني تعهد إلى مكاتب التكوين، حيث أفضت نتائج طلب العروض الذي تم نشره في هذا الغرض، إلى اعتبار حوالي 3/4 من مجمل الأقساط غير مثمرة.

أما فيما يتعلق بتقديم إنجاز مخطط التكوين بعنوان سنة 2019 فمن المتوقع تجاوز العوائق التي تمت مواجهتها خلال السنة السابقة و بلوغ معدل 3 أيام تكوين للعون الواحد و ذلك تجسيما للمخطط الطموح والاعتمادات التي تم رصدتها تحت هذا العنوان.

ومن جهة أخرى قامت مصالح التكوين بالوزارة بتحديد التقديرات لهذا المؤشر بعنوان الفترة 2020-2022 على التوالي ( 4 و 5 و 6 أيام تكوين للعون الواحد) و هي توقعات تعتبر قابلة للتحقيق باعتبار سعي مصالح التكوين إلى تنويع محاور التكوين و توفير إمكانية المشاركة لمختلف أصناف ورتب أعوان الوزارة و التركيز على المستجندات على الصعيدين الوطني و الدولي ذات العلاقة بنشاط الوزارة، و ذلك شريطة توفر الإعتمادات اللازمة.

### 3- رسم بياني لتطور المؤشر:





#### 4- أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

الحرص على تكثيف و تنويع حلقات و دورات التكوين بإدراج دورات للرسكلة، أيام دراسية و ملتقيات، ورشات تكوين،

#### 5- تحديد أهم النقاط المتعلقة بالمؤشر

- طريقة إحتساب المؤشر لا تمكن من إبراز المجهود الفعلي للوزارة في مجال التكوين و التوجه نحو تشريك أقصى ما يمكن

من أعوان الوزارة على الأقل في دورة تكوينية سنويا.

- يمكن للأعوان الواحد المشاركة في عدة دورات تكوينية وبالتالي يتم سحب أيام التكوين التي إنتفع بها على بقية الأعوان.